لما كان الإسلام الرسالة الخاتمة التي أكمل بها الله سبحانه الدين، وأتم به نعمته على عباده، ورضيه لهم ديناً فقد اقتضت سنته في خلقه أن يرسل إليهم كافة رسولًا ليهديهم سبيل الرشاد والاستقامة على هذا الدين المرضى الخاتم، وأن يجعل الوحي المنزل الموجِّه إلى هذا السبيل المبين دون سواه، ولذلك ألزم الله –سبحانه– البشر به، وحذرهم اتباع السبل الأخرى؛ لأن فيها إفسادهم ومن ثم إهلاكهم **(وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ)** (الأنعام الآية ١٥٣)، وأوكل –سبحانه– إلى الإنسان أن يختار بين سبيل الرشاد والاستقامة وبين سبل الإفساد والإهلاك، وأناط بالعقل –مناط التكليف– أن يقرر وجهة الاختيار **(فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ)** (الكهف الآية ٢٩).

وليس ثمة وسط بين الإيمان وبين الكفر، لكن حركة العقل في تقرير وجهة الاختيار لا يتركها الله سبحانه تخبط في عشواء بلا مجال، ولا يدعها تتحرك في فراغ، وإنما يهيئ لها من كتاب الوحي (قرآنًا وسنة) وكتاب الكون متسعًا للنظر والتدبير من جهة، ولالتماس الدليل والحجة والبينة من جهة أخرى، وإن أختلف منهج النظر والتدبر في الكتابين.

فكتاب الوحي مجاله يتطلب تدبر آياته سبحانه في سور القرآن الكريم، وتدبر أحاديث رسوله صلي الله عليه وسلم الصحيحة، لمعرفة ما في هذا الوحي من أفكار وتشريعات، ومقاصد وقيم، وسنن ومواعظ، وأوامر ونواه،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تضع حدودًا لما ينبغي الانتهاء عنده، وتضع في الوقت ذاته حدودًا لما ينبغي الانتهاء عنه، لينجز هذا التكليف الإلهي.

أما كتاب الكون فمجاله يتطلب هو الآخر استدعاء ما تم فقهه وعلمه من كتاب الوحي في النظر إلى ما خلق الله للإنسان، وما سخر له في السماوات وفي الأرض من كائنات، ذللها له، وأخضعها لإمكاناته –في حدود طاقته– ليؤدى رسالته كمستخلف في الأرض وبقدر ما يضع الكتاب الأول – الوحي– ضوابط للعقل في تدبره وفهمه، حتى يظل شرع الله حاكمًا للعقل، بقدر ما يترك له –في حدود هذه الضوابط– المجال واسعًا في إنعام النظر في كتاب الكون، إنها ضوابط الإرشاد والتوجيه والرعاية لا ضوابط التعطيل والتقييد والجمود، ويستطيع الإنسان اكتشاف مدى سلامة قراءته للكتابين إذا ما تيقن وأيقن أن فهمه وتدبره لكليهما قاداه إلى أن ما يربط بينهما هو رباط الانسجام والتوافق والتكامل، لا رباط التضاد والتناقض والتعارض، وبعبارة أدق يستطيع الإنسان أن يدرك مدى سلامة فكره إذا كان نتاج هذا الفكر –أي الأفكار على تعدد صورها– لا يوقع تناقضًا بين ما أراده الله له في وحيه، وبين ما أراده له في كونه.

ومعنى ما سبق أن عقل الإنسان –أداة فكره– مطلوب منه أمران متلازمان، أحدهما إدراك التناغم والاتساق بين كتاب الله وبين كتاب الكون كله، والثاني إدراك التناغم والتكامل بين كتاب الله وبين مكونات كتاب الكون الفرعية من جهة أخرى، وهذه المكونات لا تعدو أن تكون أنساقًا فرعية للنسق العام في كتاب الكون، ولهذا فالفكر الإنساني عليه أن يكتشف هذه الأنساق والتناغم بين كل منها وبين ما ورد في كتاب الوحي بخصوص تنظيم وتوجيه كل منها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإذا ما استقام منهجه سيجد أن كل نسق فرعي يغطى في نسق الكون ويتجه إلى ناحية ليست باليقين تلك التي يغطيها ويتجه إليها نسق فرعي آخر، وإن تكاملت الأنساق الفرعية في النهاية، والفكر حين ينشد اكتشاف أي من هذه الأنساق سيكتسي بطابعه سياسيًا كان أو غير سياسي، ومن هنا إذا أعمل العقل فيما له صلة بالجانب السياسي من نظم الكون يكون الفكر سياسيًا، فإذا أراد الإنسان أن لا يخالف هذا الفكر كتاب الوحي – أي ليكون إسلاميًا – فيجب عليه أن يبحث عن حدوده في هذا الكتاب ويقف عندها، وساعتها سيكتشف أن حدوده تقابل المتغير مما شرع الله في هذا الكتاب لأن أمور السياسة فيه عامة غير تفصيلية، وليست من الثوابت المطلقة المنصوص عليها تفصيلًا ليقابل بها الله سبحانه الثوابت في نظام الكون، والسياسة والفكر فيها يكونان على مقتضي النظر الشرعي إذا جاءا في حدود المبادئ العامة في كتاب الوحي، أي في حدود ما وافق هذا الكتاب وليس في حدود ما نطق به.

والناظر في خبرة المسلمين منذ أن أختار الله من أنفسهم رسولًا يبلغهم شرعه ومنهاجه يجد أن فكرهم فيما ينتظم الجانب السياسي في نظام الكون لم ينقطع، إن في عصر النبوة، أو في العصور التي تلته، لأن كتاب الوحي ألزمهم ابتداءً أن يجعلوا منه هاديًا – بالجد والاجتهاد والعمل، لا بالقول ومجرد النظر والإدعاء– لنظام الكون في كل فروعه – بما فيها الفرع السياسي – مهما كان الزمان ومهما اختلف المكان، لأجل ذلك تتالت إيناعات المسلمين الفكرية قديمًا وامتدت معاصرًا، وما بين القديم والمعاصر شهدت هذه الإيناعات تطورًا في مجالات عديدة من أمور السياسة، بعضها كان وضاءً مشرقًا، وبعضها الآخر كان خافتًا مظلمًا، حسب اقترابها – أي الإيناعات – أو بعدها من حدود السياسة في كتاب الوحي.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا كان القرن العشرون هو آخر القرون التي عاصرها الإسلام والمسلمون قبل إشراقة القرن الواحد والعشرين، فإن الأمر في استشراف هذا القرن الأخير – لمعرفة موضع القدم فيه ومتطلباته – يقتضي من المسلمين باحثين وعلماء أن يديموا النظر ويدققوه في حصيلة فكرهم السياسي في القرن السابق، لوزن حقيقة ما أسهموا به في الفكر الإنساني وحمل بصمات كتاب وحي الله الذي جعلهم خير أمة أخرجت للناس، وزنًا يطلعهم على ما قدموه، كيف ولماذا ؟ وعلى ما عجزوا عن تقديمه، كيف ولماذا أيضًا ؟ وذلك فيه تبصرة بمواقع الإيناع والتوفيق، فضلًا عما فيه من تبصرة بمواطن الخلل والتقصير.

من هنا كانت محاولتنا في هذه الدراسة الإسهام في عرض اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي – انطلاقًا من المقدمات السابقة – التي قدر لها الوجود والمشاركة في إحداث ووقائع القرن الماضي، وأظن أن محاولة من هذا القبيل يجب أن تتصدى لقضايا أربع كاشفة لعطاء هذه الاتجاهات، أولاها تتعلق بالإشكاليات المنهاجية الواجب التصدي لها حال الاقتراب من هذه الاتجاهات على تعددها وتنوعها – أي الإشكاليات – حتى تمهد أرضية تحليلها – أي الاتجاهات – بلا منغصات معرفية أو منهاجيه، والثانية ترتبط بالمنطلقات الكبرى التي من عندها بدأ الفكر السياسي الإسلامي باتجاهاته المختلفة، باعتبارها المنبهات التي ألحت على الاتجاهات وضغطت بوجوهها الإشكالية كي تستجيب لها بشكل أو بأخر، والثالثة تتصل بالبنية العامة والخريطة الإجمالية لاتجاهات الفكر السياسي خلال القرن، التي لا تعرض فقط لتصنيفاتها بقدر ما تعرض في هذه التصنيفات أيضًا ملامح الاتجاهات وخصائصها والمستبطن فيها من قضايا وموضوعات، والرابعة تقف عند مراجعة اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي في عطائها خلال القرن، مراجعة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليس من ورائها إلا العدل في القول – قدر ما يتسع الاجتهاد البشري – في إطار من روح النصح والتناصح التي تجد جذورها الأصلية في شرعنا الكريم من حيث جعل الله سبحانه دينه على لسان رسوله مرادفًا للنصيحة حين قال صلي الله عليه وسلم: "الدين النصيحة" والنصيحة هنا معنى جامع وأصل يرد إليه القول والعمل، والفكر والحركة، ولن يتحقق هذا المعنى إلا بإخلاص نية النصح، وإخلاص نية النصح يحققه الصدق فيه، والأمانة فيه، فضلًا عن العدل منهجًا له، ومقاصد عامة تحركه.

وفيما يلي تفصيل لهذه القضايا الأربع:

**أولا: إشكاليات منهاجية فى رصد اتجاهات الفكر السياسى الإسلامي خلال القرن الماضي :**

تنطوى عملية متابعة اتجاهات الفكر السياسى الإسلامي خلال القرن الماضى، ورصيدها على قدر غير ضئيل من التعقيد والتشابك والغموض، بل إن ما يكتنفها من صعوبات ومزالق يجعل من الهم بالمحاولة فى هذا الصدد أمرًا محفوفًا بالتحديات والمخاطر، وهى مكابدة لا يدرك كنهها إلا من تعايش مع هذا الفكر وعايشه، وقدر له أن يتعامل معه عن قرب، بشكل أو بآخر، ومن ثم مع مفاهيمه، ومناهجه، ومصادره، وتطوراته، وقضاياه، وروافد عطائه، ورواده، ومدارسة، وإيناعاته، واخفاقاته.

وليس المقصود هنا إقامة العراقيل أمام آية محاولة طموحه لرصد اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي خلال قرن أو حتى خلال فترة دون القرن، أو سد المنافذ والسبل، بلى، وإنما المراد تبصرة من يتصدى لهذه المحاولة – فردًا أو جماعة – وتذكيره بالمستبطن فيها من علامات استفهام وقضايا إشكالية، يلزمه إيجاد المخرج منها ابتداء، حتى لا يفاجأ فى النهاية بأنة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مضطر إلى التراجع عن محاولته، لأن تداعى الإشكاليات لم يدع له أي خيار آخر ؟ (١)

ويدخل إجمالا فى هذه الإشكاليات الأتي:

**١. إشكالية تعريف الفكر السياسي الإسلامي في قرن:**

وهى إشكالية قد ينظر إليها البعض على أنها محض افتراء، إذ لا يعقل أن يكون لها محل بعد المصنفات المتعددة فى الفكر السياسي الإسلامي، وبعد تدريسه كحقل معرفي في العلوم السياسية فى كثير من الجامعات، حتى غير العربية، وبعد انعقاد الندوات والمؤتمرات التي اهتمت بقضاياه وهمومه، بل وبعد إعداد الكثير من الرسائل العلمية التي جعلته – او ما يتفرع منه – محاور موضوعاتها.

وواقع الأمر أنه إذا كانت طائفة مما صنف في الفكر السياسي الإسلامي قد ساعدت في عملية الاجتهاد لبناء المفهوم، فإن الكثير مما صنف فيه زاد إشكالها إشكالا، مع أن تعريف المفهوم يمثل البوصلة التي ننظر من خلالها إلى الفكر ليس في اتجاهاته فحسب، وإنما في كل ما يثيره من قضايا، خاصة ونحن نتعامل مع مفهوم سياسي مركب من ثلاثة مقاطع مفهومية، أحدها الموصوف وهو الفكر، والثاني صفة الموصوف الأولى وهى السياسي، والثالثة صفة الموصوف التالية وهى الإسلامي، فهو أذن ليس أي فكر، وإنما هو فكر سياسي، ولكنه من الناحية الأخرى ليس أى فكر سياسي، وإنما هو فكر سياسي إسلامي، وهكذا أعطت الصفتان للفكر تميزًا واستغلالا وطبيعة خاصة، وقديما قيل"إذا زادت القيود، قل الموجود ".

وقد سبق لنا تعريف الفكر السياسي الإسلامي على أنه " إعمال العقل فيما له صله بظاهرة السلطة علي مقتضى النظر الشرعي "، وحللنا أبعاده المتعددة، لكن ذلك تم فى مجال التنظير العام للمفهوم (٢ ) أما ونحن نقترب



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منه في مجال قد حدد زمنيا بالقرن، فسوف نواجه بتساؤلات متعددة، هل يمكن مع اتساع النطاق الزمني نسبيا تبنى تعريف عام وضابط للفكر يصلح لكل عقود هذا القرن ؟ وما مدي مرونة هذا التعريف ليواكب ما حدث للفكر ذاته من تطورات في مناحيه المتعددة؟ وهل الأصوب منهاجيا ومعرفيًا أن نتحدث عن تعريفات متعددة للفكر، وليس تعريفا واحدًا، إذا ما أخذ فى الاعتبار أنه شهد حالات من التطور والنهوض، وحالات أخرى من الجمود والانتكاس عبر مائة عام؟ وما المعايير التى يمكن ان تحكم التعدد فى التعريفات ؟ أو بعبارة أدق ما هى الأطر المرجعية التي تستتر خلف التعدد، وما مصادر هذه الأطر المذهبية، أو الفقهية، أو الجغرافية، أو المنهاجية، أو اللغوية ؟

وهنا قد يكون الجمع بين المدخلين فى تعريف الفكر السياسي الإسلامي في عملية رصده خلال قرن ضرورة لا مفر منها، لتجاوز الإشكالية فى التعريف، على معنى أن ينظر إلى المدخل العام فى التعريف على أنه بمثابة الإطار العام الذى يشكل الحد الأدنى لما ينبغى أن يطلق عليه الفكر السياسى الإسلامى، أما المدخل الخاص فينبغى ان ينظر اليه على أنه سعة ورحابه، تسمحان بالتعدد داخل الإطار العام، وعندها يمكن القول أن هناك تصنيفات للفكر السياسى الإسلامى، مثل الفكر السياسى السنى، والفكر السياسى الشيعى، والفكر السياسى العربى، والفكر السياسى غير العربى، والفكر السياسى الآسيوى، والفكر السياسى الأفريقى، وهكذا حسب معايير التصنيف المختارة، على أن يظل الفكر الاسلامى، أيا كانت تعريفاته الفرعية، ومهما تعددت السبل فى ذلك مشدودًا إلى الأصل الجامع الذى يحفظه من التبديد، وفقدان الهوية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هكذا يصير تعريف الفكر السياسى الإسلامى فى مدخليه العام والخاص ضرورة منهجية وحضارية هو المقدمة الأولى فى عميلة رصده خلال قرن ، خاصة إذا ما أخذ فى الاعتبار:

– أن البعض من داخل الصفين العربى والإسلامى ظل مرابطا طوال القرن الماضى على ثغر الفصام النكد بين الإسلام وبين السياسة، وما يتفرع عنها فكرًا وحركة، انطلاقا من نظرة رددت بين الحين والآخر مفادها أن لا صلة للدين بالسياسة، ولا صلة للسياسة بالدين، الأمر الذى حدا بهذا البعض إلى أن يرتب على هاتين المقدمتين – الفصل بين الدين والسياسة عمومًا، وبين الإسلام والسياسة خصوصا– إنكار أن يكون للمسلمين حظا ملموسًا من الفكر السياسى، وهو افتراء وفرية تصدى الكثيرون لما فيهما من مغالطات وأخطاء.(٣)

– كذلك فإن البعض بدافع التعصب لكل ما هو إسلامى ولكل ما يخرج من رحمه، أو رغبة فى خلط المفاهيم وتخليطها، أو بحرص على التفرد فى الغرابة وابتداع ما يلفت الأنظار، أو بانسياق وراء الشائع من المصطلحات فى دوائر غير مسلمة، استبدلوا بالإسلامي كصفة ثانية للفكر صفات الإسلاموى، والتأسلمى، والمتأسلم، والمؤسلم، (٤) وكلها لا تعدو أن تكون فى أغلبها تخريجات لما شاع واستقر عن الإسلام السياسى، ذلك المفهوم الذى أريد – ضمن ما أريد منه – أن يتحول معه الإسلام إلى الكثير من إسلام. (٥)

– وأن ثمة فوضى فى منهج النظر إلى المفاهيم وثيقة الصلة بالفكر السياسى الإسلامي، والذي جاء من تجلياتها خلال القرن استخدام هذا المفاهيم كمرادفات لمفهوم الفكر السياسى الإسلامي، خاصة مفاهيم الفقه السياسى الإسلامي، والعقل السياسى الإسلامي، والتراث السياسى الإسلامي،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنظرية السياسية الإسلامية، والفلسفة السياسية الإسلامية، والمثالية السياسية الإسلامية، والعقيدة السياسية الإسلامية ، والمذهب السياسى الإسلامى.

وبصرف النظر عما فى ذلك من مغالطات منهاجية ومعرفية فإن فيه كذلك تكريسًا لما أشتهر فى الفكر السياسى عموما من خلط البعض بينه وبين غيره من المفاهيم، تحت دعوى لا مشاحة فى الاصطلاح، وقد سبق بيان خلط ذلك وخطئه فى موضوع آخر (٦).

– وأنه انتشرت خلال القرن – ونشرت – دراسات حاولت دراسة الفكر السياسى من المنظور الإسلامى خلال القرن الماضي، بيد أنه تداخلت عناوينها والتبست على الكثيرين ممن تتبعوها واطلعوا عليها، لما وجدوا فيها " الفكر السياسى الإسلامى "، " والفكر السياسى فى الإسلام "، " والفكر السياسي المسلم "، " والفكر السياسى للمسلمين "، " والفكر السياسى لأهل السنة "، " والفكر السياسى الشيعي "، (٧) و مصدر اللبس الأساسي عدم تبين : هل الاسلامى " هو نفسه " فى الاسلام "، " او " المسلم "، او " للمسلمين "، او " السنى "، " او الشيعى "، أين الالتقاء، و أين التضاد ؟ وأيها يحكم الآخر ؟ وأيها الحجة عليه ؟ والى أيها تحاكم بقية المصطلحات ؟

**٢. إشكالية غياب نظرية عامة لمصادر الفكر السياسى الإسلامي:**

وبصرف النظر عن أسباب هذا الغياب وهى كثيرة فى الواقع – بعضها يعود إلى طبيعة المصادر ذاتها، وبعضها الآخر يعود إلى ضآلة حظ التنظير السياسى الإسلامي عامة من الاهتمام والتدقيق، وبعضها الثالث يرجع إلى موقع الحديث عن المصادر ضمن أولويات الحديث عن قضايا الفكر السياسى الإسلامى الاخرى، عند من أولاه دراسة وتأصيلا – فإن واقع الحال يؤدى بالباحث فى هذا الفكر – وفى أى من حقبه الممتدة – إلى الحيرة والتردد، من



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تفوته ركائز هى فى القلب مما ينبغي أن تؤسس عليه هذه النظرية العامة.

ولعل فى المقدمة منها – أى الركائز – طرق تبتع روافد المصادر حسب زمان صدورها ومكانه، وأقسام المصادر، وتصنيفاتها، وأولوية الاحتجاج بها، وطرق التثبت من صحة نسبها إلى الجهة التي اينعتها افرادا وجماعات، ومناهج البحث فيها، وكيفية استدعاء بعضها البعض الآخر، وأسلوب درء التناقض الظني أو الحقيقي بينها، وحدود إنزال الاسقاطات العصرية على المصادر التراثية خاصة، وأنماط قراءة النصوص المتضمنة فيها من خلال أساليب تحليل المضمون، وتحليل النص، والمقارنة، وتسلسلها الزمنى، والشروط الواجب توافرها فيمن يتصدى لتحقيقها، وحدود توظيف التقنيات الحديثة فى الاقتراب منها بشكل أو بأخر، وضوابط تقويم الآراء والأفكار التى حوتها.

قد تبدو عملية التوقف عند مصادر الفكر السياسى الإسلامي – إزاء افتقار الركائز السابقة التى تستند عليها محاولة بناء نظرية عامة لها – عسيرة، وذلك صحيح إلى حد كبير، ويبدو وجه العسر فيها أشد وأعمق إذا بحثنا فى مصادر الفكر السياسى الإسلامى المعاصرة خلال القرن الماضي للآتي: –

– أن معظم الذين اشتغلوا بدراسة الفكر السياسى الإسلامي وانشغلوا بها لم يحاولوا تقديم سابقة فى بناء هذه النظرية، ولذلك بقيت أعمال البعض الذين هموا بالمحاولة فى هذا المجال – على أصالتها وريادتها – دون المرجو بكثير (٨) ولازالت الهوة واضحة بين المأمول وبين المتاح.

– وان مصادر الفكر السياسى الاسلامى خلال القرن من الاتساع والكثرة والثراء بحيث يصعب متابعتها وجمعها كلها، أو أغلبها فى إطار نظرى عام



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحكم مسارها ويتحكم فيه، بل إن بعض هذه المصادر لا يمكن لاعتبارات كثيرة للباحث الفرد الحصول عليها، فدون ذلك جهود، وأموال، وأسفار، وتقنيات تفوق ما يمكن أن يتحمله فرد واحد.

– وأن ما نشر خلال القرن من المصادر – التراثية وغير التراثية – يمثل قطرة من محيط، ونذرًا يسيرًا مما هو متاح عن الفكر السياسى الاسلامى إذا قورن بالجزء الأكبر منه، والذى مازال فى طور المخطوطات المتناثرة هنا وهناك، والتى لم تجد الاهتمام المناسب بها، والذى ينفض عنها تراب التكديس والعطالة (٩).

– وأن كثيرًا من المراكز والمؤسسات البحثية فى عالمنا العربى والإسلامي – خاصة التى اهتمت – ومازالت – تهتم بالظاهرة السياسية الإسلامية لم تدرج مسألة بناء نظرية عامة لمصادر الفكر الاهتمام الكافى، إن لم تكن أغفلتها تمامًا، رغم انشغالها أحيانًا بأمور بحثية أدنى فى أهميتها وأولويتها بهذه المسألة المعرفية الضرورية.

– وأن هناك إرادة – من جهات عديدة – داخل بعض الدول العربية، والإسلامية فى إدخال بعض مصادر الفكر السياسى الاسلامى الحديثة والمعاصرة ضمن المحظورات أو الممنوعات من التداول، مما أدى إلى حجب الاطلاع عليها، أو الدخول فى إجراءات معقدة، جعل من الحصول عليها أمرًا شاقا، ومقيدًا فى أحوال كثيرة.

ورغم ما سبق فإننا لا نعدم أكثر من سبيل لتجاوز هذه الإشكالية، أحدها الاستفادة من محاولات على قلتها فصلت بعض الشىء فى مصادر الفكر السياسى الاسلامى، وأرست مبادئ أولية فى عملية التنظير العام لها، وثانيها وجود سوابق – على تنوع مداخلها المنهاجية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– لرصد مسيرة الفكر السياسى الإسلامى منذ سقوط الخلافة العثمانية وحتى نهاية القرن الماضي، وثالثها أن الأمر فى تتبع اتجاهات هذا الفكر عبر قرن من الزمان يقتضى إعطاء صورة عامة إجمالية عنها وليس الاستقصاء التفصيلى عنها فى كل المصادر.

وفوق ذلك فإن الاجتهاد المستضيئ بسوابق الحديث عن مصادر الفكر السياسى الإسلامي، والمستهدى بسوابق الحديث عن أهم اتجاهاته ينبغى أن يستمر ولا يتوقف لتدارك النقص، وسد الهوة المعرفية فى هذه الناحية، ومع تعدد الاجتهادات قد يصبح الحديث عن نظرية لهذه المصادر حديثًا عن حق له حقيقة.

**٣- إشكالية ما يدخل من الفكر ضمن المضمون المعرفي لمفهوم الاتجاه، وما يخرج منه.**

فإنعام النظر فى مسيرة الفكر السياسى الإسلامي يؤكد أنه قد شارك فى مراحلها وأسهم أفراد، وجماعات، وحركات، وتنظيمات، ومؤسسات، وأحزاب، وجبهات، واتحادات، وقوى، وتجمعات متعددة، وبصرف النظر عن التوجه الفكرى لكل أولئك، وبعيدًا عن قيمة ما أسهموا به، وأشكاله وأدواته، ومردوده فى الواقع السياسى فإن التساؤل هو: ما الذى صدر عن هذه الفعاليات فكريا ويمكن أن يرقى إلى رتبة الاتجاه ؟

أو بعبارة أدق أي أولئك يمكن أن ندرج ما قدمه من آراء أو تصورات أو رؤى، أو مشاريع فكرية، أو حلول أو تنظيرات إلى آخره من صور الفكر تحت مفهوم الاتجاه؟

هنا يبدو تحديد مناط مفهوم الاتجاه من الأهمية بمكان، وذلك لأنه يضمن الأتى :-



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– توفير آلية موضوعية إلى حد ما يُحتكم إليها فى بيان ما يدخل فى مفهوم الاتجاه وما يخرج منه من صور الفكر السياسى الإسلامي المتعددة، والتى فرضت وجودها خلال قرن، وهى الآلية التى يمكن بمقتضاها كذلك القول إنه ليست أية صورة يمكن أن تأخذ شكل الاتجاه، وأنه ليس لصاحب هذه الصورة الفكرية – فردًا أو جماعة – أن يدعى أنه صاحب اتجاه،– أو انه استبعد – لسبب أو لآخر – من تصنيف الاتجاهات.

– إبعاد مفهوم الاتجاه عن الاختلاط أو التداخل مع مفاهيم أخرى غالبا ما استعملت كمرادفات أو بدائل له اشهرها مفهوم التيار الذى استخدمه اكثر من مؤلف على انه مرادف أو بديل لمفهوم الاتجاه، دون تمحيص أو تدقيق، أو بيان لسبب ذلك الأمر الذى يثير التساؤل : هل كل اتجاه فكرى هو تيار فكرى ؟ وهل كل تيار فكري يعبر عن اتجاه فكرى، أو ربما اتجاهات ؟ وأيها بالتالي أكثر اتساعا من الآخر فى الدلالات والمعنى والمضمون ؟

– معرفة الحالات أو التطورات التى تطورت من خلالها الصور الأخرى الفكرية – دون الاتجاه – كالرأى، والتصور، والرؤية، والمشروع، والاقتراح، والفكرة، والنظرة، والتأمل، إلى حيث اعتبارها من الاتجاهات، على النحو التي سيرد لاحقا عن سمات الاتجاه.

– معرفة التطورات التى مرت بها هذه الصور وقد تحولت إلى اتجاهات، وما أصابها من تغيرات وتجديدات، وهذا يصعب تلمسه دون متابعة تاريخية تستقرىء خبرة كل اتجاه واطواره وما تفاعل فيها – أى الخبرة – استمرارا، أو انقطاعا فى الاستمرار أحيانا، وذلك خلال قرن.

– كذلك معرفة التطورات التى تمكن من خلالها اتجاه دون آخر من الصعود إلى مرتبة أعلى فى الرسوخ الفكرى من الاتجاه، سماها البعض أحيانًا بالمدرسة الفكرية بكل ما يستلزمه أداء المدرسة وفاعليتها من منهج،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقائمين على تدرسيه، وأدوات لتنفيذ المنهج، وإطار زمانى ومكانى هو مجال حركة القائمين على المنهج والمنفذين له، وقيم للحركة، وتقديم لها على مقتضى ما تفرض القيم، وما يعد به المنهج .

إذا كان ما سبق يكشف عن قيمة تحديد مفهوم الاتجاه، فهل إلى ذلك من سبيل ؟. ودون الدخول فى تفصيلات لا يتسع لها المقام يمكن القول إن الاتجاه عبارة عن رؤية فكرية مجردة انبعثت من أعمال العقل فى فلك معرفى ومن خلال إطار مرجعى معين (١٠). فالفلك المعرفى والإطار المرجعى يحددان طبيعة الاتجاه ومجاله . فالاتجاه إذا كان فلكه المعرفى سياسيًا أو اقتصاديا أو اجتماعيا يصير اتجاها سياسيًا، أو اقتصاديا، أو اجتماعيا، فإذا دار هذا الفلك فى إطار مرجعى ماركسى أو ليبرالى، أو إسلامي مثلا، فإن صفته السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، تلحقها صفة الماركسى، أو الليبرالى، أو الإسلاميو هذا يعني أن اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي :

– رؤى فكرية أتت كمحصلحة أعمال العقل فيما له صله بظاهرة السلطة السياسية، مدار وموضوع الفكر السياسى الاسلامي حيث انقسام الوجود السياسى الى طرفين، احدهما يحكم، والآخر يحكم، أحدهما يتولى الأمر، والثانى يسلم بهذه الولاية

– وأن صفه الاسلامى كصفة ثانية للفكر مردها ان هذه الرؤى الفكرية جاءت فى وجهتها الى ظاهرة السلطة على مقتضى النظر الشرعى، اى فى إطار ما وافق الشرع قرآنا وسنة.

– وأن كل اتجاه منها وقد تمخض عن مجموعة من الأفكار – بقطع النظر عن صورها – له وجهة دراسية فى ظاهرة السلطة، غير الوجهة التى



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولى اتجاه آخر دراسته ناحيتها، وان كان التمايز فى الوجهات لا يمنع التكامل بين اتجاه وآخر.

– وأن المضمون المعرفى والمنهاجى فى الاتجاهات يأخذ سمتى التراكم والاضطراد، ومن خلال اجتهاد أكثر من فرد واحد، وان لم يأت الاجتهاد دفعة واحدة، أو فى مرحلة زمنية واحدة، أو بشكل جماعى متزامن، المهم أن يحدث اضطراد وتراكم ويؤكدان التركيز على وجهة معينة فى ظاهرة السلطة.

– ثم إن الاتجاهات لابد لها من الاستقرار فى ذلك المضمون المعرفى، بمعنى إمكانية رصدها، وملاحظتها، وتتبعها وأكتشاف وجهة كل منها ناحية السلطة، بصرف النظر عن مذهبيته، والمشاركين فى بلورته، وانتمائهم الإقليمى.

**٤– إشكالية تحديد جغرافية الفكر السياسى الإسلامي خلال قرن:**

والجغرافيا هنا بشقيها المتبادرين، المعنى المكانى الأرضى، والمعنى الزمنى، وكلاهما يكمل الأخر، وإذا كان الثانى امتدادًا للأول وتطورًا به ، فإن الأول هو بيئة الثانى وخلاصة الإنفعال به.

إذ المعنى المكانى للجغرافيا يشير إلى أتساع الرقعة الإقليمية للفكر السياسى الإسلامي لتشمل بقاعا فى دار الإسلام وأخرى خارجها، خرجت منها اتجاهاته، على تنوعها، وهو ما يتصور معه أن الأرض أو الأرضية التى ينطلق منها هذا الفكر تفيض على دوائر أخرى غير عربية، وغير مسلمة، وهذا يعنى أنه ليست العبرة هنا بعروبته ليكون حصيلة ما خرج من بلاد العرب ولا بمسلميته – إن جاز التعبير – ليكون نتاج ما ابدعتة ديار



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسلمين عربا وغير عرب، وإنما بإسلامية هذا الفكر أى صدوره على مقتضى ما وافق النص الشرعى قرآنا وسنه.

فكل أرض هيأت للفكر السياسى الإسلامي الانبعاث والنهوض، وكل أرض رعته فى أى من أطواره وتطوراته، داخلة فى جغرافية المكان له، سواء كانت أرضا عربية، أو أرضًا مسلمة غير عربية، أم أرضا دون ذلك لا تسرى فيها أحكام الإسلام.

فمن يستطع متابعة اتجاهات الفكر – إسلاميا – أو غير إسلامي فى هذه الرقعة الجغرافية الشاسعة خلال قرن من الزمان ؟ خاصة وأن دوائرها – العربية، والإسلامية والعالمية – فيها من المكان وبوصلته الشمال والجنوب، والشرق والغرب، ناهيك عما يتفرع عن ذلك من إحداثيات كالشمال الجنوبى، والشمال الشرقى، والشمال الغربى، إلى أخرى فى بقية الجهات..

وتبدو المسألة على قدرغير ضئيل من المجازفة – حال الإجابة على السؤال السابق – إذا علمنا أن لكل دائرة من الدوائر الثلاث السابقة، دوائر فرعية، تتسع وتضيق حسب حجم المكان فيها، وحسب ما أينعته من اتجاهات، وحسب التوجهات المذهبية، والعرقية، واللغوية، والسياسية للذين أسهموا فى هذه الاتجاهات وأنضجوها.

أما المعنى الزمانى للجغرافيا فيشير إلى ان راصد المحتوى المعرفى للفكر السياسى الإسلامي فى قرن سيجد أنه مر بتطورات وتغيرات وشهد فى كل تطور ظواهر وحالات، لم تقف به على هيئة واحدة عبر عقود هذا القرن، خاصة فى مكوناته المتغيرة، وهنا يقترب المعنى الزمانى لجغرافية الفكر من المعنى المادى، ذلك أن ظواهر الفكر وحالاته عبر القرن جاءت أشبه بمثيلاتها فى جغرافية المكان، من حيث تنوعت بين الهضاب والسهول والمرتفعات والوديان، والسخونة والبرودة، والنماء والجفاف، والريح



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والرياح، والصفاء الصحو والمضطرب المتقلب، والسيول والأمطار، والغيث المفضى إلى الحياة والأعاصير المهلكة.

فما الذى سبب هذا التنوع فى بنية الفكر السياسى الإسلامي ؟ وما الذي ربط بهذا الشكل المحكم بن شقي جغرافيته ؟ سؤالان على قدر كبير من الاهمية، وسوف يرد لاحقًا ما يجيب عليهما، لكن يبقى السؤال الملح على دارس الفكر السياسى الإسلامى: وما المخرج من هذا التعقيد الجغرافى ؟ والاجابة إنه أسلوب العينة، كأداة بحثية، العينة التى تسمح ليس فقط بالعودة إلى بعض المحطات المكانية وإنما العودة كذلك إلى بعض المحطات الزمنية، خلال المائة عام، على معنى رصد اتجاهات الفكر السياسى الإسلامى من خلال هذه العينة فقط، وحتى يكون اختيار هذه العينة دقيقا إلى حد ما يلزم أن يتوافر فى الاختيار بعض المقومات ومنها أن تكون العينة ممثلة قدر الإمكان لجغرافيا الفكر، وأن لا يكون ثمة تحيز فى اختيارها، وأن تكشف بحق عن أبرز اتجاهات الفكر، وأن تعطى صورة عامة عن إيجابيات وسلبيات هذه الاتجاهات حال تقويم مسيرتها خلال القرن.

**٥- إشكالية حصر الاتجاهات وتصنيفها:**

وهذه الإشكالية قد ترجع بعض وجوهها إلى الإشكاليات السابقة، لكن وجوهها الأخرى تغذيها أسباب أخرى، إذ كيف يتم الحصر والتصنيف إذا ما تذكرنا مما يلى :-

- أن معظم الاتجاهات تأثرت بفعل عوامل من داخلها وأخرى من خارجها بعمليات تطوير وتغيير وتجديد من جهة، وعمليات تجميد وحظر، وربما مصادرة من جهة أخرى، وكل ذلك لم يتخذ شكلا واحدا، وما لم يتم رصد ذلك فإن معرفة الثابت الأصيل فى هذه الاتجاهات من المتغير الطارىء لا يمكن تبينه والحال كذلك.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– ثم إن القطع أو الجزم بأن اتجاها معينا – فى مضمونه وقضاياه ومفاهيمه وهمومه وتطوراته – هو فقط سياسى، أو فقهى ، او تقليدى أو حداثى، أو وسطى، أو شيعى، أو سنى، إلى آخره حسب معيار التصنيف أمر لا يمكن التسليم به لأن الحياة عامة والحياة السياسية خاصة لا تسمحان بإقامة الحواجز الفاصلة بين ما يعتمل فيها من ممارسات بنفس القدر الذى تمنعان فيه نصب مثل هذه الحواجز بين ما يعتمل فيها من أفكار، ولان الظواهر الاجتماعية ومن بينها الظاهرة السياسية، ليست – بحكم طبيعتها – جامدة، ففيها النظامى، وفيها الفكرى، وفيها الحركى، وفيها المادى والمعنوى، وكل ذلك يتفاعل ويؤثر بعضه فى بعضه الآخر، ويتأثر به، وليس من وراء ذلك إلا التحفظ فى إطلاق الأحكام القطعية أو إصدار التعميمات المطلقة.

– كما أن الطبيعة التراكمية والاستدعائية فى الفكر السياسى الإسلامي تتأبى على الفصل التام والمحكم بين اتجاهاته ( ١١ ) وذلك أن التراكم يفترض أن يمهد السابق للاحق، وأن يضيف اللاحق للسابق، وأن يمهد هذا اللاحق لما سيأتى بعده، وهكذا فى تواصل حضارى، أما والاستدعائية فتفرض أنه إذا كانت أصول هذا الفكر ومفاهيمه، ومصادره ومناهجه تستدعى بعضها البعض، فإن ما يتفرع عن ذلك من اتجاهات لا يقل استدعاء لبعضه البعض، وتلك حقيقة تؤكدها الخبرة الإسلامية ليس فى القرن الماضى فحسب، بل وفى القرون السابقة عليه كذلك.

– وأن معايير التصنيف عند من صنف اتجاهات الفكر السياسى الإسلامي – وكما سيرد– يصعب حصرها بصفة مطلقة، ويكفى أن نرصد من المعايير، معيار الحداثة، ومعيار التجديد، ومعيار المذهبية الفقهية، ومعيار المذهبية السياسية، ومعيار الإقليمية، ومعيار العروبة، ومعيار العلمانية، ومعيار المرحلة التاريخية، ومعيار الوجهة الحضارية، ومعيار الانتماء إلى



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرق، ومعيار النشأة، ومعيار الموقف من السلطة، ومعيار العنف– إلى أخر ما سنعرض فى خريطة الاتجاهات لاحقا – بل إنه يمكن التفريع على تفريعات كل معيار أكثر من معيار.

– كذلك فإن بعض القوى، والحركات، والتنظيمات أو الجماعات التى بلورت أفكارها فى اتجاهات بعينها خلال القرن الماضى تعرضت لظواهر، وربما قاست منها لم تقف بها عند نمط واحد، ولم تتركها على حال واحد، بل تراوحت بين الانقسام والتحول الفكرى، والتحالف بين بعضها، وإيقاف النشاط، والحظر، والتجريم، ومن ثم المحاكمة، وكلها ظواهر كما نلاحظ لا تقف بالاتجاهات الفكرية عند حدود ثابتة مطلقة.

إزاء ما سبق يصبح التعامل بشيء من النسبية فى تصنيف اتجاهات الفكر السياسى الإسلامي منطقيا إلى حد كبير، بل وله ما يبرره، النسبية التى تفرضها طبيعة البحث فى موضوع بالغ التعقيد كهذا الموضوع، والنسبية بحكم حدود الجهد البشرى فى التصنيف، والنسبية لعدم الإحاطة بكل مصادر الفكر فى قرن كامل، والنسبية التي توائم تقديم صورة إجمالية عن هذه الاتجاهات، والنسبية لأن كل ذلك لا يدع مجالا إلا عرض عينه من هذه الاتجاهات، كما سبق تناوله، وأخيرا النسبية لأن الذين حاولوا وضع معايير لتصنيفها – أى الاتجاهات – لم تبرأ محاولاتهم – ولن تبرأ – من المراجعة والمؤاخذة سواء من أنفسهم فى عملية النقد الذاتى، أم من غيرهم فى عملية التقويم الشاملة لروافد فكر الأمة.

**٦ –إشكالية مفهوم القرن ودرء التعارض بين ضرورتين في تحديد معناه:**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فأما الضرورتان، فإحداهما ضرورة المرابطة عند حدود الحساب الزمنى الذى يتم بموجبه النظر إلى القرن، ليبدأ بحساب السنين والأعوام من عام تسعمائة وألف، ولينتهى فى عام ألفين ميلادية، والثانية ضرورة مد الطرف إلى ما قبل البداية فى القرن والى ما بعد النهاية اتساقا مع طبيعة الفكر السياسى الإسلامي وخصائصه من جهة، ومع طبيعة اتجاهاته وخصائصها من جهة أخرى.

هذا التعارض الظاهرى إذا تم الوقوف عند ثغور كل ضرورة دون محاولة مد الجسور بين مقتضياتهما سيتحول إلى تعارض حقيقي، ومن ثم لن يعطى صورة عامة عن اتجاهات الفكر السياسى الإسلامى خلال القرن الماضى، وأغلب الظن أنه – أى التعارض – سيظل فى طور الظنى أو المتوهم إن نظر إلى المعنى الكامن لمفهوم القرن فى الضرورتين بمرونة وسعة.

وأساس المرونة فى المعنى الزمنى للقرن أن تحديد عدد سنواته ليس متفقًا عليه بين كثير من العلماء، وقد نقل أبن حجر فى فتح البارى أقوالا كثيرة فى ذلك فى معرض شرحه لحديث " خير أمتى قرنى ... "، إذ ذكر أن القرن إذا كان يطلق على مدة من الزمان، فإنه عند البعض ما بين الثلاثين والثمانين عام، وعند آخرين من العشرة أعوام والمائة وعشرين، وعند غيرهم أربعون فصاعدًا، ورغم قولة " إن المشهور هو المائة عام "، إلا أنه احتاط لعدة القرن بأمرين، أولهما أن مدة القرن تختلف باختلاف أعمار أهل كل زمان، والثاني أن الأساس في القرن أن يشترك أهل زمان واحد متقارب فى أمر من الأمور (١٢ ).

فوجه المرونة فى الحساب الزمنى للقرن إذن تسمح بمد الطرف أحيانًا قبل المائة عام، وبعدها، انطلاقا من اختلاف الأمم فى تقدير الأزمنة بداية ونهاية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسب أعمارها كما ذكر ابن حجر، وتعويلا على أنه من الصعوبة بمكان أن نأمر تطور الفكر السياسى الإسلامى أن يقطع لنا من سياقه فترة القرن العشرين، سواء فهم القطع بمعنى الفصل بين ما سبق القرن على امتداده، وبين ما لحق به على انحسار سنواته لكونه فى فترة التكوين، أم فهم القطع بمعنى استبعاد كل مالا يدخل سابقا أو لاحقا فى عداد القرن العشرين مهما ضربت جذور هذا القرن فى القرن التاسع عشر، ومهما مهدت اتجاهاته لبلورة اللاحق فى القرن الواحد والعشرين.

أما أساس المرونة فى المعنى الموضوعى للقرن فمردة أن الفكر السياسى الإسلامى يعبر عن واقع حضارى تفاعل فيه وأنفعل به فى النشأة والتكوين والتطورات وممارسة الدور وهذا الواقع لا يخضع لا مكان القطع والتحكم فى مجرياته بحيث إذا أمرناه بالتوقف لنرصد حركته طيلة القرن العشرين، يستجيب على الفور، مستبعدًا ما قبل هذا القرن، وما بعده .

إن الفكر حياه متدفقة تبدأ حين يوجد الإنسان ويبدأ الاجتماع الإنسانى السياسى، وتبدأ معه هموم الحياة ومشاكلها السياسية، ليبدأ مع كل ذلك البحث عن الحلول والمخارج، من خلال الأفكار، واتجاهاتها المتعددة، فالفكر حركة تراكمية متدفقة مستمرة، كل تطور فيه انطلاق من تطور سابق، وتمهيد لتطور لاحق، فى تبادل للأخذ والعطاء- كما سبق - فإذا أريد رصد اتجاهاته فى تطور من تطوراته، فلا ينبغى أن يخرج الرصد – أيا كان مستواه – عن هذه الطبيعة الفعالة فى الفكر، بل يتناغم معها ويؤكدها، بالتعرف على التطور الذى سبق، لمعرفة كيف أثر، والتطور الذى لحق لمعرفة كيف تـــأثر. (١٣ )

هذه المرونة فى طبيعة الفكر، إذا ما قابلناها بالمرونة فى التحديد الزمنى للقرن، يرتفع التعارض بين المعنى الزمنى، والمعنى الموضوعى له، على ما



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سبق، وهذا مطلوب، بل قد لا نجاوز العدل فى القول إن قلنا إن الفكر السياسى الإسلامي يتأبى فى أى من تطوراته على المرحلية الجامدة حال النظر إلى هذه التطورات، بنفس القدر الذى يمتنع أن يحشر ضمن حقبة بعينها فى تطور الفكر السياسى الإنسانى، عند من عدّ له وجودًا أو اعتبارًا فى دراساته لهذا التطور أفقيا أم رأسيًا (١٤ ).

**٧- إشكالية المنهج فى دراسة اتجاهات الفكر السياسى الإسلامي خلال القرن**

سبق القول فى موضع بحثى أخر أن دراسة الفكر السياسى عامة، ودراسة الفكر السياسى الاسلامى خاصة تتضافر فى بيان أهميتها – أى الدراسة – وأهدافها، وتحديد مفاهيمها، والتصدى لتساؤلاتها الرئيسية والفرعية، وتقسيمها ومحتوياتها، مداخل منهاجية متعددة، وإن كانت متكاملة، ويأتى فى المقدمة منها ثلاثة مداخل مهمة، المدخل التاريخى، ومدخل تحليل النصوص، والمدخل المقارن ( ١٥ ).

فالمدخل التاريخى يحافظ على سياق الوقائع وإطارها الزمنى والمكانى، ويرتبها بشكل يسمح بمتابعة ما أنتجته من أفكار، وما اثر فيها من تطورات وآراء، ذلك لأن التاريخ هنا يصير بمثابة الذاكرة الحضارية التى نسترجع من خلال الحاضر الذى نعيشه ما دون فى الماضى الذى عاشته أجيال قبلنا، وكانت لهم مساهماتهم الفكرية، وقد عرفت أسباب تدوين نصوص هذه المساهمات، ومناسباتها وأشكالها، وبيئاتها المتعددة.

وهنا قد تواجهنا صعوبة كثيرة، مثل تعدد الروايات التاريخية ، وتناقضها فضلا عن عدم التثبت من صدقها وحقيقتها، وانقطاع بعض الروايات، أو سكون بعضها الأخر عن ذكر وقائع بعينها، أو عدم تدوينها أصلا، الأمر الذى يعجز معه الباحث عن معرفة طبيعة بالنصوص الفكرية التى يدرسها –



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فى توثيقها، وتكامل صورتها، ومصدرها، وعدم انقطاعها، وملاءمتها المنهجية للفكر- وهو ما قد يفرض عليه أن يرتدى – إن استطاع – رداء المؤرخ ، بعد أن يكون قد أتى من آلته وعدته ما قد يستغنى به عن مساعدات الآخرين، وذلك نادر ومرهق ومستنزف للجهود والوقت، أو أن يلجأ – وهو الأنسب أحيانا- إلى المؤرخ الذى يعينه على تجاوز هذه العقبات، وهذا يفرض عليه أيضًا أن يتثبت – بشكل أو بأخر – من أن هذا المؤرخ لم يعرج بالتاريخ ووقائعه ورواياته إلى حيث يعتقد فكريا ومذهبيا، ليلون التاريخ حسب ما يريد.

أما مدخل تحليل النصوص، فهو ركيزة المنهج عمومًا فى تبين حقيقة اتجاهات الفكر السياسى الإسلامى، لأن النصوص مستودع الفكر والأفكار، والصور المعبرة عن الأفكار، وبقطع النظر عن شكل هذه النصوص –من الخطابات، والرسائل والاتفاقات، والمنشورات، والتصريحات، والمذكرات والمؤلفات، إلى آخر ذلك – فإن تحليلها يحتاج عمليات فكرية متتالية، تبدأ بتحديد النصوص، ثم التثبت من صحتها، وصحة نسبها إلى اتجاه معين وفهم بيئة كل نص، وتحليل بنيته، إلى أن ننتهي بقراءة النصوص حسب المتبع منهاجيا فى مستويات القراءة الأربعة وهى قراءة ما يقوله النص مباشرة، وقراءة ما لا يقوله مباشرة، وقراءة المسكوت عنه فى النص، وقراءة ما يستفاد منه.

والباحث عليه أن يتوقع هنا صعوبات جمة، مثل تنازع أكثر من اتجاه نصا فكريا، أو نصوصا فكرية بادعاء كل اتجاه انه صاحب النص، والاتهام بتحريف النص وتأويله على غير حقيقته، وانقطاع متن بعض النصوص فى الشكل أو فى الموضوع، وتشابه بعض النصوص رغم تعدد وجهات إصدارها وجهل نسب بعض النصوص وأصحابها، وكل ذلك ينبغى توقعه،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والبحث عن مخرج منه كأن يحرص الباحث علي العودة إلى أكثر من مصدر للنص، للتحقق منه، والاستعانة بالتاريخ لمعرفة بيئة النص، واستبعاد النصوص المثيرة للجدل دون بينة واضحة، ومقابلة أصحاب النص المتنازع عليه أن كانوا أحياء، حرصًا على انتهاج العدل فى المنهج قدر الطاقة.

ويكمل المدخلين السابقين مدخل المقارنة المنهاجية، حيث إحداث نوع من المواجهة والمقابلة بين نصوص أكثر من اتجاه، أو بين نصوص اتجاه واحد، لاكتشاف أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فى أفكار النصوص، ولبيان مدى أصالتها، ومدى صدقها، ولمعرفة الأسبق منها ظهورًا.

وإجراء المقارنة على النحو السالف قد يبدو يسيرًا فى ظاهره، لكنه فى باطنه محفوف بالصعوبات، صعوبة المقارنة بين نصوص قد لا يكون ثمة تماثل فيها، وبينها، وصعوبة المقارنة بين أكثر من نص لأكثر من اتجاه فى وقت واحد خاصة إذا كانت هذه النصوص تتضمن مفهومًا أو ظاهرة أو قضية مشتركة بين هذه الاتجاهات، وصعوبة تعدد عمليات المقارنة وأشكالها، وصعوبة الجمع أحيانًا بين المقارنات الداخلية أى فى بنية النصوص، وبين المقارنات الخارجية أى بين النصوص وبعضها .

هنا تبدو مرحلية المقارنة ضرورية على أن توضع كل مرحلة فى المقارنة فى السياق العام للمدخل التاريخى ومدخل تحليل النصوص، هذا من ناحية وأن تتدرج المرحلية بحيث تقود كل مرحلة فى المقارنة إلى هدف أو أخر من أهداف إجرائها، من ناحية أخرى، وأن تؤدى المرحلية فى التحليل النهائى إلى إعطاء صورة عامة لمدى التوافق ومدى التباين بين النصوص، ومن ثم بين الاتجاهات الفكرية إلى تمثلها من ناحية ثالثة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**٨- إشكالية تداخل الفكر والحركة فى الخبرة السياسية الإسلامية خلال القرن:**

فإحدى خصائص الفكر السياسى الإسلامي انه فكر حركى يجد أصالته فى التعبير عن الحركة المعاشة، من خلال عملية المواءمة بين متطلباتها ومتطلبات أن تكون الاستجابة لمتطلباتها على مقتضى النظر الشرعى وذلك نابع فى حقيقة الأمر مما يلى :-

- طبيعة مفهوم السياسة التى يطلبها الإسلام ويؤسسها على المصلحة الشرعية ومقاصدها فى الناس، فالسياسة القيام على الأمر بما يصلحه، والسياسة ما يكون الناس فيه أقرب إلى الصلاح منهم إلى الفساد، ومقياس الصلاح والإصلاح أو درء الفساد و الإفساد، موافقة الشرع،(١٦) وكلاهما ليسا مطلقين، وإنما يكشف عن حال، أو وضع، أو مقام يراد له إرساء الصلاح والإصلاح، و إبعاد الفساد والإفساد ولا وجود للحال، أو الوضع أو المقام إلا فى واقع، ولا قيمة للواقع أن لم يتمتع بالحركة والنشاط لتوفير مادة الفكر الذى يضع المبادئ اللازمة إما لتكريس الصلاح والإصلاح، وإما لإزاحة الفساد والإفساد.

- أن كثيرا من رواد الفكر السياسى الاسلامى تكاملت فيهم صفات القيادة الفكرية مع صفات القيادة الحركية خلال القرن العشرين، سواء من قضى نحبه منهم، أم من ظل على قيد الحياة بعد انقضائه، إما لامتلاكهم هذه الصفات بالفطرة، وإما لظروف الواقع السياسى، و إما لأنهم كانوا يصدرون عن رغبة فى الجمع بين حقيقتى العقيدة والعمل فى الإسلام، وإما لأنهم وضعوا لمناهجهم فى التعامل مع الواقع مقاصد لم يكن ثمة بد معها إلا الاقتراب المباشر منه ، وإما لانخراطهم فى تنظيمات وأبنيه حركيه على تنوعها، كان لها - وربما مازال لها - وجود فى معترك الحياة السياسية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– أن كثيرا من الاتجاهات قدر لها أن تفتح (بفتح التاء) – أو تفتح (بضم التاء) – عليها جبهات من المواجهة داخليا، وأخرى خارجية أحيانا، لم تكن أقل حدة وضراوة فى المواجهة، وربما فاقتها، فداخليا كانت هناك جبهات السلطات السياسية ، والاتجاهات الوطنية غير الإسلامية، والاتجاهات التى انشقت عن الأصول الفكرية لها، والاتجاهات ذات المرجعية الإسلامية ولكن من منطلقات مذهبية مختلفة، وخارجيا فتحت جبهات البغى والاحتلال، والاستشراق، والتنصير، واليهود، ومحاولات التغريب.

وهكذا فرض على أصحاب كثير من الاتجاهات الفكرية السياسية الإسلامية أن ترابط فى ثغور اضطرت أن لا تتجاوزها – بصرف النظر عن شرعية المرابطة وضرورتها – وأن يدخلوا بالتالى فى معارك فكرية وحركية، بعضها كان دمويا وأغلبها كان خاسرًا، خاصة تلك التى كانت مع السلطات السياسية.

– الواقع الذي فرضته الثورة الإيرانية فى أواخر العقد السابع من القرن الماضي، عندما فجرت الأوضاع السياسية فى إيران ينابيع الفكر الثوري الرافض لنظام الشاة السابق – وفق متطلبات شيعية – ليطيح بهذا النظام من جهة، وليكرس شرعية ولاية حكم الفقهاء – العلماء – من جهة أخرى، وليقدم من جهة ثالثة سابقة وخبرة لكثير من اتجاهات الفكر فى بلاد العرب والمسلمين عامة فى إمكان أن تتحول معارضتها للنظم السياسية من مجرد السلوك القولى إلى الفعل الحركى، الذى قد ينتقل من مجرد العصيان والرفض إلى حيث طور المواجهة والصدام ، انتهاء بطور الإسقاط بالعنف والدماء، وتغيير النظام الحاكم ( ١٧ ).

لاشك أن العوامل السابقة لم يكن متصورًا معها أن تحلق اتجاهات الفكر السياسى الإسلامى فى عالم من المثاليات والخيال أو أن ينشغل روادها–كما



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انشغل رواد أقدمون لهذا الفكر – بما ينبغى أن يكون، ولعل هذا يستدعى استقصاء يربط كل اتجاه بما عاصره من أحداث وتطورات، لمعرفة كيف تأثر بهذه وتلك، وكيف أثر فيها، وهو استقصاء ما أصعبه، لكنه لم يمنع البعض من استدعاء التاريخ واستنطاقه لإنجازه وتحقيقه، كما سنرى.

**٩– إشكالية التشكيك فيما قد يرصد عن اتجاه أو آخر سلبا أو إيجابًا:**

وهذه الإشكالية كثيرا ما يعانى منها رواد البحث العلمى وطلابه، إذ بين الحين والأخر، وعقب الانتهاء من رصد اتجاه أو أخر من اتجاهات الفكر السياسى الإسلامى، سرعان ما تظهر دعوات – قد تتباين أشكالها، ووسائل التعبير عنها – تطعن فيما رصده، وما أنتهى الراصد إليه من نتائج وقد تنتقل هذه الدعوات من مجرد الطعن والتشكيك إلى الدخول فى صداحات فكرية وقانونية، وقد لا تنتهي بين الحجة ونقيضها (١٨ ).

ومن يتعرض لدراسة اتجاهات الفكر السياسى الاسلامى خاصة فى تطوراته الحديثة والمعاصرة عليه أن يكون مستعدًا للدخول فى مثل هذه الصدامات، إذا ما أخذ فى اعتباره العناصر التالية:–

– أن بعضا ممن بلور هذه الاتجاهات وشارك فى تأسيسها، أو مؤيديهم أو ورثتهم، قد يكونون على قيد الحياة، وهذا قد يجعل منهم أصحاب دعوى وقضاة فى نفس الوقت، إذا ما توهموا – حقا أو باطلا – أن فيما ذكر – أو بعضة – بخصوص الاتجاة الذى ينتمون إليه لا يرقى إلى الحقيقة والواقع، لأنه – فى زعمهم – ينطوى على أخطاء قد يرونها فادحة، أو لان فيه تحيزًا لا يليق، أو لأنه يتعرض لتجريح أشخاص ورموز بعينها.

– كذلك فإن بعضا من مؤيدى اتجاة أو آخر قد يعتورهم داء إدعاء البطولة – وما أكثر استشراءه فى عالمنا العربى والإسلامى – أو داء البحث عن دور فى الماضى، خاصة إذا تعذر عليهم ممارسة دور فى الحاضر،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو داء استشرى هو الآخر وتفاقم مع فيض المذكرات التى بدأ أصحابها يسجلونها وينشرونها على الناس، فإذا بها تحول تاريخينا العربى والإسلامى المعاصر – خاصة فى الجانب السياسى – إلى روايات يضرب من خلالها بعض هذا التاريخ بعضه الآخر.

ومن ثم فأى تعرض لاتجاه فكرى أو آخر خلال القرن الماضى بشكل يخالف ما دونه مدعوا البطولة، أو الباحثون عن دور، قد يرى من جانب الفريقين على أنه تطاول ومغالطة، يجب أن يقاوما بالتشكيك والتشهير، من ناحية، وإلا بالوقائع الصحيحة – فى نظرهم – مهما كان فيها من مبالغة، وتضخيم للذات، وافتراءات من ناحية أخرى.

– تراوح العلاقة بين أصحاب بعض الاتجاهات وبين السلطة السياسية، خاصة الاتجاهات التى مازالت تمارس أدوارها فى الحياة السياسية بعد مضى القرن الماضى، بين الشد والجذب قد يؤول – حال استقرار العلاقة مع السلطة، وبعدها عن التوتر – إلى التشكيك فيما صدر – فكريا – مدينا السلطة من قبل هذا الاتجاه أو ذلك، وقد يؤدى – حال توتر العلاقة مع السلطة والاصطدام بها – إلى تشكيك أصحاب اتجاه أو أخر فى كل ما صدر منزها السلطة من أية ممارسات سلبية معهم طيلة القرن، وربما فى بعض سنواته.

– قد يتضمن ما ظهر عن الخط الفكرى لاتجاه أو أخر خلال القرن ما قد يمس جرحا كان غائرا فى جسد أبناء الوطن الواحد، ولم يتم اندماله بالشكل الكافى، رغم مضى القرن ،أو ما أكد تعرضه لقضايا ارتبطت بأمن هذا الوطن أو ذاك وأمن مواطنيه مسلمين و غير مسلمين، أو ما أثبت أنه أثار عداوات قديمة بين دولة مسلمة وأخرى مسلمة، أو بين هذه الدولة المسلمة ودولة أخرى غير مسلمة، فهنا قد يكون رفض التقليب فى الصفحات



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرجة من الماضى، كما قدرها اتجاه بعينه مبررًا للتشكيك فيما يزعمه أنصاره، وما يعبرون عنه، من أفكار ورؤى وتصورات.

– أن قضايا الفكر وعالم الأفكار وصورها المتعددة هى بطبيعتها قضايا خلافية، وجدلية، وحين يفتقد الخلاف فيها وحولها المعايير الواضحة التى يرد إليها أمر الخلاف يصبح أحد أدوات حسم معاركها التشكيك فى صحة ما ادعاه أو يدعيه اتجاه أخر، وهذا قد يحدث إذا كنا بصدد البحث فى قضية واحدة تثار فى اليوم الواحد، وربما فى بعض ساعاته، فما الظن بقضايا يصعب حصرها، ويصعب حصر مرات إثارتها فى قرابة المائة عام ؟.

– ثم أن تحيز البحث لما يقدمه اتجاه من الاتجاهات – بصرف النظر عن مضمون ما يقدمه وصوره – على حساب العدل وأمانة البحث يخرجه من علمية المنهج واستقامته، وأمام ذلك قد لا يجد الاتجاه المتحيز ضده ، أو الاتجاهات المتحيز ضدها مناصًا من التشكيك فيما نقله الباحث عن ذلك الاتجاه، تبرئه للذمة تارة، وكشفا للصواب تارة أخرى.

من هنا – وحتى تسد منافذ التشكيك السالفة – يصير التزام العدل فيما ينقل ويعرض ويستنتج عن اتجاهات الفكر السياسى الإسلامى خلال القرن، من أقوى وسائل الرد على المشككين، خاصة إذا تزامن مع العدل وكان من مقتضاه البعد عن تجريح الأشخاص، وتقديم الدليل والبرهان، والرجوع إلى المصادر الأصلية للأفكار، والتسلح بالكياسة العلمية التى تحدد ما الذى ينبغى قوله، ومتى، وأين، وكيف يقال ؟ وعرض الحجة ونقيضيها والترجيح بينها إن أمكن.

**ثانيًا: المنطق الأساسي في إيناع الفكر السياسي الإسلامي خلال القرن الماضي:**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا شك أن العرض السابق لإشكاليات دراسة الفكر السياسي الإسلامي في القرن الماضي تسمح لنا بالتسليم بأمرين، أولهما مرونة النظر إلى المعنيين السالف الحديث عنهما لمفهوم القرن ودلالاته وضرورة التكامل بينهما، بما يعطينا قدرًا من حرية التحليل لسحب أفقه قليلًا إلى ما قبل القرن، ومده قليلًا أيضًا إلى ما بعده، والثاني الاعتقاد فى أن الفكر السياسي لا ينهض إلا في احتكاكه بالواقع على تباين زمانه ومكانه، وأنه إنما يستمد طاقات هذه النهضة بنزوله إلى الممارسات الحياتية لطرفي الوجود السياسي حاكمًا ومحكومًا.

والمعنى المستبطن في المسلمتين أن الفكر السياسي الإسلامي – شانه في ذلك شأن الفكر السياسي عمومًا – تبدأ إبناعاته الفكرية حين يجد ما يحرك الساكن فيه، وينبه العقل السياسي إلى ضرورة التعامل مع تحد من التحديات التي تواجهها الحركة السياسية، لكن لماذا يحرك التحدي الفكر السياسي ؟ لأنه يصير بمثابة المنبه الذي يلفت نظر العقول المبدعة. ويضغط عليها. لممارسة دورها، وقد وجد محل لهذه الممارسة. (١٩)

وسواء فهم التحدي على معني وجدد حالة تأزم سياسي أم فهم على معني وجود حالة انهزام سياسي في المجتمع السياسي، فقد ثبت لهذه العقول أن هناك مشكلة سياسية ما، وأن التعامل معها لا يقبل الإبطاء، وإلا تفاقمت تداعيات التأزم أو الانهزام، ولذلك يسلم كثير من دارسي الفكر السياسي أن ثمة تلازمًا بين تحرك الفكر وبين الحاجة إلى مواجهة مشكلة سياسية في المجتمع في لحظة حضارية معينة، بل إن البعض يذهب إلى أن انشغال الفكر بمشكلة ما ووضعها في أولويات همومه وتحدياته هما أهم ما يميز الفكر الأصيل، (٢٠) عن الفكر غير الأصيل أما بعضهم الآخر فقد استخرج من ذلك التلازم شروطًا ثلاثة تلازمه لوجود الفكر السياسي، مجتمع سياسي،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومشكلة سياسية يعاني منها ويكابد، وعقل سياسي بالمجتمع من خلال مشكلة، وأنفعل بها من خلال مجتمعه. (٢١)

وقد سبق القول إن سمة الحركية والواقعية في الفكر السياسي الإسلامي تأبى عليه إلا أن ينزل إلى مشكلات واقعة، في تطوراته – أي الواقع – المختلفة، ومن ثم فإن السؤال المثار في هذا الصدد: وما هي المشكلة السياسية والحضارية التي أشعلت جذوة حركة الفكر، وحركت الساكن فيه خلال القرن الماضي ؟ أو بعبارة أدق من أين بدأ الفكر السياسي الإسلامي ليواصل عطاءه طوال هذه المدة ؟ وما الذي شكل المنطلق الأساسي في عملية البدء هذه ؟

الإجابة على ما سبق تباينت فيها الآراء وتعددت حولها الاجتهادات، وقد وقفنا عند أربع من أهم محاولات الإجابة، لكن ثمة ملاحظات هنا ينبغي أخذها في الاعتبار قبل سرد تفاصيل كل واحدة من هذه المحاولات على حدة:

وأولى الملاحظات أنه سوف نركز على المشكلات التي فرضت نفسها على الواقعين العربي والإسلامي، أي التي أحدثت تأثيرًا على الفكر السياسي في هذين الواقعين معًا، فاعتبرت همًا مشتركًا، خلف صدًا واسعًا في النظر إليه وصفًا وتحليلًا وتفسيرًا، ومعالجة بشكل أو آخر في أوساط الفكر السياسي واتجاهاته فيهما.

والثانية أنه لن يتم التوقف – لاعتبارات ضيق المقام وطبيعة التحليل – إلا أمام المشكلات الكبرى، أي التي ضغطت بقوة واستمرار على الفكر السياسي، وتركت وراءها امتدادات إشكالية فرعية طوال القرن العشرين أكثر من غيرها، وكان المتضمن الإشكالي فيها من السعة والشمول بحيث فرض



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نفسه في بقاع عديدة من دار الإسلام، وإن بصيغ مفهومية، ومعرفية مختلفة، وبمعالجات فكرية مغايرة.

والثالثة أن الحرص على استعراض أهم المشكلات الكبرى التي اعتبرت – ونُظر إليها على أنها – المنطلقات الكبرى التي فجرت طاقات الفكر واتجاهاته بالترتيب الذي سيرد لاحقًا ليس مقصودًا به الترتيب من حيث الأهمية أو السياق الزمني، فمن الصعب تحديد الأهم والمهم منها ومن العسير بيان الأسبق في الظهور من اللاحق، وإنما الذي حدانافي هذا الترتيب الاقتناع بأن رسوخ الظاهرة الاستعمارية كمشكلة كبري أتاح الفرصة لموجات من الصراع الفكري بين الدول المستعمرة بكسر الميم الثانية، والدول المستعمرة بفتح الميم الثانية، وأن المجال التنظيمي الذي مورست عليه السياسة الاستعمارية – وربما السياسات – ودارت في رحاه موجات الصراع الفكري كانت الدولة في إرهاصاتها القومية التي شكلت تحديًا كبيرًا لأساسها الإسلامي، وأن كل ذلك فرض التساؤل عن المخرج فجاءت إشكالية الإصلاح. وهكذا هناك منطلقات أربعة للفكر السياسي الإسلامي، كل واحد استتبع الآخر، فقدم له وأخذ منه، وتفرع منه وفرع عليه، في علاقة ترابط وتكامل وأحيانًا غموض واختلاط، كما سنلاحظ.

والرابعة أن تحليل كل منطلق أو مشكلة من المنطلقات الأربعة أو المشكلات الأربع سيقف عند أمرين منهاجيين، الأول يختص بطبيعة المنطلق أو المشكلة، والثاني يتعلق بامتداداته أو امتداداتها طوال القرن بشكل أو بأخر، أي خلال عقوده العشرة، وهذا معناه أن التحليل سيقف في هذا الجزء من الدراسة عند تساؤلات من قبيل متى تفجرت المشكلة وكيف تفجرت؟ ولماذا تفجرت؟ وكيف امتدت فكريًا عبر زمان القرن؟ أما التساؤل عن كيف تفاعل الفكر مع هذه المشكلات ؟ وكيف تمخضت اتجاهاته من هذا التفاعل



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما مضمون التفاعل وأشكاله ؟ وخريطته العامة فى كل ذلك؟ فذلك مرجأ إلى الجزء التالي من الدراسة،انطلاقًا مما سبق نشير إلى المشكلات الأربع كما يلي:

**١. الظاهرة الاستعمارية كمنطلق للفكر السياسي الإسلامي:**

فحين نرجع ببداية القرن العشرين قليلًا إلى الوراء سنكتشف أن عالمنا العربي والإسلامي لم يسلم من هجمـــة استعمارية – في بغيها واحتلالها وعدوانها،

– متعددة الموجات والجبهات والتوسعات، أمسكت نواحيه، وأبت إلا أن تحيط أهل العروبة والإسلام بسياج من الاحتواء والحصار، فصدقت مقولة من قال: "لم يبدأ تاريخنا المعاصر إلا كان قد أحكم الحصار حولنا" (٢٢)، وقد بدأ الحصار باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، الذي أدي إلى تطويق العالم الإسلامي من الجنوب والشرق، فضلًا عن الغرب والشمال، ثم بتوسعات روسيا القيصرية في أسيا الوسطي، وسيطرتها على بلاد ما وراء النهر، وإدخالها بخارى وطشقند وسمرقند في حوزتها، وخروجها ضد الدولة العثمانية بالزحف عليها من الشمال، ثم جاءت إنجلترا لتفرض سيطرتها علي الهند، ومنها اتجهت شمالًا إلى أواسط أسيا، أما هولندا فكانت قد وصلت إلى جزر الهند الشرقية.

وأعقب ذلك غزو قلب العالم الإسلامي مع نهاية القرن الثامن عشر، وعلى مدى القرن التاسع عشر، بداية بحملة نابليون في ١٧٩٨ التي استهدفت الاستيلاء على مصر وأرض الشام. ثم احتلال فرنسا للجزائر في ١٨٣٠، واحتلال إنجلترا لمصر في ١٨٨٢، ثم احتلال فرنسا لتونس في ١٨٩٩، ومع إطلالة القرن العشرين احتلت إيطاليا ليبيا في ١٩٢٢، واستولت فرنسا على المغرب في السنة ذاتها، واقتسمت بريطانيا وفرنسا بلاد الشام والعراق بعد



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرب الأولي في ١٩١٨، وقد بلغت المأساة قمتها مع وعد بلفور ١٩١٧ الذي مكن لليهود فى فلسطين لاحقًا عقب قرار التقسيم فى ١٩٤٧، واحتلالها منذ ١٩٤٨. (٢٣)

وإذا كان صحيحًا أن حركة الاستقلال القومي وزوال السيادة الاستعمارية الاحتلالية قد انحسرت عن كثير من دول العالم العربي والإسلامي خاصة منذ نهاية النصف الأول من القرن العشرين فصحيح أيضًا أن الهجمة العدوانية الاحتلالية لم تنقطع محاولاتها في أن تكون واقعًا مفروضًا في بعض أطراف المسلمين، فبعد حرب ١٩٤٨ جاء العدوان الثلاثي على مصر في١٩٥٦، ثم أعقبته هزيمة العرب في١٩٦٧، التي أتاحت لإسرائيل احتلال أراض عربية لم يبرأ بعضها من عنته وظلمة بعد، ثم تكرر المشهد الاحتلالى الإسرائيلي كذلك في العدوان علي لبنان في١٩٨٢.

ويأبى القرن الماضي أن ينصرم إلا باعتداءات وانتهاكات لأراضي المسلمين في أفغانستان مع الاحتلال السوفيتي الذي انزاح في ١٩٨٩، ناهيك عن جراح المسلمين الأخرى وخاصة في البوسنة والهرسك، والشيشان بل إن بعض هذه الجراح خاصة في البلقان، مازال ينزف منذ إطلالة القرن الواحد والعشرين.

حاصل ما سبق أن رحلة الاحتلال والاستعمار (البغي) والعدوان على دار الإسلام رحلة ممتدة وقاسية، أينما قلبنا وجوهها العديدة.

والمقام هنا ليس مقام سرد التفاصيل التاريخية حول هذه الرحلة، خاصة وأن نفرًا من الذين رأوا في الاستعمار (البغي) التحدي الأكبر الذي واجهه الفكر السياسي الإسلامي مع إطلالة القرن العشرين لم ينشغلوا كثيرًا بمثل هذه التفاصيل، ذلك وان مصادر التاريخ العربي والإسلامي الحديث والمعاصر أفاضت في ذلك – على اختلاف مشاربها ومناهجها – وأسهبت،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحسبنا هنا أن نقف أمام دلالات هذا التحدي، ووجوه المشكل الحضاري فيه والسياسي، وأهم امتداداته الفكرية على مدار القرن، ومن ذلك:

– أن الإطلالة الاستعمارية في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، واستمرارها بوجه أو بآخر في أواسط القرن وآخره، إنما كشفت عن واحد من أهم الوجوه الخارجية لهزيمة العالم الإسلامي وأزمته أمام الغرب عمومًا، وأمام الغرب الذي مارس ضده السياسة الاستعمارية بكل ما في مضمون الهزيمة والأزمة، من معاني الاحتواء، والحصار، وفرض الاستتباع، سياسيًا، واقتصاديًا، وعسكريًا، وثقافيًا، وقيميًا، وإعلاميًا، لذلك لم يكن غريبًا أن تتصدى كتابات في الفكر السياسي الإسلامي لهذه الظاهرة – الاستعمارية– في معناها، ومقاصدها، وأسبابها، وممارساتها، وتطوراتها، وخلفياتها الفكرية والحضارية، وعلاقاتها بسياسات التغريب، والتنصير، والاستشراق، والغزو الفكري، وحدود القوة ومكامن الضعف فيها، فضلًا عن أساليب التعامل معها. (٢٤)

– وأن الظاهرة الاستعمارية بكل ما أحدثته في بلاد المسلمين في وجوه الحياة كافة، ما كانت لتجد مجالًا حيويًا لهذه الوجوه بين المسلمين لو أنها واجهت عدم قابلية إسلامية للاستعمار، بمفهوم مالك بن بني، ذلك أن وجود مثل هذه القابلية مهد الأرض بل وحرثها، وهيأها كي تبذر الظاهرة الاستعمارية غرسها من السياسات والسلوك، والقيم، والممارسات، وهذا يعنى أن القابلية وفرت على المستعمر خطوات وخطوات في سبيل تهيئة الأجواء كافة لقبوله، والتسليم بشرعيته، لأن عقلية الوهن السياسي والحضاري معها كانت قد استحكمت في جسد الأمة، وعلاقات أبنائها، وتعاملاتهم، أيا كان شكل هذه القابلية من الاستسلام للاستضعاف والهزيمة وتفسيرها من خلال مبررات غير حقيقية وغير شرعية، والركون إلى الظلم والبغي وارتضاء



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إعطاء الدنية في الدين والدنيا، وانقسام الجسد وإنهاكه في تمزقات داخلية ورثت عدم القدرة على المواجهة، وغياب روح الجهاد وإعداد القوة بما يضعف إدارة المقاومة ورد العدوان، والانخداع بدعاوى العلم والثقافة والتحضر والإخراج من ظلمات الجهل والتخلف مع عمليات الغزو والاحتلال، ووجود من يوالى هذه الدعاوى ويروج لها ويدافع عنها من داخل الصف المسلم.

فالقابلية للاستعمار إذا كانت على النحو السالف هي مقدمة الاستعمار وبيئته المُعدة سلفًا كي يمارس ما يريد، ويحقق ما يطمح إليه، فإن المستعمر المحتل غالبًا ما يلجأ إلى وسائل وأساليب تولد الإحساس بالتهيؤ له، والإذعان لقبوله، بل وتبرير هذا القبول أحيانًا.

– كذلك فقد وجدت الظاهرة الاستعمارية عبر تطوراتها المتعددة، وموجاتها الغازية لبلاد العرب والمسلمين حصونًا اخترقتها، وحصونًا هدَّمتها، وثالثة استسلمت لها ابتداءً، في مناحي الحياة كافة في هذه البلاد، في العقيدة والأخلاق، وفي الثقافة والقيم، وفي العادات والأعراف، وفي الاقتصاد والسياسة، وفي الاجتماع والتاريخ، وفي الفرد والجماعة، وفي المجتمع والدولة، وفي المسلم وغير المسلم، وفي الحاكم والمحكوم، وفي العربي وغير العربي، وفي الأسرة والأمة.

وهكذا بدت الحصون في كل ذلك وكأنها – كما ذهب البعض بحق – مهددة من داخلها (٢٥)، فلما تعرضت للمحنة الشديدة مع استشراء داء الاستعمار (البغي) انكشفت ثغور المسلمين وراء هذه الحصون، فإذا بها أوهى من بيوت العنكبوت، سواء في الاختراق، أم في الهدم، أم في تقديم فروض الاستسلام كما سبق القول.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– يجب النظر إلى الظاهرة الاستعمارية نظرة شاملة متكاملة، إن في أي من حقب القرن، أو على مدار امتداده، وإن تغير الوجه الاستعماري من حقبة إلى أخرى أحيانًا، وأساس ذلك عدم الوقوف بالنظرة عند وجهها المادي المحسوس فقط، والمتمثل أساسًا في عمليات وسياسات الاحتلال وضم الأراضي بالقوة والغصب، ونهب الثروات، واستغلال الموارد الوطنية لغير صالح أصحابها الحقيقيين، واستخدام آلة القتال والقتل ضد أشكال المقاومة الوطنية، والتعذيب، وإدخال السجون والمعتقلات، وفرض الحصار والتجويع، وقطع المؤن والإمدادات، والتشتيت والطرد، والنفي خارج الأوطان، ذلك أن لهذه الوجوه مردودًا معنويًا – وربما صاحبها – يصعب التخلص من آثاره فور زوال الغمة الاستعمارية، ويكفي أن نذكر من مفردات هذا المردود العدوان، والهيمنة، والاستبداد، والقهر، والاستبعاد، ومسخ الهوية، والتغريب، وتزييف الوعي، إلى أخره من مضادات القيم التي تكرس الاستلاب الحضاري.

– ربما كان الوجه التقليدي للظاهرة الاستعمارية المتمثل أساسًا في الاحتلال الإقليمي والعدوان على الأراضي أقل خطورة – رغم تداعياته المادية والمعنوية السابقة – من وجهها الحديث والمعاصر، خاصة بعد أن انزوى الوجه التقليدي وانقشع من معظم ديار العروبة والإسلام، ذلك أن مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني في دول العالم الثالث ومن بينها قطعًا دول عربية وإسلامية كشفت عن أساليب ووسائل جديدة، واءم بها المستعمر الجديد بين ما ترسخ لديه من أهداف يبغى إدراكها وتحقيقها وبين صعوبة – إن لم تكن استحالة– العودة إلى سياسة غزو السلاح والرجال لضم الأراضي واحتلالها.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه الأساليب وتلك الوسائل الظاهرة لم تقف عن حد في الغزو غير المباشر خاصة وأن الغربي مصدر الظاهرة الاستعمارية ومتولي قيادها في حقبتها التقليدية آلت إليه القيادة والسيطرة طوال القرن، بل استقرتا فيه في حقبة التسعينيات، وهكذا ظلت معظم ديار الإسلام في حالة احتلال وتبعية وحصار واحتواء، بتصدير التوترات والأزمات وزرع النخب المستغربة ، والحصار الاقتصادي، والاحتكارات، والاستثمارات الضخمة، والضربات العسكرية المحدودة وتشجيع الانقلابات العسكرية وإزاحة بعض القيادات من السلطة، وزعزعة الاستقرار الاقتصادي وإشعال الحرب والفتن الداخلية، واحتواء العقول والبطون إلى أخره من وسائل وسياسات استُبدل فيها الدولار بالجندي، والشركات الضخمة بآلات الحرب وعتاده العسكري، والعملاء المحليين بالمحتلين الخارجيين (٢٦)، وكأن قدر العرب والمسلمين عامة، أن يظلوا في رباط دائم، وأن تنتقص أطرافهم باستمرار، وإن تعددت صنوف الانتقاص، ومظاهره وأشكاله، قبل القرن العشرين وأثناءه، وحتى بعده.

– يظل الاحتلال الصهيوني العنصري للأراضي الفلسطينية نموذجًا للظاهرة الاستعمارية منذ ما يزيد على الخمسين عامًا في القرن العشرين، وبعده، وهو نموذج تتجسد فيه كل صور هذه الظاهرة، وكل تطوراتها، وكل ممارساتها، وكل سياساتها، وكل مفاسدها، إذ تفنن المحتل الصهيوني – وما زال – في تكريس هذه الظاهرة فكرًا وحركة بشكل ربما لم نعهده من قبل، لتظل الأرض العربية المسلمة في فلسطين شاهد صدق على أنها كانت – وما زالت – محلًا يجمع في الظاهرة الاستعمارية ليس فقط صورها التقليدية والحديثة، بل ونموذج المتولي لها الذي لا يعرف إلا منطق العنف والقوة، والإرهاب.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا لم يكن غريبًا أن يستقطب هذا النموذج العنصري كتابات في الفكر السياسي العربي والإسلامي تستعصي – بدون مبالغة في القول – على الحصر والعد، ربما لأنه ظل – وما زال – همًا أشبه بالكابوس في حياة العرب والمسلمين، ولأن فيه من سمات التفرد عن غيره من عمليات الاستعمار والاحتلال – وما يستتبعها – ما لا يمكن المرور عليه بمنهج التساهل والتسطيح، خاصة سمات الاستمرارية التاريخية لأكثر من عقد وربما رجعت بداياته إلى أكثر من قرن، والترابط في بنيته وهيكله وحركته بين المذهب الديني والمذهب السياسي العنصري، والقدرة على التلوين والتقلب في ممارسة العدوان والاحتلال، وابتداع أساليب في ذلك لم يقم بها محتل من قبل، وارتكاب مفاسد فى الحكم والسيطرة واكبت هذه الأساليب يشيب لها الولدان، واستعداء دوائر قطرية وقومية وإسلامية ممتدة، والتحصن بغطرسة القوة والضرب بها في أكثر من جولة عربية – إسرائيلية ، وتجاهل المواثيق والأعراف والقرارات، والمعاهدات حتى تلك التي تم الالتزام بها ظاهريًا، والقدرة علي استقطاب آراء وأفكار موافقة لهذا النموذج ومنطلقاته الفكرية والحركية، من داخل الصفين العربي والإسلامي. (٢٧)

**٢– الصراع الفكري كمنطلق للفكر السياسي الإسلامي.**

لم يقف الذين رأوا في الصراع الفكري المنطلق الأساسي للفكر في القرن الماضي عند بداية الاحتكاك المباشر بين الغرب والعالم الإسلامي والذي تمخضت عنه الظاهرة الاستعمارية التقليدية، وإنما أرادوا العودة إلى الخلفية الأصلية والأصيلة لهذه الظاهرة، والتي لولاها ما كان ثمة وجود لها في أي من وجوهها السابق الحديث عنها، وذلك أن الاستعمار – ظاهرة وسياسة – ليس إلا ترجمة لفلسفة اكبر حكمت – وما زالت تحكم – علاقة الغرب بالإسلام والمسلمين، وتفسرها، وتضع مقدمات مهمة لتفسير ما تستبطنه هذه



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقة من صور التنافر والتجاذب، والسلم والحرب، والتعاون والصراع، والتعايش والصدام، والقبول والرفض، والتواصل والقطيعة، والتأزم والانفراج، والتنصر والهزيمة، والاضطراب والاستقرار، إلى أخره مما أكدته خبرة العلاقة بين الطرفين علي مدار تطوراتها، إنها فلسفة الصراع الفكري، التي تزكيها وتعتمل فيها وتغذيها روافد نفسية ودينية وثقافية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية، وعسكرية تتحدد سماتها وطبيعتها بسمات وطبيعة أطراف الصراع نفسه، وبيئته الحضارية الداخلية، والإقليمية، والدولية.

وهنا تبرز إضافة "مالك بن نبى" في مؤلفة الذي عالج فيه هذه الظاهرة "الصراع الفكري في البلاد المستعمرة" وقد أسسها على عدة قواعد. (٢٨)

– **القاعدة الأولى:** أن أخطر سلاح في الصراع الفكري هو كلمة الاستعمار ذاتها "وما من خائن يدسه الاستعمار في الجبهة التي تكافح فيها الشعوب المستعمرة إلا وكلمة الاستعمار هي التي تفتح له أبوابًا مغلقة في عواطف الجماهير" من ناحية لأن الاستعمار يعلم أن كل شعب مستعمر (بفتح الميم الثانية)، يحقد عليه، فيستخدم جاذبية اسمه نفسه – بما فيها من دلالات العمران والتحضر والعصرية – ليضع سياسة عاطفية شهوانية تتفق مع مصالحه، ومن ناحية أخرى لكي تتوهم الشعوب المستعمرة، أنها تعيش في بدائية وتخلف، وأنه لا ملجأ لها للخلاص من ذلك إلا من خلاله، وبالتالي يضمن لنفسه انتصارات الحاضر والمستقبل "فهو يعلم أن من الميسور دائمًا أن يخدع فردًا أو مركب أفراد، ولكنه من اليسير عليه أن يخدع فكرة أو يغريها".

– **والقاعدة الثانية:** أن الاستعمار في الصراع الفكري لابد أن يكون مجسدًا في إحدى حالتين، حالة تتجه فيها الدول المستعمرة إليه بنظرة ملؤها



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العبادة والخنوع ومن ثم الانقياد والإذعان، وحالة تتملكها فيها نزعات الثورة والحقد عليه ومن ثم الرفض والمقاومة، وهاتان الحالتان راسختان – حسب رؤية بن نبى – في المجتمع الإسلامي، منذ أخذت السياسة الاستعمارية تمارس دورها فيه، وحتى محاولاته لتخليص نفسه منها قديمًا وحديثًا.

– **والقاعدة الثالثة:** إن الاستعمار حريص دائمًا على أن لا يتحول الفكر أو لا تتحول الفكرة محور الصراع إلى فكرة مجردة، ولذلك يسعى لامتصاص القوى الفرعية – الداخلة ضده في حلبة الصراع – بأية طريقة ممكنة حتى لا تتعلق بفكرة مجردة وسيحاول دائمًا أن يعبئها لصالح فكرة مجسدة، لتكون أقرب منالًا إليه، لأنه يمكن مقاومتها بوسائل القوة، أو بوسائل الإغراء، ذلك لأنه يدرك أن السياسة التي تتطور تبعًا لأفكار مجردة تعانق بحكم الضرورة الضمير الشعبي، فضلًا عن أنها – أي السياسة – تلتزم بالمبادئ والمقاييس والقواعد التي تتحكم في سيرها وحركتها.

– **والقاعدة الرابعة:** أن الطابع العام للصراع الفكري في البلاد المستعمرة أنه صراع خفى أصم دون صدى، ودون شهرة، صراع يحيطه الظلام والإبهام، ويصب العذاب على الجميع حتى العجوز والمرأة والطفل، والاستعمار يسعى إلى توكيد هذا الطابع وترسيخه من خلال مبدأين مبدأ الغموض الذي يعنى أن لا يكشف الاستعمار النقاب عن وجهه في المعركة إلا إذا لم تترك له الظروف حيلة في ذلك، ومبدأ الفعالية من حيث يريد الاستعمار تحطيم أفكار معينة أو كفها حتى لا تؤدي إلى توجيه الطاقات الاجتماعية وذلك بوسيلتين، إحداهما أن ينفر الرأي العام من أفكار من يقاومه ويكافحه بجميع الوسائل، والثانية أن ينفر من يكافحه نفسه من القضية التي يكافح من أجلها، بأن يشعره بعبث كفاحه.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– **والقاعدة الخامسة:** أن الصراع الفكري ميدان رحب لحركة الاستعمار كي يمارس ما يشاء من وسائل لكسب جولات الصراع الفكري فهو يرسم الخطط الحربية، ويعطي توجيهاته العلمية على ضوء معرفة دقيقة لنفسية البلاد المستعمرة، ويستخدم لغة الدين لأنها تسد بصورة محكمة منافذ الوعي إزاء الفكرة جوهر الصراع، ويستغل جهل الجماهير لينشئ حول الفكرة منطقة فراغ وصمت لعزلها عن المجتمع، ويجند من شاء بسلاح المال، ويحط من مستوي كفاح القوى المناوئة له، بعد أحداث الوقيعة بينها، ويوجه القيادات السياسية إلى أفكار تجعلها تقاوم القوى الشعبية وتخشاها كما يخشاها الاستعمار نفسه.

– **والقاعدة السادسة:** إن مقومات الصراع الفكري – انطلاقًا مما سبق – خمسة، فكرة، وشعب، وقيادة، وصاحب الفكرة، والاستعمار، فالفكرة هي مدار الصراع، وصاحب هذه الفكرة قد يكون فردًا أو جماعة، وشعب هو الوعاء البشري الذي يحتضن عملية الصراع، وقيادة لهذا الشعب، قد تكون مع الفكرة أو ضدها، والاستعمار كطرف خارجي يحاول تقويض الفكرة، ويريد أن يحولها من فكرة مجردة إلى فكرة مجسدة.

– **والقاعدة السابعة والأخيرة:** إن الصراع الفكري يفرض على الطرف الوطني فردًا أو جماعة أو شعبًا بأسره إما أن يسكت ويخضع لصالح الأقوى المستعمر، أو ينحاز لصالح قضية تهمه، والحل الثاني يفرض على الطرف الوطني أن لا يدخل المعركة إلا كفدائي لا حيلة له إلا اتباع ما يمليه عليه ضميره، ولا وسيلة له سوى ما بين يديه، فعليه أن يسير في هذا الطريق الكفاحي إلى نهايته، وإلا فليخرج من الميدان وهذا ما يريده الطرف الأقوى في الصراع، أي الاستعمار.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواضح مما سبق أن مالك بن نبي لم يحدد تفصيلًا الفكرة التي يتمحور حولها الصراع الفكري، وإنما وسع من مفهومها، فأية فكرة لصالح شعب من الشعوب، وأمة من الأمم وضد صالح المستعمر، وتتوافر فيها مقومات الصراع الخمسة عمومًا، تكون مجالًا له، ويبدو أن هذا المنطق الذي عده مالك بن نبي أساس المشكلة الحضارية في المجتمع الإسلامي مع بدء القرن الماضي، سواء بفعل الدخول مباشرة تحت سطوة واسر الاستعمار – احتلالًا، وعدوانًا على السيادة، وضمًا للأراضي – أم بالدخول غير المباشر بفعل القابلية للاستعمار، أراد غيره من المفكرين أن يضعوا له تحديدًا أكثر وتجسيدًا أوضح، فهو إن كان قد اهتم بالصراع الفكري المفهوم والفلسفة والظاهرة، فإنهم اهتموا بالصراع الفكري الحقيقة والوجود، خاصة وقد كشفت صوره التي امتدت طوال القرن الماضي تحديات لم يكن ثمة مفر أمام الفكر السياسي الإسلامي إلا الاستجابة لها بشكل أو بآخر، ومن هذه الصور:

– صورة تجسد الفكرة في الصراع بين الفكرة المادية والفكرة الإيمانية (٢٩)، الأولى يريد أصحابها أن تستعلى كلمة المادة على كلمة الله، لتصير المبرر والمفسر والضابط لحركة الوجود السياسي، فالمادة هي الإله، وهي المعبود، والمدير والمرجو، والحكم في الأمور، والثانية لا يرى المتمسكون بها أي مجال لعبودية غير الله، فالله هو المعبود والمدير، والمرجو، والحكم في الوجود كله، سياسيًا وغير سياسي.

– وصورة أخرى تعتبر الصراع الفكري صراعًا بين الجاهلية والإسلام.(٣٠) بين العودة بالإنسان فردًا وجماعة وأمة ودولة وحكمًا إلى حيث عبادة الأنداد والأصنام والهوى، وتقليد الآباء، والبغي والفساد والارتكاس في الكفر، وحاكمية غير الله في السياسة والتشريع والحكم، وبين إخراج الإنسان والفرد والجماعة والأمة والدولة والحكم من عبادة العباد إلى



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عبادة رب العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، حيث تسليم الأمر كله لله. والانتصار لحاكميته وحده فى الكون والوجود والحياة، لأنه المتفرد بالتوحيد، والربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات في كل ما خلق وسخر، وأوجد للمستخلف في الأرض، وهو الإنسان أكرم مخلوقاته، وأثقلها مسؤولية في الدنيا والآخرة.

– وصورة ثالثة بدا فيها الصراع الفكري صراعًا حضاريًا بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية.(٣١) وهو صراع يضرب بجذوره منذ القدم، ثم تتابعت سجالاته طوال القرن الماضي، فالغارة على العالم الإسلامي في أبان الحروب الصليبية، والغزو التتاري، واحتلال الغرب ودوله لبلاد العالمين العربي والإسلامي بعد اقتسام تركة الرجل المريض العثماني، وزرع الكيان العنصري الصهيوني في قلب العالم الإسلامي، وعمليات التعذيب، والتنصير، والغزو الفكري، كلها ممارسات لم تخل من أبعاد للصراع الحضاري، وما كانت لتجذر الصراع وتؤكده لولا آراء وأفكار خرجت ممن ينتمون إلى هذه الحضارة أو تلك تنظر للصراع، ولتطوراته، وميادينه، وآفاقه، بل وتزكية، وتتنبأ بمساره وليس بخاف أن الجدل حول حقيقة الصراع والمكاشفة به باتا على رأس ما أثير فكريًا في نهاية القرن الماضي، خاصة بعد مقولتي انتهاء الحرب الباردة، وصعود النظام العالمي الجديد، لما فجر هنتنجتون ما في مكنون الغرب تجاه الإسلام وحضارته في مقولته عن صدام الحضارات وما أحدثته من ردود أفعال – بعضها رافض للمقولة، وبعضها مؤيد، وبعضها متحفظ في الرفض والقبول – تمخضت عنها مفاهيم الصراع الحضاري، والتعارف الحضاري، والتدافع الحضاري، والتعاون الحضاري، والتثاقف الحضاري، إلى أخره من مفاهيم، لم تدع



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجالًا للشك في أن الصراع بين الحضارتين لا يمكن تجاهله أو التشكيك في حقيقته.(٣٢)

– وصورة رابعة كانت من نصيب العرب والمسلمين، وظلت تلقى بثمارها المرة بين صفوف هؤلاء وصفوف هؤلاء خاصة أبان الحكم العثمانى، إنها صورة الصراع بين العروبة والإسلام وكأنه كان لازما أن يتصارع، ويتواجها، لا أن يتكاملا ويتعانقا، وزاد الصراع تفاقمًا ما تولاه البعض – ممن تعصبوا للعروبة – من استعلاء الفكرة العربية القومية على ما عداها حتى الدين، وما تولاه البعض – ممن تعصبوا للإسلام – من استعلاء الفكرة الإسلامية على ما عداها، فأخذت القضية بعدًا لا دينيًا عن البعض، وبعدًا هو الدين كله عند البعض الآخر، ولذلك لم يقف الجدل فيها عند الأفكار والآراء – بما فيها من توهمات وتناقضات في فهم العلاقة بين العروبة والإسلام. بل تحولت إلي ساحات الواقع العربي والإسلامي، فرقة وتعصبًا، وشعوبية، وطائفية، وحروبًا، وقطع الأواصر والعلاقات، والأرحام.

– وصورة خامسة للصراع الفكري تفجرت أحداثها واصطلي بنارها المسلمون عامة والعرب منهم خاصة، منذ نهاية النصف الأول من القرن الماضي، وحتى إطلالات القرن الواحد والعشرين، إنها صورة الصراع العربي – الإسرائيلي، أو الصراع بين الفكرة العربية في بعديها القومي والإسلامى وبين الفكرة الصهيونية فى بعديها الدينى والعنصرى، والمواجهة بين الفكرتين لم تنقطع منذ ذلك التاريخ، إن على مستوى الفكر أم على مستوى الحركة، بل وفي مرات عديدة تحولت المواجهة إلى تلاحم عضوي قتالي، وتبادلت فيه الفكرتان مواقع الهزيمة والنصر، حتى بات الكثيرون من الصف العربي الإسلامي يدركون إن تعذر تسوية هذا الصراع سلمًا أو قتالًا كشف عن الوجه الحضاري الغالب فيه، وإن ظهر بعض من يخالفهم الرأي



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في أنه صراع قابل للتسوية السلمية، ومازالت حوارات الأيام لصالح رأي الكثرة في هذا الصراع.(٣٤)

- وصورة أخيرة للصراع الفكري امتدت عند البعض طوال القرن الماضي، فحركت الفكر السياسي الإسلامي، إنها صورة الصراع بين الاستكبار والاستضعاف، بين من يريدون الهيمنة وفرض النفوذ بالباطل، يقودهم في ذلك شيطان أكبر(٣٥)، تتغير دولته في الزمان والمكان، ولا تتغير سطوته وجبروته، وبين من يبغون الخروج من هذه الهيمنة وذلك النفوذ لتكون لهم الكلمة والرأي والاستقلال في الحكم والسيادة.

**٣- تحدي النموذج القومي للدولة كمنطلق للفكر السياسي الإسلامي**

لم يكن مجيء الدولة القومية كظاهرة سياسية تغلف الواقع وتنظمه في كثير من أنحاء أوروبا الغربية إلا خاتمة الصراع الذي شهدته أوروبا طوال العصور الوسطي ضد الإقطاع وضد سيطرة الكنيسة الكاثوليكية من جانب آخر.

وبعيدًا عن أبعاد هذا الصراع ودوافعه ومجرياته فإن معظم الأفكار السياسية، والنظريات التي أصلت لظاهرة الدولة القومية سارت في اتجاه عام نحو توكيد مجموعة من العناصر، من بينها إحلال عبادة مفهوم الدولة موضع عبادة الإله، وإعلان وتقديم الولاء للدولة على أي ولاء آخر حتى لو كان للدين، وإحلال الرابطة القومية محل الرابطة الدينية كأساس لتجانس الجماعة السياسية، وتحويل الفرد من مقولة دينية إلى مقولة سياسية، وفصل العلاقة السياسية عن العلاقة الدينية، وصبغ الوجود الديني بطابع النسبية والذاتية، وإخضاع التعامل السياسى للمنطق الفردى المطلق، ورفض القيم والأخلاق الكاثوليكية في عملية بناء الدولة أو رسم السياسة العامة، ورفض تدخل رجال



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدين في كل ماله صلة بالسلطة الزمنية، والتسامح الديني وحرية الاعتقاد، وعلو الحرية كقيمة سياسية على سائر القيم. (٣٦)

وهذه العناصر أوجدت للدولة القومية قاعدة قوية للاستمرار في أوروبا وحدها، وإنما لامتداد إلى مناطق أخرى للعالم خاصة تلك التي أتاحت إمكانات التغلغل لهذا النموذج القومي في الدولة، ولم تكن الدولة العثمانية إلا واحدة من تلك المناطق التي استُغلت جيدًا من قبل بعض الدول الأوروبية لفرض هذا النموذج، ولو بتفكيك الدولة إلى كيانات صغيرة تمهيدًا لممارسة الاحتلال والاستعمار على ما كان يقع تحت نفوذها من دول في العالم العربي والإسلامي.

فقد اتسعت الإمبراطورية، وباتساعها ضمت بشكل مبعثر وبلا انتظام ولايات جديدة، كبرى وصغرى، وما حل القرن السادس عشر حتى تم الاعتراف بنظام الولايات. واستقر على الشكل الذي استمر قائمًا في جوهره حتى القرن التاسع عشر. "وقد قسمت الإمبراطورية إلى ولايات، يحكم كل منها حاكم أو باشا من رتب متفاوتة، مسؤول أمام الحكومة المركزية، وكان هناك مع بعض التغييرات من وقت إلى آخر أربع ولايات فيما هو العراق الآن: البصرة، وبغداد، والموصل، وشهر يزور، وأربع في سوريا: حلب أو (دمشق)، وطرابلس، وصيدا، واثنتان في غربي الجزيرة العربية، الحجاز واليمن، وأربع في شمال إفريقية، مصر وطرابلس الغرب، وتونس والجزائر.(٣٧)

ولم يفلح الميراث الإمبراطوري للدولة العثمانية الذي امتد نحو ستة قرون(٣٨) في الصمود إزاء هذه الهجمة الجديدة، لأن نفوذها في نهاية القرن التاسع عشر كان يؤذن بزوال، بفعل عوامل داخلية، وأخرى خارجية، منها استقرار السلطة إلى نمط من السلاطين الضعفاء غير المؤهلين للقيام بأعبائها



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد عصر السلاطين الأقوياء، وضعف سلطة الحكومة المركزية في الولايات شيئًا فشيئًا، وتحرك القوى المحلية بحرية أوسع للعمل بعيدًا عن نفوذ المركز، والفساد الإداري، وفقدان نظام جباية الضرائب فاعليته، وفقدان الجيش الانضباط تدريجيًا، وانهيار أساس النظام الخلقي وانحلال النظام الصارم والولاء الخالص لدي الانكشارية، والأزمة الاقتصادية الخانقة، وتوسع أوروبا الجغرافي شرقًا وغربًا، الأمر الذي فكك الخطوط التجارية بين الإمبراطورية العثمانية وبين دول العالم الخارجي في أسيا وأوروبا.(٣٩)

ويضاف إلى ذلك الثورة العلمية في أوروبا وما أنبثق عنها من قوة اقتصادية وقوة عسكرية الأمر الذي ضاعف من نفوذ الدول الأوروبية في القسطنطينية، وضاعف كذلك من وسائل التنافس والصراع بينها من أجل المزيد من مناطق هذا النفوذ، وتدخل الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية للإمبراطورية، خاصة في مجال حماية الرعايا الذين منحوا بعض الامتيازات من المسيحيين، واليهود، والإرساليات المسيحية الأوروبية العاملة، ولم تكن هذه الحماية مجرد حماية سياسية فحسب، بل كانت أيضًا حماية تجارية ومالية، وضرب أية محاولة للإصلاح الداخلي أو للاستقلال عن الإمبراطورية لما فيه من تهديد لمصالح هذه الدول في إضعاف الدولة العثمانية، منا حدث في إرغام محمد علي على سحب جيوشه من آسيا الصغرى ومن دمشق.(٤٠)

وإذا كانت المصادر العلمية التي تعاملت بشكل أو بأخر مع هذه الحقبة من التاريخ الإسلامي قد نقلت وحللت محاولات الإصلاح التي قامت بها الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، فإن هذه المحاولات قد وقعت بين مطرقة الضغوط الخارجية في ذلك، وسندان المعارضة الداخلية، والمقام لا يتسع للإفاضة فى ذلك، وسيرد حديث موجز لذلك، بيد أنها في جميع الأحوال



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محاولات لم تستطع الصمود طويلًا، وقد سبق عرض كيف وقع العالم الإسلامي في قبضة الاستعمار ( البغي ) وكيف سحب بساط السيادة العثمانية عن أطرافها، لكن الغرب لم يكتف بذلك بل أشعلوا الثورات في البلقان منذ ١٨٠٤، حتى انفصلت عن الخلافة العثمانية ١٨٧٨، كما حرضوا اليونان على الثورة منذ عام ١٨٢٠، حتى استقلت عن تركيا عام ١٨٣٠ ناهيك عن تشجيع الحركات الانفصالية داخل الدولة بين الترك والعرب، وإثارة فتنة القوميات والعصبيات الإقليمية، حتى انتهت حركات التطويق والإعارات والتفتيت بإنهاء وجود الدولة العثمانية على يد مصطفى كامل اتاتورك (٤١) وهكذا سقت أوروبا الغربية الدولة العثمانية من نفس الكأس الذي شربت منه، كأس التصدع والانقسام التي أحالتها من إمبراطورية مترامية الأطراف إلى دويلات صغيرة ضعيفة ومختلفة في معظمها، مع الفارق فقد تمخض انهيار الإمبراطوريات الأوربية، والدول الإقليمية عن بروز الدولة القومية كوحدة سياسية في التعامل الداخلي والتعامل الخارجي، أما انهيار الإمبراطورية العثمانية فقد تمخض عن كيانات صغيرة، سرعان ما تقاسمتها وابتلعتها – احتلالا وعدوانا – دول أوروبا القومية نفسها.

فلم يكن ثمة مجال لان يظل رمز توحد المسلمين في دولة واحدة، يحكمها سلطان واحد خاصة بعد أن قطع اتاتورك خط الرجعة على ذلك بإسقاط الخلافة في ١٩٢٣، فلماذا هزمت الدولة القومية الدولة الإمبراطورية؟ ولماذا سقطت تركة هذه الدولة الإمبراطورية فريسة الدول القومية؟ وما آثار هذا السقوط؟ ولماذا قدر لنموذج الدولة القومية الاستمرار في بلاد المسلمين رغم التحرر والاستقلال؟ وما وجوه التحدي لهذا النموذج القومي؟ وكيف بدت مظاهرة طوال القرن العشرين؟



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الأسئلة وما تفرع عنها كانت محاولات الإجابة عليها من بين أولويات ما انشغل به الفكر السياسي الإسلامي(٤٢)، وشكلت مع مجمل امتداداتها طوال القرن جوهر التحدي الفكري الذي تعامل معه خاصة امتداداتها في :

– مشكلة الأصل في تأسيس الشرعية في الدولة، هل على مقتضيات الدين أم على مقتضيات السياسة، **الأولى** بما تفرضه من ضوابط وأحكام شرعية على السلطة السياسية، بحيث تأتي الشرعية امتدادا لحقيقة الإسلام كدين يشرع لأوجه الحياة كافة ويخلع الشرعية على هذه السلطة ما دامت توظف السياسة – فكرا أو حركة – في القيام على أمر الناس بما يصلح دنياهم وأخرتهم في إطار ما وافق الشرع.

والثانية بما تفرضه من ضوابط وقواعد لا اصل دينيا لها، امتداد لاعتبار أن المصالح التي تهدف إليها السياسة هي بالأساس مصالح تفرضها لغة الواقع السياسي وضروراته بعيدا عن لغة الحقيقة الدينية وضروراتها وهكذا تصير الشرعية مفهوما نسبيا متغيرا تبعا للتغيير في نمط المصالح، الذي لا يعدو بدوره أن يكون ترجمة صادقة إلى حد ما للتغيير في الواقع السياسي.

– مشكلة حال الدولة في العالم الإسلامي هل إلى خصائص الدولة الدينية، أم إلى تلك النابعة من الدولة اللادينية (٤٣) فالدولة الدينية أي التي تؤدي وظائف دينية تصير تعبيرا عن الجوهر الديني في الشريعة بالمعنى السابق، وتنطلق من ثم أبنيتها وسلطاتها وأركانها وحقوقها وواجباتها من ذلك الجوهر أيا كانت طبيعة المصدر الديني لالتزامها وأيا كانت حدوده ومداه في خبرتها السياسية.

أما الدولة اللادينية، أي التي تؤدي وظائف لا علاقة لها بالدين، فتصير بمفهوم المخالفة تعبيرا عن الحقيقة الواقعية في الشرعية بالمعنى السباق أيضًا بعيدا عن أية مؤثرات دينية منزلة أو غير منزلة في التأسيس والأبنية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسلطات والأركان والحقوق والواجبات حتى ولو كان لهذه المؤثرات وجود على مستوى السلوك الفردي أو الجماعي لبعض فئات المجتمع الذي تستعلى عليه هذه الدولة.

– مشكلة الهوية في العالمين العربي والإسلامي: هل هي عروبية أم إسلامية (٢٢ ) العروبية هنا لا تقبل إلا الاستعلاء بالانتماء إلى الرابطة القومية العربية، بحيث تأتي غيرها من الروابط والأواصر بما فيها الدين – عند من يسلم بوجوده – في مرتبة تالية وتابعة لهذه الرابطة وهي من جهة أخرى لا تقف عند المعنى اللغوي الذي يمنح الهوية لكل من يتكلم العربية، وإنما تتعداه فإذا بها رابطة سياسية قومية وأيديولوجية إقليمية يبرز فيها تأثير الحركة القومية الغربية وترسخ سماتها وبنيتها في الوعي العربي.

أما الإسلامية كهوية فتنزع إلى شد كل اعتبارات اللغة، والجنس، والوطن، واللون، والثقافة، والتقاليد، والطائفة إلى قيمة أعلى تستعلي بهذه المؤثرات فإذا بها اختلاف تنوع في إطار سماحة الإسلام وعدله ووسطيته، ولا تستعلى عليها على معنى تجاهلها، أو رفضها أو تذويبها وصهرها قسرا وإجبارا، انه الفارق بين اعتبار هذه التمايزات، وبيت تجاوزها وتجاهلها، فالاعتبار تقدير لواقعها وضغطها وتسليم للتحديات المستبطنة فيها، والتجاوز والتجاهل إنكار لواقعها وضغطها ولما تشكله من تحديات، وبين الاعتبار والتجاوز تبقى حقيقة أن الإسلامية كهوية لا تقبل أن تكون اعتبارات الاختلاف السالفة هي أساس النظر إلى الأفراد والجماعات والأمم ومن ثم أساس الفصل في حقوقهم وواجباتهم.

– مشكلة الصيغة النظامية للهوية هل من خلال القطرية أم من خلال الإقليمية أم من خلال الفوق إقليمية؟ فتنظيم الهوية والانتماء من خلال القطرية قصر لها وقصر بها عن أن يكون لها انتشار خارج حدود الوطن



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجنسية الأصلية أو المكتسبة بحكم الانتماء لها وفقا لما تمليه اعتبارات المصلحة القومية لكل قطر – هو بالأساس دولة قومية، أو قريب منها – عربيا وإسلاميا.

أما تنظيمها من خلال الإقليمية فمد للهوية وامتداد بها وإخراج من نطاق القطرية السابقة إلى رحابة مشاركة الأقطار في الجوار الإقليمي الأرضي، الذي تتأصل له جذور تاريخية ربطت بين البشر في إقليم ما سياسيا وثقافيا وحضاريا، رغم انتماءاتهم القطرية الضيقة، الأمر الذي يستدعي تنظيم هذا الجوار بما يتضمنه من روابط في شكل فوق قطري يسمح لكل من ينتمي إلى هذا الجوار وذلك الإقليم بالانتظام فيه عضوية، وتفعيلا.

لكن التنظيم من خلال رابطة فوق إقليمية لا يعني تجاوز التنظيمين القطري والإقليمي الجغرافي – على ما سبق – وإنما يحاول أن يأخذ بهما معا إلى حيث رباط الهوية الجامعة، رباط العقيدة الذي يجمع كل من ينتمي إلى الإسلام، عربيا كان أم كان غير عربي، في جامعة إسلامية أو اتحاد إسلامي أو منظمة لهذا الاتحاد أو ما سمى لاحقا بالكومنولث الإسلامي بصرف النظر عن جنسيته ووطنه وإقليمه، وهنا ثمة ملاحظتان.

**الأولى** أن مفهوم الأمة الواحدة في التنظيمات الثلاثة – القطري والإقليمي والفوق إقليمي – يتراوح ضيقا واتساعا حسب التنظيم المراد تجسيد الهوية من خلاله ليصبح مرادفا للشعب أو القوم المنتمي إلى سكان الدولة القطرية، أو مرادفا لمجموعة الشعوب والأقوام في الإطار الإقليمي الذي يضم اكثر من دولة قومية، أو مرادفا للحقيقة العقيدية التي من خلالها يتمخض مفهوم الأمة الإسلامية.

**والملاحظة الثانية:** إن الدولة القطرية هي اللبنة الأساسية في جميع صيغ تنظيم الهوية الثلاث وفي تجسيد مفهوم الأمة في كل منها، فالدولة القطرية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي تكريس لوجود الدولة القومية إن لم تكن مرادفا لها، والتنظيم الإقليمي هو تنظيم لمجموعة من الدول القطرية أي القومية والتنظيم الثالث هو تنظيم يجمع رغم رباطه العقيدي دولًا قومية.

– مشكلة تصنيف الدولة القومية: متى تنتمي إلى دار الإسلام ومتى تنتمي إلى الدار المغايرة لها، وفق التصنيف الفقهي الإسلامي القديم (٤٥ ) حسب موقعها وموقفها من استعلاء الشريعة الإسلامية فيها؟ وهل تقبل الحقيقة القومية في الدولة التي فرضت وجودها في العالمين العربي والإسلامي خلال القرن الماضي – وما زالت – الحكم عليها من هذا المنظور الفقهي؟ أم أن التطورات السياسية التي جاءت في سياقها الدولة القومية، واستمرت بعدها كواقع في التعاملين الداخلي والخارجي تفرض إعادة النظر في تقسيم الدول ضمن المعطيات الجديدة التي لم يتعامل معها الفقه القديم، بصرف النظر عن مذاهبه، وآراء علمائه حول أقسام الدور، وما يسري عليها من أحكام.

وإذا كان الأصل في هذا الفقه أن تتوحد دول المسلمين في دار واحدة هي دار الإسلام (٤٦) وإذا كان بعض الفقهاء قد جوزوا الخروج لحالات الضرورة على هذا الأصل، حين قالوا بالتعدد في هذه الدار حتى قبل ظهور الدولة القومية، فهل يكون الواقع الذي أحدثته هذه الدولة، وفرضته حائلا دون العودة إلى الأصل؟ أم لا يعدو أن يكون – أي الواقع – من حالات الضرورة التي أفاض فيها فقهاء السياسة الشرعية والإحكام السلطانية كالجويني، تعويلا على انه الإله الواحد، والتشريع الواحد، والرسول الواحد ( صلى الله عليه وسلم )، كل ذلك لا يمكن معه إلا ارتضاء الأمة الواحدة، التي يفترض أن تتضوي تحت لواء دولة واحدة.

– مشكلة المذهب الفقهي والسياسي الذي تلتزمه الدولة، إن اختارت إسلامية الوجهة والهوية؟ هل هو مذهب أهل السنة والجماعة؟ أم أي مذهب



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخر، كالشيعة مثلا وهل اختيار مذهب بعينه يمنع أن يكون للمذاهب الأخرى اعتبار في الواقع السياسي؟ وما الحل فيها إذا كانت الدولة الواحدة تنتمي إليها أكثر من طائفة أو أقلية، ولكل وجهتها المذهبية؟ وهل من سبيل إلى التقريب بين المذاهب الكبرى خاصة بين السنة والشيعة؟ أم لا بد من الصدام؟

**٤- تحدي الإصلاح كمنطلق أساسي للفكر السياسي الإسلامي:**

احتل التساؤل عن المخرج من حالة الانتكاس التي أصابت الأمة موقعًا مهمًا فى الفكر السياسي الإسلامي قرونا طويلة، ومن يتتبع تطورات الخبرة السياسية الإسلامية يكتشف أن محاولات الإجابة على هذا التساؤل - وان لم تأت على وتيرة واحدة في المضمون والدلالات والمفاهيم والمناهج والسياسات - ظلت تتمحور حول مفهوم الإصلاح، فالإصلاح هو المخرج من الأزمات، والإصلاح هو السبيل إلى تجاوز الهزائم، والإصلاح هو الزاد الحضاري لما قد يستجد بعد الخلاص من حالات الهزيمة، والأزمة. ولكن لماذا كان التحصن بالإصلاح قيمة ومنهجا؟ لان مضادات القيم التي استشرت في الواقع الإسلامي وخاصة إبان الحقبة الاستعمارية ( الباغية ) كان الجامع لها والرابط بينها هو الفساد في مناحي الحياة كافة، فكان لزاما أن يكون الدفع بنقيض الفساد، وهو الإصلاح، ولأن المضمون القيمي في الإصلاح ومن ثم في مضاد الفساد هو جوهر السياسة الشرعية في المنظور الإسلامي، من حيث تتأسس في المعنى والمبنى على القيام على أمر الأمة بما يصلح -ولا يفسد- أحوالها في دنياها وآخرتها في إطار ما وافق -وليس ما نطق- الشرع، كما سبق، ومن ثم فإن انطلاق الفكر السياسي الإسلامي من الإصلاح لدرء الفساد -هزيمة وأزمة- كان أكثر اتساقا مع صفتي السياسي والإسلامي فيه، وفضلًا عما سبق فإن الفعاليات التي استخدمها بعض رواد هذا الفكر سواء قبل القرن الماضي، أم خلاله، والتي تمخضت في مفاهيم مثل: التغيير،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتحديث، والتطوير، والترقي، والمعاصرة، واليقظة، والحداثة، والصحوة، والتقدم، والإنماء.. إلى آخره لم تعد في الحقيقة أن تكون مستويات – بشكل أو بآخر– للإصلاح، اندرجت دلالاتها القيمية في المقاصد العامة للسياسة الشرعية، وإن انحاز فريق منهم لواحد أو لآخر من هذه المفاهيم. (٤٧)

والواقع أن القرن العشرين لم يكن بدعًا من قرون الخبرة السياسية الإسلامية التي امتحن فيها الفكر السياسي الإسلامي بإشكالية الإصلاح ومشكلته، ومع أن ضرورة الإصلاح أينعتها محاولات هذا الفكر ليتجاوز المشكلات الثلاث السابقة – الظاهرة الاستعمارية، والصراع الفكري، والدولة القومية– إلا أنه في الوقت الذي نظر إليه على أنه الملاذ الأخير، تأكد نفر من رواد الفكر السياسي أنه كي يكون ملاذًا آمنًا وحصينًا، لابد من حل المشكلات الفرعية فى هذه الضرورة التي انسابت امتداداتها خلال القرن.

ولقد سبق القول أن الدولة العثمانية استهلت هذا القرن وهي تعاني من تصدعات داخلية، وانتكاسات خارجية، فاتخذت بعض الإجراءات الإصلاحية لدرء ذلك، لكن جهودها في هذا الصدد لم تكن الوحيدة، فقد واكبتها اجتهادات إصلاحية على المستويين الفردي والجماعي، في مجالات فكرية ومؤسسية، بل اتسع نطاق هذه الاجتهادات في العديد من المجتمعات الإسلامية وليس في مركز الإمبراطورية العثمانية، وقد اعتبر البعض هذه الإصلاحات بمثابة مرادف لأسلوب المقاومة الإسلامية في أوائل مرحلة الهيمنة الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، والتي استمرت خلال الحقبة الاستعمارية بعد ذلك، لكن ما بذل من جهود إصلاحية لم يصمد كثيرًا لا إزاء الهجمة الفسادية التي كانت قد انتشرت في الداخل، ولا إزاء الهجمة الاستعمارية التي كانت قد بسطت سيطرتها، ولئن ساعدت هذه الجهود في إطالة عمر الإمبراطورية العثمانية لمدة قرن، فإنها تمخضت بصورة تراكمية عن تحولات اجتماعية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واقتصادية خطيرة، أدت بصورة تدريجية منظمة ومستترة تحت حجة ما سمي بالتحديث والتقدم والعلمية في ظل عملية النقل من الغرب والأخذ عنه" (٤٨) ولكن لماذا آلت الإصلاحات إلى هذه النهاية الفاجعة، والإجابات كثيرة، ومنها: (٤٩)

- الاختلاف حول وجهة الإصلاح ومصدره، والقدر المطلوب منه ومضمونه ومجالاته، وإذا كان الاتجاه الأساسي للإصلاح قد تمثل في ضرورة النقل من الغرب، والأخذ عنه إلا أنه لم يكن هناك اتفاق على ما الذي يجب نقله، وما الذي لا يجب نقله، ناهيك عن عدم الاتفاق على مغزى النقل، وعواقبه.

- أدت المعارضة إلى فشل الإصلاحات في تحقيق أهدافها، وإحياء القوة الإسلامية، خاصة وأن رفضها عمومًا كان للشكليات وليس حفاظًا على الإسلام في جوهره، ولمتأتتنفيذا لما يجب أن يكون عليه الدور الحقيقي للعلماء في فترة أزمة الأمة، وبدل تقديم مخرج يحفظ للإسلام دوره الحقيقي في المجتمع، تحول دور العلماء إلى السلبية بالسكوت والتكيف مع اتجاه المصلحين. ولم يتقدموا لملء الفراغ الموجود وتعبئة القاعدة بإيجابية في مواجهة صفوة البيروقراطية، والجيش الجديد، فملأته بعد ذلك الصفوة المثقفة أو من سموا بالمصلحين الليبراليين.(٥٠)

- إساءة الدولة العثمانية تقدير عواقب ما يقترن بنقل الأساليب الفنية والمادية من نقل للأفكار والقيم والقواعد الغربية، وما يحدثه من ازدواجية وتضارب بين الفكر والحركة، الأمر الذي أثار الجدل حول مدى تطابقها مع أحكام الشرع الإسلامي، ومن ثم ووجهت بمعارضة داخلية شديدة، خاصة وقد جاءت بفعل ضغط خارجي، ولم تحقق المرجو من ورائها من أهداف،



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولم تعالج الضعف الأساسي السياسي والاقتصادي، وضعف الروح والقيم الإسلامية، والذي أدى إلى الضعف العسكري في النهاية.

– تحديات الحركات الإصلاحية للدولة العثمانية، سواء تلك الحركات التي جاءتها من ولايات كانت من الناحية الإدارية تحت سلطانها، مثل الحركة الإصلاحية التي تولي كبرها محمد علي ليمد نفوذه خارج مصر، فجاءته الضربة قوية من الدول الغربية، أم من الحركات التي جاورتها في الحدود كالحركة الوهابية التي وجدت لها دولة تحتضن دعوتها، وتشكك في شرعية إمامة الأتراك على حساب العرب، وتتحرك في أواخر القرن التاسع عشر لتسيطر على أواسط شبة الجزيرة العربية والحجاز، وتهدد دمشق، هذا فضلًا عن حركات أخرى في لبنان، وتونس، وبعض الأطراف الأخرى في المشرق والمغرب العربيين (٥٠ ).

– تحول الجهود الإصلاحية بين أنصار الإصلاح الفكري والفقهي وبين أنصار الإصلاح المؤسسي إلى ازدواج وتضارب أحداثًا صدعًا في البنية الاجتماعية والهياكل الفكرية، وأتاحا الفرصة للنفوذ الأجنبي لاختراق المسلمين في الكثير من المجالات والأنشطة الاقتصادية، والقانونية، والعقيدية، والثقافية، ولذلك يرى البعض أنه منذ تزايدت المخاطر الخارجية في بدايات القرن التاسع عشر، انزوت معها حركة الإصلاح الفكري على مدى النصف أو الثلثين من ذلك القرن، لأن "مجال التجديد في الفكر والفقه كان يجري مكافحة للمؤسسات المحافظة، ولأن قيام الخطر الخارجي المهدد لأمن الجماعة كلها كان من شأنه أن يلقي على سلطات الحكم والمؤسسات الحاكمة مهام الدفاع عن الجماعة وحماية الحوزة، مما استدعى من الجميع المساندة والالتفاف، وإرجاء خلافات الداخل" (٥١)، ثم تلت بعد ذلك موجات



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تراوحت بين التقليدية والمعاصرة طوال القرن العشرين، وهى تتصدى لامتداد مشكلة الإصلاح التي كان في المقدمة منها:

– مشكلة البناء المعرفي الذي يؤسس من خلاله المفهوم، وموقع المكوَّن الإسلامي، وحدود المكونات الأخرى فيه، وشروط إحداث المواءمة بينه وبينها، والقيم الحضارية التي تسند عملية التأسيس وتستند عليها، وتلك التي تأتي بهذا التأسيس من جذوره.

– مشكلة المناهج التي يلزم اتباعها كطرائق وأساليب في تأهيل الإصلاح، إن على المستوى النظري أو على المستوى الحركي التفعيلي له، وحدود الاقتباس من المصادر المنزلة، والتراث الإسلامي، فضلًا عن ضوابط الاقتباس من المصادر الغربية، على تنوعها في المستويين، ومدى مراعاة ظروف الواقع، ومتطلباته، وإلحاحاته – ومدى إهماله

– مشكلة الأدوات المنوط بها النزول إلى الواقع والتي تعد بمثابة آلات التشغيل والتفعيل فى عملية النزول إلى الواقع، والتى تتحرك غالبًا فى اتجاهين، اتجاه تمهيد الواقع وتجهيزه، وإزالة ما فيه من منغصات الحرث والتفعيل، وهو مرحلة قد تطول أحياناً إذا كانت المنغصات مما درج عليه الواقع واعتاد وصار من ضروریاته حتى لو كانت خاطئة وتضره اكثر مما تفيده، واتجاه تثبيت الغرس الإصلاحي أيا كانت صورته ومستواه تجديدا أو تغييرا أو إنهاضا أو تحديثا إلى آخره – حتى يستوي الغرس ويشتد، ويثمر المرجو فيه من مصالح ومقاصد أو ينهي ما وعد بالقضاء عليه من مفاسد ومضار، وهو – أي التثبيت – مرحلة قد تطول أحياناً هي الأخرى، خاصة إذا كان الغرس ضعيفا، أو كانت البيئة المحيطة به توفر من عوامل الطرد والنبذ اكثر مما توفر ه من عوامل الإنماء والإنضاج.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– مشكلة تحديد المسؤولية في رعاية الإصلاح بين النخبة والجماهير، وبين الحاكم والمحكومين، وبين الفرد والجماعة وبين المسلم وغير المسلم وبين العربي وغير العربي، وبين الرجل والمرأة، وبين الجيل الحالي والجيل اللاحق، وبين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية، وبين السلطة والمعارضة، ذلك إن حصر المسؤوليات وتوزيعها توزيعا عادلا، كل حسب قدر المرجو منه، وقدر ما يتحمل هما المقدمة لتقدير الحقوق والواجبات، والشرعي وغير الشرعي، والمسموح به وغير المسموح، والثواب والعقاب، وهما أيضًا المقدمة لتقدير عوائد الإصلاح ووجهاته، ومن المستفيد منها؟ ومن المحروم؟ ولماذا حرم؟ وما المتاح لرفع الظلم؟ وما دور المجتمع كله في إعادة التوازن والانسجام بين قطاعاته وفئاته، حتى لا تتحول بعض مواقف التمرد أو الرفض إلى مواقف من العنف والثورة، وعدم الاستقرار.

– مشكلة القوى التي يمكن أن تعارض الإصلاح، ومن ثم تعارض ما ينبني عليه، وما يبنى عليه، وهي مشكلة متشعبة التساؤلات: فما هي الجهات أو الفصائل أو القوى التي يتوقع منها الرفض والاعتراض؟ وماذا عن أدواتها ودرجات العنف في مسالك معارضتها؟ وما مقاصدها، ولماذا سوف تعارض أصلًا؟ وكيف نقيس شرعية –أو لا شرعية– ما تعارضه؟ وكيف السبيل إلى تبادل الحوار والحجة معها؟ وما ضمانات أن يحولها من معارضة الإصلاح إلى إصلاح المعارضة؟ وماذا لو تعسر الحوار معها أحيانًا؟ ومن قد يقف خلف المعارضة داخليًا؟ ومن يسندها خارجيًا؟ وكيف نفرق بين معارضة قد يحركها الحس الوطني والضمير الجماعي، وبين معارضة قد تمليها ضغوط خارجية إقليمية أو دولية؟.

– وأخيرًا تبقى مشكلة مراجعة الإصلاح وتقويمه، ولذلك كتتمة للإصلاح ذاته، ولضمان أن تظل قيمه ومقاصده بعيدة عن أي انحراف، أو اعوجاج؟



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمن يتولاها؟ وفي أي مراحل تفعيل سياسة الإصلاح وعمليته يُنَفَذان؟ وما الضوابط التي يجب أن ينزل عندها القائمون بالمراجعة والإصلاح؟ وما المعايير التي على أساسها سيتم إجراء كل منهما من خلالها؟ وما دور مؤسسات الأمة في الإصلاح مراجعة وتقويمًا؟ وما دور الحسبة والقضاء والمظالم وما بنى على غرارها من مؤسسات مستحدثة؟ وما مدى الالتزام بما قد يفضي إليه أحدهما أو كلاهما –المراجعة والتقويم– من نتائج وتوصيات؟

**ثالثًا: بنية اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي وخريطتها العامة فى قرن:**

حملت المنطلقات الأربعة للفكر السياسى الإسلامي – بكل ما استبطنته من مشكلات وما أثارته المشكلات من علامات استفهام، على نحو ما سبق تفصيلة – رواد هذا الفكر خلال القرن الماضى تبعات جسام فى البحث عن إجابات وحلول ومخارج لتداعياتها، ذلك أن ما كان فيها – أى المنطلقات – من منبهات الفكر، بل والضغوط عليه ما كان ليترك لهؤلاء الرواد اى مخرج غير ذلك، وإدراكًا منهم أن مقام الريادة– أيا كان الموقع منها فى المجتمع المعاش – هو مقام تكليف ومسؤولية وأمانة، وأن المنطلقات الأربعة قد أوجدت لهم بيئة ومحلًا لممارسة واجبهم الحضارى تجاه أمتهم، ولإثبات أن الفكر السياسى حين استهدى بهويته العربية والإسلامية قادر على أن يأخذ الواقع السياسى وينشله من وهدات الحرج والضيق – تأزمًا أو هزيمة أو كليهما – إلى حيث أفاق السعة واليسر والنهوض.

والناظر فى تطورات المشهد السياسى العربى والإسلامي لن تعوزه الأدلة لإثبات أن أصوات فكرية كثيرة تنادت من هنا وهناك، من المشرق والغرب، ومن الشمال ومن الجنوب، ومن بقية بقاع العالم الإسلامي، تعلن استعدادها لقبول تحديات المنطلقات الأربعة، ثم تترجم هذا الاستعداد إلى مواجهة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقيقية، تمخضت عنها ومنها اجتهادات فكرية متعددة، تراوحت بين التوقيت والاستمرار بفاعلية، وبين الفردية والجماعية، وبين المذهبية الضيقة والانفتاح على الآخرين، وبين الانكفاء على الذات بالتنظير والتجريد والنزول إلى الواقع وتغييره، وبين الارتباط بأبنية ومؤسسات وتنظيمات والاستقلال عنها.

وهكذا، فلا عجب أن نشهد على مدار القرن تراكمًا فكريًا عبر عن نفسه – فى جانب مهم منه– فى اتجاهات فكرية، بعضها أفصح عن نفسه، مستخدما فى ذلك ما أتيح له من وسائل وأشكال للتعبير، وبعضها الأخر لم يستطع أن يعلن عن نفسه، وحيل بينه وبين الإعلان لسبب أو لآخر، وإن ظل فى الخفاء يمارس فعاليته التى كثيرًا ما جرت عليه المشكلات، والمؤاخذات، خاصة لما آثر أن يتخذ من الوسائل أو الإجراءات التى أدخلته فى حيز المحجوب عن الشرعية.

وإذا كنا فى هذا المقام من الدراسة نرصد الجانب الفكرى السياسى من المشهد الحضارى العربى والإسلامى خلال قرن، فذلك يلفت النظر إلى ضرورة مراعاة أمرين على قدر كبير من الأهمية هنا، وأحدهما أن طبيعة هذا المشهد وتكامل جوانبه يؤكدان أن قيمة الجانب الفكرى باتجاهاته التى سنعرض لخريطتها لاحقًا تظل ناقصة إلى حد كبير إذا نظر إليها أو اعتبرت منفصلة عن بقية جوانب المشهد الحضارى الأخرى، والأمر الثانى أن الدراسة معنية بعرض البنية العامة – لا التفصيلية – لاتجاهات الفكر، وخريطتها الإجمالية، وحتى تكتمل هذه الصورة العامة الإجمالية سوف نتبع عرضها التحليلي بملاحظات عامة، هى امتداد للعرض، بقدر ما هى استخلاص منه فى ذات الوقت.

فماذا إذن عن الجانب الفكرى هذا، وما هى اتجاهاته؟ وكيف رصدت؟ وكيف صيغ الرصد فى خريطة عامة فى الدراسات التى انشغلت بقضايا



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفكر الإسلامى عامة وقضايا الفكر السياسى الاسلامى خاصة؟ وما الذى يمكن استنتاجه من هذا الرصد؟ وما الذى يمكن أن يستدرك عليه؟

الذى لا شك فيه أن هناك محاولات شتي لرصد اتجاهات الفكر السياسى الاسلامى فى القرن الماضى، وأغلب الظن أن التوقف عند أهمها يجلى ملامح خريطتها العامة، وقد أمكن بعد النظر فى كثير مما كتب أو سجل بصفة عامة عن هذه الاتجاهات، استخلاص المحاولات التالية:-

**١- محاولة رصد الاتجاهات على أساس المصدر والوجهة:**

وهذه المحاولة نتاج الطريقة التى تكاد تكون صاحبة السيادة على ما عداها من طرائق فى رصد الاتجاهات الفكرية، فقد خرجت علينا كتابات - ما أكثرها - تجنح باتجاهات الفكر السياسى الاسلامى قبل القرن الماضى وأثنائه إلى تسكينها فى وجهات ثلاث، وجهة تقليدية، وتسمى أحياناً عصرية أو تجديدية، أو علمانية، أو مؤيدة للغرب، ثم الوجهة التوفيقية، وتسمى أحياناً الوسطية أو المعتدلة، أو الانتقائية. (٥٣).

فالوجهة الأولى تتحصن بالماضي انطلاقًا من الاقتناع بان المتاح إذا ما تم الانفتاح عليه جيدًا أو أعيدت قراءته، ونظر في خبرته وتجربته، يمكن أن يُكتفى به في النهوض والإصلاح والتقدم ومواجهة أية عاديات في السياسة أو في غيرها، بدل اللجوء إلى الآخر المغاير حضاريًا في القيم والسلوك والإنجاز، والجهة الثانية تتحصن بالحديث والمعاصر من بضاعة الغرب بكل ما فيها، فهو العصري والمتقدم والجديد، والمتفوق عمومًا علينا، فلا إصلاح إلا به، ومن خلاله، وعلى سنته، ولاخلاص إلا في سلعته المؤسسية والتكنولوجية، والسلوكية، والقيمية، أما دون ذلك فانسحاق في التخلف والرجعية، والظلامية، والعيش في زمن ليس من الحاضر في شئ، وليس بعده سوى الهزيمة والانكسار أمام الآخر.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أم الوجهة الثالثة فتتصن بإمكان الجمع بين أحسن ما في الوجهة الأولى، وبين أسلم ما في الوجهة الثانية، بزعم أن أحدًا لا يستطيع أن يتجاهل ماضيه ويتجاوزه لأنه المعبر عن أصالته وجذوره، فضلًا عما فيه من أسس يمكن البناء عليها. بقدر ما يستطيع أن يعيش حاضره وينفعل بعطائه، أيًا كان مصدر العطاء حتى لو كان من الغرب بالمخالف عقيديًا وحضاريًا، فالثنائية مطلوبة، ومرغوبة، بل وواجبة، وإن كانت قد تحولت عند بعض أنصار هذه الوجهة إلى تلفيقية وازدواجية، وعند بعضهم الآخر إلى تعجيزية غير تيسيرية، وعند بعضهم الثالث إلى تصور وخيال أكثر منها حقيقة وواقعًا.

وهكذا انشطرت اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي في كل ما حفلت به واهتمت من قضايا حسب هذه الوجهات إلى ثلاثة اتجاهات، أحدهما عمد إلى المصدر الذاتي في أصوله الأولى ومرجعيته العربية الإسلامية، والثاني انعطف إلى المصدر الخارجي في أصوله الأولى أيضًا ومرجعيته الغربية، والثالث تأرجح بين هذا وذاك عسى أن يكون وسطًا بينهما، في عملية تقريب بدت في كثير من الأحيان غامضة، فاقدة الأرض الصلبة، فجاءتها سهام الهجوم والرفض أكثر مما فاجأ المصدرين الأول والثاني.

**٢- محاولة التحقيب الموضوعي للاتجاهات، ورصدها من خلاله:**

وهي محاولة مالت إلى رصد الاتجاهات من خلال التاريخ وتطور الخبرة السياسية الإسلامية ولكنها بدل أن تجعل الزمان هو المتحكم في التحقيب، جعلت الموضوع القضية الذي انشغل به اتجاه أو آخر هو الأساس في ذلك، وأنزلت في كل حقبة من هذا التطور ما شهدته من أفكار سواء على المستوى الفردي أم على المستوى الجماعي، لذلك وجدنا البعض ينظر إلى مسيرة الفكر السياسي الإسلامي ضمن مسيرة الفكر الإسلامي عامة، وهو يقسمها



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى أربع مراحل، مرحلة التكوين، ومرحلة إعادة بناء المجتمع الإسلامي، ومرحلة الاستعمار الغربي والاستعمار الشرقي، ومرحلة التجديد.(٥٤)

فمرحلة التكوين أينعت اتجاهات الفكر الأساسية ومدارسه المختلفة، تبعًا لعوامل ثلاثة، أحدها تأثير الأحداث المحلية والانقلابات الداخلية التي ساعدت على تأسيس الآراء في الإمامة، بين الفرق الإسلامية المختلفة، والثاني تسرب الفكر الأجنبي بما أحدثه من مذاهب فلسفية وسياسية وصوفية، والثالث مواجهة أحداث الحياة وتطور المجتمع الإسلامي – من بسيط إلى حضاري مركب، ومن سياسي محلي إلى سياسي عالمي ودولي – الذي كون المدارس الفقهية المختلفة.

ومرحلة إعادة بناء المجتمع الإسلامي، انبثقت من استخلاص أسباب ضعف وتمزق الوحدة الإسلامية، والتي جاء في المقدمة منها الأثر السلبي لمذاهب الفكر في المرحلة السابقة، والاعتداءات التي قام بها التتار والصليبيون، وهنا ظهرت جهود ابن تيمية، وابن قيم الجوزية، ومحمد بن عبد الوهاب، ومحمد بن على السنوسي، وعثمان بن فوديو.

أما مرحلة الاستعمار الغربي والاستعمار الشرقي فبدأت مع محاولات السيطرة على بلاد المسلمين، وكانت الأساس في بلورة عدة اتجاهات، منها ما مال إلى تأييد الاستعمار، أو الولاء له، كما في بحوث بعض زعماء الإصلاح في الهند وفي مقدمتهم السيد أحمد خان، ومنها من أسس مذاهب دينية جديدة، كمذهب الأحمدية الذي تفرعت منه القاديانية، ومنها اتجاه استجلاب الفكر الماركسي اللينيني والفكر المادي عمومًا وتقريبه إلى الإسلام باسم الثورة الاجتماعية، والتقدمية، ومنها اتجاه قاوم الاستعمار والمذاهب الفكرية التي أوجدها لمؤازرته في سلطته واحتلاله لبلاد المسلمين، وبدأ ذلك



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في جهود الأفغانى، والشيخ محمد عبده ومدرسته الإصلاحية، ومن تلاهما مثل محمد إقبال.

ثم أتت مرحلة التجديد منذ بداية القرن العشرين لتتخذ طابع الإصلاح، ومع أن حركة التجديد لم تكن بإملاء الاستعمار الغربي مباشرة، فإن صاحب هذا التقسيم المرحلي – الرباعي – ذهب إلى أنها – أي حركة – عاونت الاستعمار ذاته على بسط نفوذه، لأنها حسب رأيه – مكثت ترد أفكاره ونظرته إلى الإسلام، ونظرته المادية للحياة والوجود، فكانت في سلبياتها أشد وأقسى على القيم الإسلامية.

وهناك البعض الذين لم يهمهم في التحقيب الزمني لاتجاهات الفكر إلا التوقف عند مراحل ثلاث، مرحلة شغلت المسلمين منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر، وقد دار الفكر فيها حول مصدر الإصلاح ن هل من الينابيع الغربية أم من روافده الإسلامية، ولذلك تمخضت عن ذلك مدرستان، إحداهما تغريبية والثانية إسلامية، ثم مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، والتي بلغت ذروتها أواخر ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفيها سلمت المدرستان بضرورة الاقتباس من الغرب، الأولى ميز أصحابها بين قيم الغرب المادية وقيمه الروحية، وأظهروا استعدادًا واضحًا لنقل المنافع المادية من المدنية الغربية، لكن أصحاب المدرسة الثانية لم يبذلوا جهدًا يرقى إلى هضم الأفكار والمبادئ الغربية، أو إلى دمجها في المفاهيم الإسلامية، لأجل صيغة توفيقية بينهما.

والمرحلة الثالثة هي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، واتخذ فيها الجدل طابعًا أكثر جدوى، وتجاوز البدايات المتواضعة لمحاولات الدمج بين الأفكار المستوردة والأفكار الإسلامية، وظهرت إثر ذلك محاولات تؤكد إمكان تطبيق ذلك، ولكنها ظلت محاولات تكوينية أولية.(٥٥)



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثمة بعض ثالث قسم الخبرة السياسية إلى أربع مراحل، ولكن بصيغة مختلفة، بحيث صارت المرحلة الأولى هى مرحلة التنوير الديني والبناء الحضاري وقد امتدت طوال القرون الهجرية الأولى، وفيها ظهر الإسلام، وتوسع جغرافيًا وازدهرت حضارة المسلمين ومعارفهم، حين أن المرحلة الثانية ترجمت حالة التوقف الحضاري والتوازن، واكتمال توازن صورة الدنيا والآخرة، وفيها يقف الماوردي شامخًا، والمرحلة الثالثة بدأت مع الغزالي واختلال الصورة التي خططها الماوردي، لكى تتجه شيئًا فشيئًا نحو الاضمحلال، مع بدء القرن السادس الهجري، عبر مجموعة من الوقائع السياسية الهدمية، لكن هذه المرحلة لم تدم إذا أعقبتها مرحلة النهضة واليقظة التي جاءت كرد فعل للواقعة الثقافية الضخمة التي رافقت الاستعمار الغربي للشرق، واقعة الاتصال بالمدنية الغربية التي أوجدت حالة من التوتر الثقافي والعقلي الذي نما بالطراد وصراع، ما زال البحث فيه عن الذات وتحديد الهوية هو الشاغل الأكبر للفكر السياسي. (٥٦)

ثم كان للبعض الرابع تصور آخر غير ما تصوره الآخرون، في النماذج الثلاثة السابقة لتحقيب اتجاهات الفكر زمنيًا وقد بنى هذا التصور على أساس تقسيم مراحل الفكر زمنيًا طبقًا لما شهدته الساحة الثقافية العربية والإسلامية منذ القرن التاسع عشر، إذ أبرزت هذه الساحة مراحل ثلاث، مرحلة المثقفين الليبراليين من عام ١٨٨٢، وحتى عام ١٩٥٢، ومرحلة المثقفين الثوريين العرب التي امتدت من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٠، ثم مرحلة الثوريين الإسلاميين بعد عام ١٩٧٩.

وفي نظر من قسم هذه المراحل أن علماء الدين ورجاله لم يغيبوا عن هذه الساحة التاريخية، لأنهم "نافسوا المثقفين في كل مرحلة في السيطرة الفكرية، مؤكدين أولوية العامل الديني، وقد مثلت مرحلة الثلاثينيات من القرن



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العشرين في مصر، بعد تأسيس حركة "الأخوان المسلمون"، فترة ذات دلالة بالغة على الدور الذي مارسه هذا العامل في التنافس من أجل السيطرة على مقدرات المجتمع وإدارتها"، والدليل على ذلك – في نظره – أن أعمال أمثال صه حسين والعقاد، والمازني، وأحمد أمين ظهرت لتواجه أعمال حسن البنا، ومصطفي صادق الرافعي، ورشيد رضا.(٥٧)

**٣- محاولة رصد الاتجاهات باعتبارها مناهج للفكر خلال القرن:**

وهذه المحاولة رادفت بين الاتجاهات وبين المناهج وهي تنظر للفكر السياسي الإسلامي وتتأمل حركته، وكغيرها من المحاولات السابقة لم تقف الاجتهادات فيها عند نمط واحد، فهناك من قسم الاتجاهات المناهج إلى نمطين، منهج فكر الحركة الذي أكد الصراع داخليًا، أو خارجيًا، ومثاله التناقض الجذري الذي لا حل له بين السلفية والعقلانية، لو نظر إلى الأمر من وجهة نظر محافظي المجتمع، أما وجهة نظر الجناح التقدمي فتقيم الصراع داخليًا بين الطبقات الاجتماعية المتباينة، وأيديولوجياتها المتناقضة، باعتباره السمة الرئيسية للفكر العربى الإسلامي.

والمنهج الأخير هو منهج الاستقرار والمحافظة النابع من الفكر المحافظ التقليدي، والذي رأي أن العالم العربي خاصة شهد تأججًا وتحولًا سريعين، وأنه بالتالي اختلف تمامًا عن المجتمعات السرية الرأسمالية الصناعية المتطورة في العالم العربي والإسلامي المعاصر. (٥٨)

وهناك اجتهاد ثان وزع اتجاهات الفكر الإسلامي بين مدارس ثلاث منهاجيه، المدرسة التاريخية، والمدرسة الإصلاحية أو التوفيقية، والمدرسة التربوية.، فالمدرسة التاريخية ينتمي إليها أمثال طه حسين، والعقاد، ومحمد حسين هيكل، بكتاباتهم ذات الانتماء إلى النظريات الغربية حول الحرية



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفردية والديمقراطية والفصل بين الدين والمذاهب الاجتماعية والفكرية، والمدرسة الإصلاحية لها فرعان، مدرسة تبرير الواقع كموقف مالك بن نبي من شعار "الاشتراكية والعروبة والإسلام"، أو الفكرة الإفريقية والأسيوية، ومدرسة ترميم الواقع كموقف الشيخ محمد عبده في برامجه وجمعياته ومؤلفاته، وتبقى المدرسة التربوية وقد تزعمها فكريًا وحركيًا الإمام حسن البنا، والشيخ تقى الدين النبهاني، وقد غطت بمنهجها كل جوانب الحياة وتعاملت مع الإسلام تعاملًا شاملًا.

وقدم البعض اجتهادًا ثالثًا مفاده أن الأنماط المنهاجية المعرفية التي شكلت القنوات الأساسية التي جرت فيها أفكار الإسلام هي النمط العقلي، والنمط النقلي، والنمط الكشفي أو العرفاني، والنمط الاختياري أو التجريبي.(٥٩)

فالنمط العقلي تبلور في النص القرآني ابتداءً في الآيات القرآنية التي تجعل العقل حاكمًا في قضايا الفكر والنظر والاعتبار، سواء كانت كونية أم إنسانية، وفي الآيات التي ترفض التقليد وترد على الخرافة والأساطير، والنمط النقلي تبلور في أصول الفقه الرئيسية، الاجتهاد والرأي والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة، ثم أعلن عن نفسه في بعض المسائل المعرفية والكلامية التي بناها المعتزلة والأشاعرة، وفي بعض المنظومات الفلسفية، والنمط العرفاني نشأ بتحول الموقف الزهدي في الإسلام إلى رؤية نظرية معرفية وموقف عملي محدد، أما النمط الاختياري التجريبي فنشأ مع تطوير العلم اليوناني في العالم الثقافي الإسلامي، وقد خطا هذا النمط خطوًا واسعًا في شتى حقول العلم: الطب والفلك والسياسة إلى آخره.

وهذه الأنماط الأربعة شكلت المنظور المعرفي البنيوي الذي أسس عليه بعض الباحثين ثلاثة نظم معرفية في بنية العقل الثقافي العربي والإسلامي



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي البيان، والعرفان، والبرهان، لم يقدر للفكر الإسلامي الحديث والمعاصر أن يتحرر مطلقًا ونهائيًا من أي منها، بل وزعت هذه النظم في مناطق جغرافية وسياسية من العالم الإسلامي بشكل عام غير متفرد، ففي مغرب العالم الإسلامي بدأ نظام البرهان وكأنه السائد، وفي العالم العربي من مشرق العالم الإسلامي وجد نظام البيان أرضًا خصبة حية، أما في مناطق الشيعة من هذا المشرق دانت السيادة شبه الكاملة لنظام العرفان.(٦٠)

ويمضى في سياق التقسيم المنهاجي لاتجاهات الفكر اجتهاد رابع وأخير، كانت له رؤية مختلفة في هذا التقسيم، وذلك لأن صاحبه أنطلق من افتراض القطيعة – لا الاستمرار – بين مراحل الفكر، بل وبوأ للقطعية منهجًا ضمن منهجين آخرين، أحدهما سبق منهج القطعية هو المنهج الإصلاحي، والثاني لحقه هو المنهج السلفي، وكأن الأخير جاء كرد فعل للأولين.(٦١)

فالمنهج الإصلاحي اهتم بقضية النهضة والتقدم والتمدن، وبالشأن العام في إطار الأمة، وقد تصدى لذلك أساسًا الأفغاني ومحمد عبده، والكواكبي، من خلال الجهاد ضد الاستعمار والجهاد ضد الاستبداد، والمنهج السلفي انحاز إلى قضية العقيدة وتطهيرها مما ألحق بها من شوائب فاسدة رانت على جسد الأمة، وثبت أن دواءها الالتزام بتعاليم الشريعة والتخلص من البدع والخرافات، والتقليد، والتعصب، وقد تصدى لهذه المهمة بعد الحركات السلفية الوهابية، والمهدية والسنوسية، محمد رشيد رضا في المرحلة الأخيرة من فكره السياسي.

وبين المنهجين السالفين سكن منهج القطيعة ليفصل بينهما من جهة ولينقل الفكر من الحركة الإصلاحية إلى الحركة السلفية، وإن كان قد انقسم بدوره إلى ثلاثة مناهج فرعية، منهج التحول إلى السلفية، بالتخلص من التراكمات الفكرية للأفغاني وعبده، فهو قطعية بين الإصلاح والسلفية وله تأويلات



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عديدة في أسبابه ومساره، ومنهج القطيعة بين النخب الليبرالية والنخب الدينية بعد أن كان الشيخ محمد عبده إطارًا جامعًا لكليهما خاصة في مسألة الإصلاح، حين تعاون مع أسماء من قبيل رفيق العظم، واسكندر عمون، وداود بركات، وشبلي شميل، وأيد جماعة الاتحاد والترقي، ونشر كتابات لقاسم أمين، ولذلك رأى البعض أن تأليف محمد عبده بين هؤلاء وهؤلاء خلف مدرستين من تلاميذه، الأولى تصدرها رشيد رضا معبرًا عن الفكر الإسلامي الأصيل، والثانية تصدرها قاسم أمين وهيكل، ولطفي السيد، وغيرهم ممن لم يروا في العلمانية اختلافًا مع منهج عبده الإسلامي.

وترجم منهج القطعية أيضًا منهج فرعي ثالث هو منهج القطعية بين السنة والشيعة، بعد أن برزت الفروق المذهبية والخصومات الفكرية التي كررت أو أعادت معها بعض أشكال الجدل والمناظرات حول بعض المفاهيم والظواهر والقضايا، وكان الفكر الإصلاحي في عمومه خاصة مع الأفغاني وعبده والكواكبي ومحمد إقبال، قد تعامل بوعي لتجسيد الفجوة بين أهل السنة والشيعة، لكنها سرعان ما تعمقت – أي الفجوة – بعد غلبة الاتجاه السلفي وبداية التهجم على الشيعة، وما صاحب ذلك من رد فعل مضاد لصد التهجم وتبرئة ساحة الشيعة (٦٢)، ولم يقدر لهذه الفجوة أن تضيق طوال القرن الماضي رغم محاولات للتقريب، والدعوة إلى إسلام بلا مذاهب.

**٤- محاولة رصد اتجاهات الفكر السياسي من منظور شامل الأسس والمعايير:**

فهذه المحاولة لا تكتفي بمجرد التأمل في الوجهة الإسلامية والوجهة الغربية والوجهة التوفيقية، ولا تتوقف فقط عند محطة الرصد الموضوعي للحقب التي مرت بها اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي، ومحطة الرصد



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناهجي، وإنما تحاول الجمع بين مقولات هذه المحاولات وغيرها، برؤية أشمل، وأعم، وإن كانت قد اتخذت من محطة التاريخ والخبرة منطلقها في هذا النهج الجمعي الروافد، خاصة وأنها ربطت بين الفكر والحركة الإسلامية منذ مطلع القرن التاسع عشر، وبعده، وتكفى الإشارات هنا إلى محاولتين مهمتين.

أولاهما رسمت مشهد اتجاهات الفكر في تكملة مع الحركة كالآتي:(٦٣)

– انطلقت حركة التجديد الفقهي والفكري حتى نهاية القرن الثامن عشر مستفتحة بمحمد بن عبد الوهاب في نجد، ومحمد بن نوح الغلاني في المدينة، وولى الدين الدهلوي في الهند، والشوكاني في اليمن، والألوسي في العراق، والسنوسي في ليبيا، والمهدي في السودان، وهذه الحركة حملت دعوات تجديدية تقوم على التوحيد ونبذ التقليد، وفتح باب الاجتهاد رغم بعض الخلافات بينها، ويلاحظ أنها كانت حركة تفادت منطقة القلب من الأمة الإسلامية، التي كانت محل الهيمنة المركزية للدولة العثمانية.

– ثم انطلقت حركة الإصلاح المؤسسي من نهايات القرن الثامن عشر حتى نهايات القرن التاسع عشر، على امتداد محور السلطة المركزية للدولة العثمانية، مستفتحة هى الأخرى بالسلطان سليم الأول، ثم حركة السلطان محمود الثانى، ثم حركة محمد على، وانتهت هذه الحركة إلى بناء مؤسسات بديلة للمؤسسات التقليدية في الجيش، والتعليم، والفكر، والإدارة الحديثة، وقد حدث تصادم بين الحركتين الفكرية الفقهية، والمؤسسية، أدى إلى الانفصام بينهما والازدواجية، مما ورث التصدع في البنية السياسية والاجتماعية والفكرية.

– ومع إمساك الغزو الأوروبي الاستعماري بمنطقة القلب في العالم الإسلامي جاءت موجة التجديد مع الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا، وعبد



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحميد بن باديس في المغرب العربي، وهذه الموجه لم تأت لفتح باب الاجتهاد فحسب، لكنها جددت مهمة الدفاع عن الأصول والثوابت التي تميز العقيدة الإسلامية، وهوية المسلمين، والدفاع عن أراضيهم، وثغورهم، ومقاومة الغازي المستعمر، بنفس قدر مقاومة القابلية لاستعماره، والتحذير مما أصاب المسلمين من ضعف وتبعية واستغلال الوافد لمقدراتهم على أراضيهم.

– ثم جاءت موجه أخرى أعقبت الموجه السابقة للتجديد وترأسها محمد إقبال، على الصعيد الفلسفي في الهند، حين واجه مشكلات متعددة المجالات في بلاده، وواجه ثنائيات راجت بين المسلمين في أنحاء العالم، مثل ثنائيات المادة والروح، والدين والدولة، والدنيا والآخرة، والقديم والحديث، فاعتبرها ليست من الإسلام في شيء، لأن الإسلام يربط بين هذه الثنائيات بمنطق التكامل وليس بمنطق الصدام والتضاد.

– وتابع حسن البنا ما بدأه إقبال وإن كان من مدخل آخر، إذ نادى بالإسلام الكامل لكل أوضاع الكون والمجتمع والفرد، الإسلام الجامع لكل أطراف الحياة، عقيدة وسلوكًا وشريعة، وقانونًا، وفلسفة، ودعوة، وأخلاقًا، تعيش لتحكم عقل الإنسان وقلبه، وظاهره وباطنه، ومن هنا كان تأسيسه لحركة وجماعة "الأخوان المسلمين" ليضع من خلال نظرته السالفة برنامجًا في التعليم والتربية، والسياسة.

وكما كان الأفغاني مقدمة للفكرة الإسلامية المجاهدة للاحتلال الأجنبي لديار المسلمين، والمقاومة للتبعية، وكما كان محمد عبده مقدمة لفكرة التجديد في الفقه والتفسير والسياسة والأزهر، واللغة، فإن حسن البنا كان مقدمة لفكرة شمول الإسلام وقدرته على أن يكون برنامجًا يستوعب الحياة فكرًا أو حركة، وديناً وسياسة.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– ولكن حركة الفكر السياسي الإسلامي رغم ما سبق لم تدعم ظهور اتجاهين آخرين ظلا ملازمين لهذه الحركة سيرة وتطورًا، ولو بشكل طارئ، لأنهما لا يظهران إلا في حالات الحصر والتضييق الشديدين، وفي فترة الهجوم الشامل على الإسلام والمسلمين، فهنا يظهر الاتجاهان كرد فعل لما يتهدد الفكر في هذه الحالات، أحدهما اتجاه الحدة والعنف، ووضع الفواصل الحادة بينه وبين غيره، ويأتي في السياق فكر كل من المودودي وسيد قطب، ومن تبعهما من حركات وجماعات اتبعت أفكارًا تزكى المفاصلة والقطيعة، ولو بممارسة العنف أو العنف المضاد ضد السلطات السياسية في بعض المجتمعات الإسلامية.

والاتجاه الثاني هو اتجاه الانتشار بالتسرب العقدي الهادئ، بعيدًا عن الاحتكاك بالخصوم، وتحاشي الموجهة، والتراجع عن الخطوط المتقدمة، والابتعاد عن السياسة، وجوانب الإسلام الخاصة بنظم الحياة والتشريعات، وقد جسد هذا الاتجاه النورسي في تركيا، وجماعة التبليغ في الهند، وبعض بلاد المسلمين الأخرى.

أما المحاولة الفرعية الثانية فكانت أكثر إفاضة وتفصيلًا، وذلك أنها تتبعت اتجاهات الفكر باستقصاء دقيق خلال مراحل خمس:(٦٤)

– المرحلة الأولى تبدأ بوجود الدولة العثمانية، والدولة الصفوية في إيران، والدولة الإسلامية في أفغانستان، وتنتهي مع بداية العقد الأخير من القرن الماضي، ولا سيما بعد إخفاق الثورة المهدية في ١٨٩٨ هـ، وقد اتسم الوضع في هذه المرحلة باشتداد الضغط الاستعماري الغربي، لاقتطاع مناطق إسلامية شاسعة، والسعى للانقضاض على الدولة العثمانية وسائر الدول الإسلامية الأخرى، الأمر الذي فجر ثورات مقاومة إسلامية مسلحة لمواجهة الغزوة الاستعمارية، وهنا ظهرت أفكار الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رضا، والكواكبي، وشكيب أرسلان، لإيجاد حل لمشكلة الفرقة بين الدول الإسلامية، من أجل مواجهة أخطار الاستعمار، ومناشدة حكام المسلمين وعلمائهم، بالاتحاد والتضامن لهذه المواجهة، والسعي لامتلاك ناصية العلوم، وتحديث الفكر، والصناعة، والإدارة، والخلاص من الكسل والركود والتواكل والتقليد.

– والمرحلة الثانية تبدأ بإخفاق ثورة عرابي، وتثبيت أقدام الاستعمار البريطاني في مصر والسودان، وتمتد من العقد الثاني من القرن الرابع عشر الهجري (العقد العاشر من القرن التاسع عشر) وتنتهي مع نهاية الحرب العالمية الأولي، ومثلها امتداد أفكار محمد عبده، ورشيد رضا، عبد الله النديم، ومصطفي كامل، وعبد العزيز جاويش.

وقد مال فكر هذه المرحلة إلى تهدئة الصراع المباشر ضد الاستعمار، بعد أن رأي معظم المفكرين أنه صراع طويل الأمد، يحتاج إصلاح بعض الهياكل الأساسية لتخريج أجيال من الشباب المسلم الواعى والمتعلم، من هنا جاءت مساهمة كل منهم الفكرية وكأن كل واحدة رابطت على ثغر واضح أبان هذه المرحلة، في تكامل شمل التعليم والمحاكم الشرعية، والحكم، والتحريض ضد المستعمر، ورفض الظلم والاستبداد، والدعوة إلى الوحدة، والالتفاف حول الدولة العثمانية، وذلك عبر الكتابات والمؤلفات والحوارات، والفتاوى، وغيرها من أشكال التعبير التي راجت خلال هذه المرحلة. وإن كان بعض الوسائل كفتاوى الشيخين محمد عبده ورشيد رضا قد أثارت الكثير من ردود الفعل حول مضامينها ومجمل الظروف السياسية والاجتماعية التي وردت في سياقها، سواء في عصريهما، أم بعد مماتهما.

– والمرحلة الثالثة هي مرحلة الاستعمار المباشر التي تلت الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية، واتسمت بإلغاء الخلافة واحتلال



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أغلب البلاد العربية وتجزئتها إلى أكثر من عشرين جزءًا، ومثل فكر البنا في مصر بداية المحاولة لرأب الصدع، من خلال ما قدمه من أفكار وآراء حول تربية الإنسان المسلم وتحصينه على نحو ما سبق.

– والمرحلة الرابعة هي مرحلة الدولة العربية المستقلة – القومية– بعد الحرب العالمية الثانية، وقد استمر فيها تأثير مدرسة حسن البنا، وتقى الدين النبهاني، ومحمد باقر الصدر، وأبى القاسم الكاشاني، والشهيد مجتبى نواب صفوي، وأبى الحسن الندوى، وأبى الأعلى المودودي، والإمام الخوميني. ففي الوقت الذي دخل فيه الفكر السياسي الإسلامي بعد رحيل الاستعمار المباشر في الجدل حول كيفية بناء الدولة في العالم العربي والإسلامي وتحديثها. برزت في أوائل هذه المرحلة أفكار النبهاني في ضرورة إقامة الدولة الإسلامية، بعيدًا عن الرأسمالية والاشتراكية، بعد تجديد الفكر، وتصحيح المفاهيم، والتثقيف السياسي، والثورة الفكرية التي تدمر الأفكار الباطلة والحكم الفاسد، لذلك كان تأسيسه لحزب التحرير. ثم أعقبه سيد قطب بأفكاره حول العبودية والحاكمية، وضرورة التجديد والبعث من خلالهما، ومعرفة معالم الطريق إليهما، والبراء من جاهلية ما عدا ذلك، ولكن محمد باقر الصدر كان له منهج مختلف في محاربة الفكرة الوافدة العلمانية الوجهة المنهج والقيمة والمضمون، لذلك جاءت مؤلفاته في "العلمانية"، و "اقتصادنا" و "فلسفتنا" تعبيرًا عن هذه المحاربة، ثم تبعه بعض أقطاب الشيعة الآخرين كالكاشاني ومجتبى نواب صفوت، وما كادت أفكار التروي الإصلاحية تتوالى حتى ظهرت أطروحات المودودي التي تلاقت إلى ما مع بعض أفكار سيد قطب خاصة حول توكيد الحاكمية والصدام مع الجاهلية، ثم ما لبث العالم الإسلامي أن فاق على حركة الخوميني ضد شاه إيران لينتقل بمعارضته للتحديث والتبعية من طور النداءات وإشعال الثورة من خارج حدود بلاده إلى



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقامة حكم إسلامي بعد الإطاحة بالشاه خلال ثورة ١٩٧٩، في حدث رأى فيه الغرب ما لم يتوقعه، ورأى فيه بعض المسلمين نموذجًا لتغيير الظالمين.

- والمرحلة الخامسة والأخيرة بدأت بمطلع العقد التاسع من القرن العشرين بعد نجاح الثورة الإيرانية واستمرت مع فكر الصحوة الإسلامية وحركتها، وما انبثق منها من اتجاهات وحركات وجماعات، شهدت نجاحًا أحيانًا وإخفاقًا أحيانًا أخرى، في جولات من هذا وذاك، متقاربة أحيانًا ومتباعدة أخرى.

وبعضها بلغ أوجه السياسي ثم اعتزل أو انهار، أو ذهب إلى الغلو والتطرف، وبعضها حافظ على صبره وتوازنه وتماسكه، وبعضها لجأ إلى العمل الثقافي الفكري، بدل المواجهات السياسية، وبعضها لم ير إلا الجهاد والعنف سبيلًا، نظرًا لكثافة الأحداث والوقائع والتطورات خلال هذه المرحلة، من احتلال إسرائيل لجنوب لبنان، إلى تجربة حزب الله في المقاومة، إلى حركات العنف والعنف المضاد مع تنظيمات الجهاد والجماعة الإسلامية في مصر إلى نكسة العمل الإسلامي في سوريا، وإلى الحرب العراقية الإيرانية، وإلى احتلال أفغانستان، وإلى تجارب الحركة الإسلامية في المشاركة السياسية في بعض الدول العربية والإسلامية، وما نتج عن ذلك خاصة في مصر والجزائر والأردن، وإلى حرب الخليج، ثم إلى الانتفاضة.

إنها بلا شك مرحلة من أخطر مراحل الفكر السياسي الإسلامي بل ومن أخطر مراحل الحركة السياسية الإسلامية "لأنها مفترق طرق أحدها يحمل في طياته مزيدًا من الوثوب والتقدم الحاسم، وثانيها يتضمن احتمالات النكوص والنكسة، وثالثها بين هذا وذلك، ورابعها قد يحمل مفاجآت غير متوقعة".(٦٥)



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**٥- نحو محاولة أخرى في تقسيم اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي بنية وخريطة:**

تستوقف الناظر في مضمون المحاولات السابقة في تقسيم اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي مجموعة من الملاحظات الأولية، التي يمكن إيجازها في الآتي:

- أن هاجس الوافد الخارجي -الغربي تحديدًا- وضغطه كانا أحد العوامل الرئيسية -إن لم يكن العامل الرئيسي- الذي أثار همة الفكر لدى رواد الكثير من هذه الاتجاهات، ربما لأن بداية التحدي في القرن الماضي فرضها على العالم الإسلامي الوافد، وربما لأن امتدادات هذا التحدى ظلت بشكل أو بآخر تعبيرًا عن هذا الوافد، وإن اختلفت صورة الوافد وأشكاله، وممارساته، وحلفاؤه في بلاد المسلمين، وربما أخيرًا لأن في طبيعة بعض الاتجاهات ومناهجها ما يجنح إلى ترصد الوافد الخارجي، واستفراغ الطاقة الفكرية في الرد عليه، ولذلك جاءت بعض الاتجاهات لتكشف بصورة واضحة عن مواقفها الرافضة أو المؤيدة لفكر الوافد وحركته.

- إن هناك حدية واضحة وفواصل جامدة بين الاتجاهات الفكرية لا يمكن أن تخطئها العين حال النظر في المحاولات الخمس السابقة في تصنيف هذه الاتجاهات، فكل اتجاه بدا وكأنه مختلف تمامًا عن الآخر، وله مواقفه وآراؤه وأفكاره المفارقة عمومًا بينه وبين ما لدى الآخر، وهذه الحدية الجامدة تتجاوز وتجور على ثلاث حقائق بدهية، أولاها حقيقة أن الأفكار واتجاهاتها من حيث تعبر عن ظواهر سياسية بشكل أو بآخر وتتجه إليها لا يمكن أن تكون لها خطوط فاصلة في اقترابها من هذه الظواهر لأن طبيعتها -أي الظواهر- تتأبى على هذه الانشطارية الجامدة، والحقيقة الثانية أن الفكر



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي كما سبق تواصل وتراكم، واتجاهاته تؤثر في بعضها وتتأثر ببعضها، وهو أمر لا يمكن تصوره مع تلك التصنيفات الجامدة، والحقيقة الثالثة أن محاولات التصنيف الخمس تؤكد أن هناك قواسم مشتركة في المبادئ والمنطلقات بين أكثر من اتجاه، بل إن بعضها ابتدأ وتواصل من حيث بدأ الاتجاه السابق أو الاتجاهات السابقة، ومهد للاتجاه اللاحق، أو الاتجاهات اللاحقة. – ظهرت بعض الاتجاهات الفكرية وكأنها صدى أو ردود أفعال لما أبدته بعض الاتجاهات الأخرى من أفكار ورؤى، وذلك يكشف في بعض جوانبه عن الطبيعة الدفاعية في الفكر السياسي الإسلامي كما سيرد، ولكنه يؤكد من جانب آخر أن بعض الاتجاهات استطاعت أن تثير حفيظة اتجاهات أخرى لتكون امتدادا لها، أو امتدادًا لنقيض أفكارها، سواء تجسد ذلك من خلال تبادل الحجة ونقيضها، بين الاتجاه الأصيل والاتجاه الصدى، أم من خلال التفرد بإبراز الأفكار بعيدًا عن المساجلات الفكرية المباشرة، خاصة إذا كان الصدى في اتجاه أو آخر موزعًا بين أكثر من اتجاه أصيل، ولعل أبرز صورة لهذه –الظاهرة– الصوت والصدى– تلك التي وجدت بين الاتجاهات التي كانت مغرقة في التقليد والانكفاء على الماضي، والاتجاهات التي أسرفت في التغريب.

– لم تثبت أفكار الكثير من الاتجاهات على حال واحدة، تبعًا لتجاوبها مع متغيرات الواقع في بلاد المسلمين، أو بعبارة أدق تبعًا لانفعالها وتفاعلها مع حالات هزيمة الواقع أو حالات أزمته، ولو تتبعنا هذين النمطين من الحالات لتبين أنها حالات تنوعت وتطورت وتغيرت في هذه البلاد، ناهيك عما استجد منها، وتفجّر بشكل لم يعهده الفكر من قبل، ولذلك وجدنا أن بعض الاتجاهات قد تفرعت عنها ومنها اتجاهات وتطورت لأن كثيرًا مما استجد في الواقع الذي عاصرته وعايشته صاحبته اختلافات اجتهادية كثيرة وكثيفة، وبعضها



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يستطع الاستمرار على خطه الفكرى القديم، ومن ثم لم يستطع التكيف مع المستجد إلا بتكوين اتجاه فرعي جديد، أو بتبني أفكار لا تتقابل مع الأصول الفكرية للاتجاه الذي نفرع منه.

– إذا كان العرض السابق لمحاولات رصد اتجاهات الفكر لم يسهب في تفصيلات بنية وخريطة هذه الاتجاهات، وإذا كان المقام لم يتسع لذلك كما سبق أيضًا، فإن مقام العدل في القول يقتضي إثبات أن هذه الاتجاهات طوفت بالفكر وطوف الفكر بها في قضايا فكرية متنوعة، بعضها بدا فيه الوجه السياسى ضعيفًا يكاد يصل حد التلاشى، وبعضها تداخل فيها السياسي مع غير السياسي وإن بدت ملامحه واضحة إلى حد ما، وبعضها الثالث استأثر السياسي فيها بالوجه الغالب والمهيمن.

إلا أن كل الاتجاهات بلا استثناء اقتربت مفاهيميًا ومنهاجيًا ومعرفيًا من الظاهرة السياسية، ظاهرة السلطة، ومشتقاتها من ظواهر سياسية فرعية، حسب اشراقاتها، وإطلالاتها في كل تطور من تطورات الخبرة السياسية الإسلامية، وحسب مدى وحدة الوجه السياسي في كل اتجاه، على ما ذُكر آنفًا. من هنا تصدت هذه الاتجاهات– كل حسب خطه الفكرى والمذهبى والعقيدى– لقضايا مثل أساس ولاية الحكم، ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومصدر شرعيتها شروطًا واختيارًا واستمرارًا، وحقوقها وواجباتها، والدولة التى تنتظمها وموقعها من دار الإسلام ودار الحرب، وطبيعة علاقة هذه الدولة برعاياها داخليًا – المسلمين وأقسام غير المسلمين – وخارجيًا مع الدول الأخرى – مسلمة وغير مسلمة، وطبيعة الممارسة السياسية للسلطة وما تثيره من قضايا فرعية كالتعددية، والشورى، والديمقراطية، وتداول السلطة، والحزبية، والمعارضة، ودور غير المسلم فى هذه الممارسة، وحقوق المرأة فيها، وقيم الممارسة فى العدل والمساواة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والاختيار، وأثر التغيرات فى النظام الدولى على أداء السلة داخل بلاد المسلمين بعد انتهاء الحرب الباردة، وما أثارته من مفاهيم النظام العالمى الجديد، ونهاية التاريخ، وصدام الحضارات، والعولمة، والحداثة وما بعدها. إلى آخره من قضايا تطورت واستجدت، فحاولت اتجاهات الفكر أن تتطور معها وتستجد حسب السياق الزمانى والحضارى لهذه القضايا.

– يمكن إنطلاقًا مما سبق النظر إلى مجمل القضايا التي توقفت عند حدودها اتجاهات الفكر بصفة عامة من خلال مستويين، أحدهما مستوى القضايا التي كانت بمثابة هموم عامة أو غالبة فكانت مما جمع بين معظم الاتجاهات، وألّف بينها –رغم ما بدا بينها من خلاف أحيانًا– وأوجد قاعدة مشتركة للهموم بينها، مثل قضايا الاستعمار ومقاومته، وموقع التراث والوافد من الإصلاح، والوحدة والتنوع وحدودها بين المسلمين، وأنماط الحكم وشكل الدولة وهويتها، والموقف من اللادينية، والعلاقة بغير المسلمين، وقيم العدل والشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. إلى آخره من قضايا الجوامع.

أما المستوى الثاني فهو مستوى قضايا الخصوصية المجتمعية التي أوجدت للفكر السياسي الإسلامي مناطق يتجه إليها، فإذا بها تطبع الفكر بما تشكل فيها وانبثق عنها من قضايا، وإذا بها أيضًا تفرع أنماطًا له تعددت قدر تعدد هذه المناطق، وتفرعها، ومنها قضايا الحاكمية والجاهلية في مصر وباكستان، وقضايا التبليغ في مصر والهند، وقضايا السلفية في شبة الجزيرة العربية، وقضايا الطائفية في بعض بلاد الشام، وقضايا ولاية الفقيه في إيران، وقضايا العنف في مصر والجزائر، وقضايا الإمامية الزيدية في اليمن، إلى آخره من قضايا شغلت الفكر في هذه المناطق من بلاد المسلمين.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدير بالملاحظة هنا أن المستوى الأول من القضايا –قضايا الجوامع– أتاح لبعض الاتجاهات أن تنشئ لها فروعًا تتمدد بها فى أكثر من بلد عربي وإسلامي، مما جعل البعض يتحدث عن تنظيم عالمي لاتجاهات بعينها نظرًا لهذا الانتشار الإقليمي، خاصة تلك الاتجاهات التى خلفت مردودًا حركيًا في الممارسة السياسية، كالإخوان المسلمين مثلًا.

– أن هناك خلفيات خمس يجب تحليلها وتفسيرها جيدًا وبصورة تكاملية لا انفصامية حال رصد اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي والحكم لها أو عليها، كما تبينت من المحاولات الأربع السابقة، الخلفية التاريخية التي شكلت الوعاء الزمني الذي أينع جذورها الأولى، وما تأسس عليها وتفرع عبر القرن، والخلفية البيئية التي جسدت الوعاء الحضاري بكل روافده الداخلية والإقليمية والدولية، الذي أحاط بالاتجاهات وضغط عليها من خلال تحديات كل رافد، والخلفية البشرية التي كونت الوعاء الإنساني والمجتمعي الذي شهد ما نتج من الخلفيات الأخرى من قضايا وأحداث، والخلفية المعرفية التي غلفت الوعاء الفكري للذين تملكوا زمام القيادة الفكرية للاتجاهات، ثم أخيرًا الخلفية المكانية التي وفرت الوعاء المكاني الذي تفاعلت على أرضه وأرضيته الخلفيات الأخرى. خلفيات خمس لها تأثيراتها وروافدها، وإن اختلفت في هذه وتلك، ولكنها جميعًا تظل المفاتيح المحورية لما استغلق من اتجاهات الفكر، بل وتظل المحكات التي ينبغي أن تحكم كل من يقترب منها، بقطع النظر عن دوافعه من الاقتراب وأشكاله، ومناهجه.

هذه الملاحظات إذا ما استدعيت معها الإشكاليات السابق عرضها في مقدمة هذه الدراسة، قد تجعل من التفكير في محاولة –أو محاولات أخرى– لرصد اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي ضرورة خاصة إذا كان الرصد يستغرق مساحة زمنية لهذه الاتجاهات تقترب من المائة عام، من هنا كان



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

افتراضنا –كمحاولة خامسة– إعادة النظر في تقسيم اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي بطريقة مغايرة، أساسها البحث عن الموضوع الأساسي لهذا الفكر، وتدوير اتجاهاته وتحويرها حول هذا الموضوع.

وأظن أن جوهر الفكر السياسي حين يتعلق بإعمال العقل فيما له صلة بالظاهرة السياسية –كما سبق– يتيح المجال لاعتبار ظاهرة السلطة هي هذا الموضوع، بل هي الموضوع القطب للفكر السياسي الإسلامي الذي يشد إليه –من خلال دلالاته ومعانيه ومفاهيمه– موضوعات فرعية كثيرة، فالسلطة هي حلقة الوصل بين الموصوف –الفكر– وصفته الأخيرة –الإسلامي– من حيث يحدد السياسي –الصفة الأولى– أي المتعلق بالسلطة الفكر مجالًا ومنهجًا، ويحدد فى الوقت نفسه الوجهة التي تتجه إليها صفة الإسلامي، أي الذي يأتي على مقتضى الشرع، أي موافقًا له، وعند ذلك يمكن الحديث عن أكثر من اتجاه ونحن ننظر إلى ظاهرة السلطة خلال القرن، حسب ما نفرع منها من قضايا وإشكاليات، وحسب ما شكلته في الوعي الجماعي من تحديات.

وقد سبق لنا القيام بمحاولة من هذا القبيل، وإن كانت قد ركزت على اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي بخصوص ظاهرة السلطة خلال العقد الأخير من القرن الماضى (٦٦). وقد غطت المحاولة اتجاهات خمسة من خلال المسح الأفقي والمسح الرأسي للفكر السياسي خلال هذه الفترة، الأفقي بمعنى عرض ما أثير عن السلطة في كل اتجاه بين مختلف فصائل هذا الفكر في بقاع شتى من العالم الإسلامي، والرأسي بمعنى الارتقاء بهذا العرض طوال العشر سنوات مدة الدراسة، وبناء عليه جاء الاتجاه الأول عن طبيعة السلطة السياسية ودلالاتها المعرفية، وأهتم الاتجاه الثاني بالمفاهيم السياسية التي ارتبطت بها ارتباط ترادف أو ارتباط تضاد، وشمل الاتجاه الثالث الأطر



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظرية والمنهاجية العامة التي اهتمت بالسلطة السياسية، وغطى الاتجاه الرابع الموضوعات والقضايا المحورية التي أثيرت بخصوص السلطة، تم تناول الاتجاه الأخير الإشكاليات المنهاجية التي ظلت لها امتدادات بشكل أو بآخر في دراسة السلطة خلال العقد وبعده.

**رابعًا وأخيرًا: نحو نظرة عادلة في عطاء اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي خلال القرن:**

لعل واحدة من أكثر قضايا دراسة الفكر السياسي عامة إثارة للجدل قضية تقويمه بما له وما عليه، سواء كانت وجهة التقويم أفكار مفكر ما في عصر من العصور، أم كانت أفكار مرحلة زمنية بعينها قديمة أو وسيطة، أو حديثة، أو معاصرة، أم كانت أفكار إطار معرفي خاص، ليبرالي أو اشتراكي، أو إسلامي، ذلك أن نوازع كثيرة قد تستبد بمن يتصدى لعملية التقويم فإذا به قد يخرج عن جادة العدل، خاصة إذا كانت لديه أحكام مسبقة بخصوص ما جعله من الأفكار موضوعًا لتقويمه.

والأمر في علاج هذه الأزمة المنهجية –البعد عن العدل في التقويم– لا يكون بإلغاء التقويم من الأساس، فذلك فوق أنه يفقد الفكر بوصلة مراجعة الذات، وهو أحوج ما يكون إليها، فإن يفقده كذلك المصداقية في الواقع، خاصة إذا استمرأ رواده الأخطاء، وامتنعت عليهم نصائح الآخرين في ضرورة مراجعة هذه الأخطاء وتصويبها، أو إذا أصموا آذانهم عن سماع هذه النصائح حين يبادر بها البعض، سواء من داخلهم أم من خارجهم.

والحق أن دراسات كثيرة في الفكر السياسي الإسلامي لم يفتها التنبيه إلى ضرورة أن ينظر رواده إلى ما قدموه من عطاء فكري، ليوازنوا بين واقعه والمأمول فيه، وبين ما تحقق وما لم يتحقق، وبين الحقيقي والمتوهم، سواء صدرت هذه الدراسات صدى لأصوات من داخل هذا الفكر، أم كان المتولي



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لها –وإن بالباطل أحيانًا– أصوات من خارجه، بل ومع انقضاء القرن الماضي شغل بعض المهتمين بقضايا الفكر الإسلامي عمومًا، وقضايا الفكر السياسي الإسلامي خصوصًا أنفسهم بالنظر المتفحص لحصيلة ما أنجزه هذا الفكر في القرن الماضي[٦٧]. فمنهم من بالغ في تمجيد الإنجاز، ومنهم من بالغ في الحط من شأنه، وبين هؤلاء وهؤلاء خرجت شريحة وسطى، ما زال صوتها خافتًا، رغم أهمية أن تسود لتقول لنا ماذا قدم هذا الفكر، ولماذا قدم؟ بنفس القدر الذي تقول لنا ما الذي لم يقدمه؟ ولماذا عجز عن تقديمه خلال القرن؟

وأظن أن شريحة من هذا القبيل كفيلة بإدراك بعض الملاحظات قبل الهمّ بمحاولة الإجابة على الأسئلة السابقة، وما أصعبها:

**الملاحظة الأولى:** أن الحصيلة الفكرية لاتجاهات الفكر السياسي الإسلامي –على تنوع مشاربها وتعقد خريطتها بالنحو السالف– هي حصيلة بشرية، يسري عليها ما يسري على اجتهادات البشر من النقص والخطأ وعدم تدارك بعض الأمور، ومن ثم فهي عرضة للتفريط، وعرضة للمؤاخذة، وذلك معناه أنهما –التفريط والمؤاخذة– موجهان إلى نتاج البشر، وليس إلى تشريع سماوي، حتى لا يُشهر سيف التخويف والترهيب في وجه كل من يحاول الاستدراك على الفكر السياسي الإسلامي، وشتان بين فكر أنتجه البشر، وبين تشريع موحى به، قرآنًا وسنة.

**والملاحظة الثانية:** أن عرض عطاء اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي في القرن الماضي للتقويم ينبغي أن يظل في نطاق جرح الأفكار أو تعديلها، دون مجاوزة الحد إلى الطعن في رواد هذه الأفكار وتجريح ذواتهم وضمائرهم ونواياهم وعقائدهم إلا بالحق، فلا مجال للغيبة، أو التنابز بالألقاب، فذلك فضلًا عن كونه بئس الاسم الفسوق، فإن يخرج على حد الأمر



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي يفرض أن لا يكون النهي عن المنكر على حساب الأمر بالمعروف، كما يفرض أيضًا أن لا يكون الأمر بالمعروف على حساب النهي عن المنكر.

**والملاحظة الثالثة:** أن مقتضى الملاحظة السابقة –حتى يبقى العدل منهج النظر إلى عطاء هذه الاتجاهات– أن يكون الناظر على بينة من هذا المنهج شروطًا ومقومات وأدوات وأهدافًا وقيمًا، من جهة وأن يكون على بينة أيضًا من الاتجاهات الفرعية، إنها أمانة البينة إن جاز التعبير، حتى لا يخوض بنظره في مجال لا يعرف كنهه وطبيعته وخريطته، فمطلوب فيه ومنه أن يمتلك معرفة ناحيتين لازمتين للتقويم، ناحية أداته أو عدته وهي المنهج، وناحية وجهته أو محله وهو الاتجاهات.

**والملاحظة الرابعة:** أنه يبقى من استقامة منهج التقويم أن تقوم الاتجاهات الفكرية، وما تضمنته من صور مختلفة للأفكار، في إطار واقعها الذي نشأت فيه، ونمت في رحابه وكنفه، أو بعبارة أدق في إطار استجابتها لتحديات مشكلات واقعها –تأزمًا أو هزيمة– وبعيدًا عن تحميلها بما كان ينبغي، أو ما كان يجور إلى آخره، فربط الاتجاهات بالواقع دراسة لحالها وتقويم له كما ظهرت فيه، أما ربطها بواقع ينبغي فدراسة لحالها المفترض أن تظهر فيه.

والمعنى المتبادر مما سبق أن لهذه الاتجاهات –على امتدادها الزمني المقارب لمائة عام– مفاهيمها وأفكارها، ومناهجها وأساليبها الخاصة بها، فهي صناعتها، ومن ثم يجب أن تقوم في ضوء هذه الخصوصيات لا أن ينزل عليها بمفاهيم وأفكار ومناهج وأساليب ليست من صناعتها، فتُحَمّل بإسقاطات لا تضمن سلامة التقويم، بقدر ما تشكك فيه.

**والملاحظة الخامسة:** إذا كان صعبًا على فرد –مهما أوتي من قدرة علمية– أن يضطلع بمفرده بمهمة تقويم عطاء اتجاهات الفكر السياسي



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلامي في عام واحد، خاصة إذا مد مساحة خريطة هذه الاتجاهات مكانيًا، فإن الصعوبة –قد تصل حد العجز– في تقويم هذا العطاء وهو حصيلة قرابة المائة عام –لا شك ستكون أكبر وأشق– ومن ثم فالأمر على هذا النحو يظل اجتهادًا أوليًا، بل وغير متكامل في كثير من الأحيان، فالمهمة عسيرة ومعقدة، وتتطلب إمكانيات وأدوات لا تتوافر باليقين لباحث فرد، وحسبه في هذا الصدد أن يلفت النظر ولو من خلال محطات يقف عندها في التقويم، وهذا هو النهج الذي اتبعناه، عسى أن تتكاتف الجهود الجماعية وتتلاقى لتتصدى لهذه المهمة الحضارية.

**والملاحظة الأخيرة:** أن كشف النواقص وأوجه القصور والمؤاخذات على اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي فيما لو ظهرت كنتيجة لأمانة التقويم بالمعنى السابق الإشارة إليه، لا ترادف كشف العورات، لتثبيط العزائم والهمم، ومن ثم لوضع العراقيل والعقبات أمام فكر الأمة، كلا، فالمراد والذي ينبغي أن يفهم من عملية التقويم –حتى لو كانت فيها قسوة أحيانًا– هو المناصحة لتصحيح مواقع الأقدام، وترشيد الرافد الثاني لحيوية الأمة، بعد الرافد الحركي، وهي دائمًا في حاجة إلى أن يصوب فكرها بقدر ما هي في حاجة إلى أن تصوب حركتها، انطلاقًا من أصولها التي تزكي سلامة العقل والفكر والقول وتزكي إخلاص الفعل والعمل والحركة، طاعة الله، وابتغاء مرضاته وحده.

من هنا وأخذًا في الاعتبار الملاحظات السابقة نتوقف عند المحطات التالية في عملية تقويم اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي في القرن الماضي:

١. لم يستطع أعداء الفكر السياسي الإسلامي أن يقطعوا سمته في الاستمرار والتواصل، بل ظلت الكثرة من اتجاهاته محافظة على هذا الاستمرار وذلك التواصل الحضاريين، رغم ما تعرضت له –أي الاتجاهات–



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من اختبارات قاسية، ومحن شديدة، ورغم محاولات كثيرة وكثيفة كانت تضغط على كثير منها من أجل القطيعة مع ما قبل القرن، أو حتى القطيعة بين حقب هذا القرن، ناهيك عن القطيعة بين اتجاهات كل حقبة على حدة، تارة بمحاولة إدخاله –أي الفكر– في معارك فكرية حول بعض القضايا كالعلاقة بين العروبة والإسلام، وبين الشرق والغرب، وبين الإسلام والأديان، وتارة بإشغاله بقضايا ليست من أولوياته كما سيرد، وتارة بمحاولة مصادرة الأفكار لبعض الحركات والجماعات، والأحزاب التي كان لها وجود طاغ في بعض بلاد المسلمين، وتارة أخيرة بإلقاء التهم جزافًا لكي يفقد الفكر الثقة في ماضيه، وحاضره ومستقبله.

ولعل ذلك ما أصاب بعض الاتجاهات الفكرية بأدواء –إذا ما أخذ في الاعتبار بعض الأسباب المتعلقة أصلًا بهذه الاتجاهات– منها اجترار الماضي في الكثير من إبداعاتها. والدوران في فلك الأفكار التي قتلت بحثًا، فصاحب داء الاجترار داء التكرار والرتابة أحيانًا، ويدخل في ذلك على سبيل المثال الأفكار المتعلقة بقضايا مثل العلاقة بين الدين والسياسة، والخلافة، والإمامة، والبيعة، والشورى، والوزارة، والجهاد، والتغلب، وأهل الحل والعقد، ودار الإسلام، ودار الحرب.

وقد لا تكون ثمة غضاضة في استدعاء ما سبق به الأقدمون لتبين ماذا قدموا ومن أين ينتهوا، لكي يتم البناء على ما قدموه، والإطلاق مما انتهوا، وذلك شأن بعض الاتجاهات، لكن الكثير لم يسلك هذا المنهج، ويكفي النظر في بعض مؤلفات الفكر السياسي الإسلامي المعاصرة لنجد فيها هذه الأدواء ظاهرة، لكن أن تستدعي أفكار الأقدمين لندغدغ بها العقول، ونشغل بها الأفكار، ونرابط عليها دون نظر ووعي ناقدين، فذلك هو الكسل بعينه، والجمود ذاته، ومن ثم الظلم لإبداع السابقين، والتفريط فيه.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. مالت بعض اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي إلى الوقوف عند آفاق الفكر البنائي الإبداعي، أي الفكر الاجتهادي، صاحب المبادرة، الواضع أولوياته البحثية والفكرية لنفسه وبنفسه، خاصة في القضايا التي لم يضغط الوافد الخارجي بها، أو القضايا التي أتيحت في دراستها وإخضاعها للتحليل سعة من الحرية والاختيار وعدم التضييق. وكذلك كان شأن الفكر التجديدي في قضايا مثل الإصلاح السياسي، والتعددية السياسية، والتربية السياسية، والتعددية الحزبية، والمعارضة، والديمقراطية، والأقليات، وتداول السلطة، والحوار مع الفصائل السياسية الأخرى، ومحاربة الاستعمار التقليدي والجديد.

لكن رغم ذلك بقيت بعض الاتجاهات الفكرية الأصلية والفرعية، حبيسة بشكل أو بآخر الفكر الدفاعي[٦٨]، حيث اتخاذ الموقف الفكري الرافض للتهمة، والراد لها، والمدافع عن عطاء الإسلام فيما اتهم فيه أو ألصق به بالباطل والظلم، والفكر الدفاعي بطبيعته فكر ليس إبداعيًا. ولا يتخذ موقف المبادرة وتتحدد أولوياته من خارجه، حسب ما يرى الأخر ويريد ويفرض، ولعل داء الانشغال بما كان يلقيه الوافد الخارجي –الغربي كما سبق– كان أحد أسباب اللجوء إلى هذا الفكر الدفاعي في مراحل عديدة من تطور الفكر السياسي الإسلامي في القرن الماضي، منذ أخذ هذا الرافد صورة الاستعمار (البغي) التقليدي الاحتلالي، وحتى صورته الحديثة التي باتت واضحة العيان في أواخر القرن العشرين مع استعمار الدولار، والشركات المتعدية الجنسيات، وصناديق التمويل الدولية، وما سمى بالنظام العالمي الجديد، وما استتبعه من شرعية دولية وعولمة.

الذي لا شك فيه أن استغراق بعض الاتجاهات في الفكر الدفاعي عطل رواد هذه الاتجاهات كثيرًا عن ملاحظة التغيرات التي كان يفرضها واقع



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسلمين وملاحقتها، فبدت الحركة السياسية في هذا الواقع وقد انكمش الفكر وانشغل بغيرها بدون مرشد وموجه، فأصاب كثيرًا من أبعادها التخبط وعدم الرشد أحيانًا والشلل والجمود أحيانًا أخرى، نقول ذلك رغم أن العدل يفرض على المتابع لحقب الفكر السياسي الإسلامي يدرك أنه لم يكن ثمة مفر في بعضها أمام بعض اتجاهاته إلا الانحباس في الفكر الدفاعي، حين انشغلت اتجاهات أخرى بالفكر البنائي، أو حين بلغ الهجوم حدة وعتوًا من الداخل ومن الخارج بشكل ما كان أنسب لصده إلا الدفاع ورد التهمة.

٣. لا شك أن كثيرًا من اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي مالت إلى الانفتاح على المجتمعات السياسية التي نشأت فيها وتعايشت معها، سواء من خلال ارتضاء الصيغ السياسية التي حكمت في هذه المجتمعات في أيديولوجياتها ومثالياتها السياسية، وارتضاء النظم السياسية التي قادت هذه المجتمعات، أم من خلال التواصل مع الاتجاهات السياسية الأخرى –ذات التوجهات غير الإسلامية– والدخول معها في أشكال شتى من التعاون أو التنسيق السياسيين، وربما التحالف السياسي أحيانًا، الأمر الذي وفر لها قبولًا سياسيًا من هذه النظم، ومن تلك الاتجاهات، بل وكفل لها القبول كذلك من الجماهير إلى حد كبير، وصل حد التعاطف والتأييد في بعض المجتمعات، خاصة حين ترجمت هذه الاتجاهات أفكارها من خلال حركات أو جماعات أو أحزاب شاركت في الحياة السياسية، بأساليب سلمية شتى، كالمشاركة في مناقشة قضايا المجتمع، أو المشاركة في بعض مؤسسات المجتمع المدني المشروعة، أو المشاركة في العملية الانتخابية، قيدًا في جداول الناخبين، أو ترشيحًا، أو تصويتًا، أو تقديمًا لبرامج وأطروحات فكرية تعبر عن أفكارها، أو مواجهة حركات التمرد والفتن الداخلية، أو معارضة الاتجاهات التي رأت في أفكارها ما يضر الصالح العام.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ورغم ذلك أثرت اتجاهات أخرى ابتداء، وربما انتهاء الامتناع عن المشاركة في الحياة السياسية، لأنها غالت في رؤية هذه الحياة، وهنا اختلف شكل الغلو بين نمطين من الاتجاهات، الأول زاد في غلوه رافضًا نمط الحكم الذي يديرها –أي الحياة– لأنه في رأيه خارج عن الملة، وليس فيه من سمات الحكم الإسلامي شيئًا، بل هو من الجاهلية الأولى الكافرة، الواجب الاستبراء منها أو هجرتها، وهنا استدعيت بشكل أو بآخر أفكار سيد قطب، والمودودي، ومن قبلهما حرفت وشوهت أفكار العلامة ابن تيمية.

والنمط الثاني زاد في غلوه رافضًا المشاركة في الحياة السياسية ومؤثرًا الانكفاء بعيدًا عن ساس ويسوس، وسائس ومسوس وكل ما يخرج من رحم السياسة، إلى حيث التبليغ –كما سبق– والدعوة إلى الله، وتعبيد الناس لربهم، دون مواجهة مع أحد، حاكمًا أو محكومًا.

وبقدر ما اكتسبت الاتجاهات التي انخرطت في الحياة السياسية قبولًا من السلطة ومن الجماهير، بقدر ما افتقدت الاتجاهات التي غالت –بنمطيها– هذا القبول، خاصة الاتجاهات الفكرية التكفيرية، وأوجدت للسلطة –بعد أن حشدت ضدها الاستنكار، وإسقاط الشرعية– المبرر لحجبها عن الوجود الرسمي بعد عزلها، تمهيدًا لحجبها عن الحياة، باستخدام أدوات الإكراه والعنف من مطاردة واعتقال ومحاكمات تراوحت بين السجن لفترات طويلة وبين الإعدام والتصفية الجسدية.

٤.تظل قيمة الفكر السياسي وقيمة اتجاهاته رهن قدرته على الموازنة بين ما يريده الواقع السياسي وبين ما يريده هو لهذا الواقع، والأصل في ذلك أن لا يكون ما يريده الواقع من الفكر على حساب المنطلقات الأساسية له، خاصة إذا كانت ذات جذور عقيدية دينية، والوصول إلى الحد الأوسط بين الإرادتين أن يتبين الفكر السياسي الضروري للواقع، ويرتبه وفق أولوياته.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واتجاهات الفكر السياسي الإسلامي لم تكن بدعًا من هذه الوظيفة الحضارية، لكن عملية التوازن عند بعض اتجاهاته بين ما أراده واقع المسلمين وبين ما أريد لهذا الواقع تأثرت إلى حد كبير بمقولات الفقه الإسلامي (السياسي خاصة) من حيث إن النظر إلى الواقع كان يعني اعتباره أي فقهه على نحو يحيط قدر الإمكان بحدوده، وليس تجاوزه، أو تحكيمه في الفكر، وهو اعتبار تأسس على أركان ثلاثة من الفقه، فقه ما أراده الواقع عبر تساؤلاته ومتطلباته، ثم قراءة ذلك من خلال فقه المبدأ العام الذي يوفر الإجابات على هذه التساؤلات، والاستجابات لتلك المتطلبات، ثم البحث من خلال فقه التنزيل عن أنسب الوسائل للربط بين فقه الواقع وفقه المبدأ العام، ترى أليس ذلك أحد المداخل التي حدت ببعض اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي إلى الجنوح أحيانًا إلى مقولات الفقه الإسلامي، فكانت أقرب إلى الفقه السياسي منها إلى الفكر السياسي؟

ورغم ما سبق فإن عملية التوازن إذ اعتمدت على عمليات الفقه الثلاث في فكر بعض الاتجاهات، عابها أحيانًا أن هذه العمليات خلت من الإجابة على تساؤلات ثلاثة: ما الضروري **في الواقع الذي ينبغي أن يقرأ من خلاله؟ وكيف يُرتب هذا الضروري في أولويات؟** وكيف يتم التوازن بين الضرورات والأولويات؟ بعبارة أخرى غاب عن هذه الاتجاهات أحيانًا المواءمة بين ما سماه البعض بفقه الضرورات أي البدء بالقضايا السياسية ذات الضرورة بحكم الواقع السياسي، وفقه الأولويات أي ترتيب القضايا السياسية الضرورية وفق سلم تصاعدي يبدأ فيها بالأهم فالمهم حسب حاجة الواقع أيضًا، ثم فقه التوازنات ليس بين الضروري والأولوي فقط وإنما أيضًا التوازنات الواجب مراعاتها في المجتمع، حتى لا يصطدم ما أدخل في الضروري والأولوي بأوضاع قد تأتي به رأسًا على عقب[٦٩].



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأجل هذا النقص وجدنا قضايا استحوذت على اهتمام هذه الاتجاهات لم تكن من الضرورات ولا من الأولويات خاصة القضايا التي قتلت بحثًا في الفكر السياسي الإسلامي في قرون سالفة، أو القضايا التي أريد له الانشغال بها من خلال التكرار واجترار الماضي دون تجديد أو اجتهاد كما سبق، كذلك وجدنا قضايا أخرى أهملت أو أجلت، أو عولجت في غير سياقها الزمني والمكاني، خاصة القضايا التي فرضت نفسها ولم يتصد لها الأقدمون، أو القضايا التي فرضتها التطورات الأخيرة من القرن الماضي كقضايا الهوية والشرعية، والتخلف والتنمية، والتبعية والاستضعاف، والانقسام والغثائية، والوحدة والتنوع في دار الإسلام وقد آل الحال إلى تقسيمها بين دول قومية مستقلة، والوضع بعد اختفاء التقسيم الإسلامي الفقهي القديم للمعمورة، وطبيعة العلاقة بين الدول القومية –المسلمة– وغيرها من الدول، وموقع الجهاد من نظريات الحرب المعاصرة، انتهاءً بقضايا ما بعد الحرب الباردة السابق الإشارة إليها، مثل نهاية التاريخ والعولمة وحقيقة الشرعية الدولية.

٥. نظرًا لأن المفاهيم السياسية الإسلامية تتمتع بخصوصية انحدارها من جذور لغوية عربية وأصول عقيدية وحدود معرفية للمضمون السياسي في كل منها، فهي لذلك تشد بعضها بعضًا، وتتجاذب إلى بعضها، وتستدعي بعضها البعض، تجاذب تكامل، واستدعاء تعاضد وتآزر، وثمة اتجاهات فكرية سياسية إسلامية حافظت على هذه الخصوصية خاصة تلك ذات النزعة السلفية التي رأت في عطاء السلف والتراث من المفاهيم، ما يستطيع أن يستجيب لأية مشكلات في الواقع المعيشي، وهذه الاتجاهات إذ انحازت إلى صيانة المفاهيم الإسلامية من عمليات التبديد إزاء محولات تلبيسها بمفاهيم أخرى غربية غالت أحيانًا في رفض هذه المفاهيم الأخيرة دون تبين وتبصرة في الغالب الأعم، رغم ما قد يبدو من تلاقٍ أحيانًا لا يوقع في حرج عقائدي



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أو شرعي عمومًا، واستخدمت أحيانًا سيف البدعة توكيدًا للرفض، فكل مفهوم غربي بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، ولذلك رفضت مفاهيم الحزبية، والقومية، والتعددية، والديمقراطية، والبرلمانية، ومشاركة المرأة سياسيًا، وولاية الذمي، إلى آخره.

وعلى العكس من ذلك بالغت اتجاهات أخرى في محاولة حشر مفاهيم غربية في منظومة المفاهيم الإسلامية، حتى لو كان بين هذه وتلك شقة خلاف كبيرة، وهذا الحشر برر أحيانًا بأنه لا مشاحة في الاصطلاح ايا كانت بيئته او بأن منظومة المفاهيم الاسلامية تستطيع ان تهضم أية مفاهيم من خارج بيئتها او بان الاسلام لا يقف جامدا ازاء بضاعة الاخرين المفهومية، أو بأن العصرية والتحديث يحتمان تحديث الاطار المعرفي السياسي الاسلامي وفي القلب منه البنيان المفهومي.

لاجل ذلك استعملت الديمقراطية مرادفا للشورى، والانتخاب مرادفا للبيعة، والبرلمان مرادفا لاهل الحل والعقد، والحرب الدفاعية مرادفا للجهاد، والقومية مرادفا للامة، والدولة القومية مرادفا لدار الاسلام، والتنمية مرادفا للاستخلاف، والاقليات مرادفا لاهل الذمة، والمشاركة السياسية مرادفا للامر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاشتراكية مرادفا للعدل، والقانون مرادفا للشريعة.

وخطورة هذا التحريف وإن اتخذ شكل الترادف بصفة غالبة- وشكل تهجين المفاهيم أحيانًا كالقول بالشوروقراطية والديموشورية- ليس في تبديد حصون الخصوصية للامة وليست في تفريغ المفاهيم الاسلامية من مضمونها العقيدي والشرعي بل تكمن كذلك فيما قد يحدثه هذا الخبال من ازاحة في النهاية للمفاهيم الاسلامية وترسيخ الاقتناع ومن ثم الوعي بان ما عند الاخر هو الانفع والابقى والانسب، بل والاحدث، وهكذا أبان التوفيق بين بعض



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المفاهيم في منظومتها الاسلامية ومنظومتها الاخرى عن حقيقته التلخيصية التي سرعان ما احدثت ردود افعال فكرية تنادت للتحذير من هذا المسلك وكشفت عن مكان ما فيه من خطل وخطأ.

٦. ويبقى أن انتشار اتجاهات الفكر السياسي الاسلامي وتعددها ، إنما هو دليل على حيوية هذا الفكر وأن لم تنقلب الحيوية أحياناً الى فعالية، واغلب الظن ان هذه الحيوية جاءت نتاجا للتأثر – ايجابا او سلبا – بمنبهات ثلاثة منبه ما أثارته هذه الاتجاهات فيما بينها على تنوع ذلك، بفعل الحوار والجدل والنقاش، ومنبه ما أثاره الواقع السياسي الذي أينعت من خلاله وفيه،ومنبه الاخر الوافد، وهذا قد استلزم تنسيق الجهود الفكرية، وهو ما تم أحياناً وغاب أحياناً اخرى بين اصحاب بعض الاتجاهات، فضاعت الكثير من الجهود او ضيعت، خاصة لما زكت غياب التنسيق عوامل غياب برامج وسياسات واضحة للتنسيق وتوزيع الادوار الفكرية وعدم معرفة الثغور الفكرية الواجب على كل اتجاه الثبات عليها والمنافحة عنها والدفاع عن امنها، ومحاولات احداث الوقيعة والقطعية بين بعض الاتجاهات من قبل اتجاهات فكرية مختلفة المنطلقات والاهداف، والانقسامات الفكرية بفعل الاختلافات المذهبية والفقهية وخاصة الخلافات حول استخدام العنف من عدمه في التعامل السياسي وحول قبول او رفض مساحة الحرية المتاحة في الواقع السياسي، وحول قبول او رفض الاخر المسلم وغير المسلم وحول تفضيل المذهبية او رفضها في المنطلقات الفكرية. ولعل اخطر ما احدث ويحدث الشرخ في الجسد الفكري والحركي للمسلمين الخلاف السني – الشيعي الذي تمتد جذوره الى قرون بعيدة، ويبدو ان بعض انصار كلا المذهبين يريدون لهذا الخلاف ان يتعمق ويتجذر اكثر في الامة، بل يبدو ان صوتهم قد علا صوت اولئك الذين يدعون الى كلمة سواء، تارة بالدعوة الى



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقريب بين المذهبين (٧٠ ) وتارة اخرى بالدعوة الى اسلام بلا مذاهب. ( ٧١ )

ومع أن الشواهد تقول بتضاؤل فرض هاتين الدعوتين حتى انقضاء القرن الماضي فان الأمر في حسم مادة الخلاف بين المذهبين فقهيا وفكريا وسياسيا لن يكون بالندوات وعقد المؤتمرات والأحاديث والحوارات والمقالات والإصدارات،فرغم أهمية ذلك وضرورته الشرعية والحضارية إلا أن الواقع يقول انه لا بد من تمويل كل ذلك إلى سياسات وبرامج عمل يتوافر فيها ولها إخلاص النوايا، و إخلاص العمل،قبل أن تتوافر لها الإمكانات المادية وعندها قد يكون تجاوز هذا الخلاف مقدمة لتجاوز خلافات أخرى ما زالت تمزق جسد الأمة. كتلك الخلافات التى مازالت تجتر منها الكثير من الفساد وتمزيق الصف فكريًا قبل تمزيقه حركيًا، خاصة تلك الخلافات التى تتوهم التناقض والتضاد بين ثنائيات أخرى غير السنة والشيعة، مثل ثنائيات الدينى والمدنى، والسلفى والتجديدى، والدينى والعلمانى، والقيمى والحركى، والسلطانى والمعرفى، والعروبى والإسلامى، والقديم والمعاصر، والدينى والسياسى، ناهيك عن ثنائيات أخرى فى النظر إلى الدنيا والآخرة، والرجل والمرأة، والمسلم وغير المسلم، وكلها ثنائيات يمكن فيما لو ردت إلى الأصل الجامع للفكر السياسى الإسلامى – وبعضها فرض عليه من خارجه– أى إلى القرآن والسنة لسهلت تصفية الكثير منها، من حيث تبين أنها ثنائيات تكاملية تعاضدية، هى لصالح حيوية فكر الأمة وحركتها وليس مما يضرها فى شىء.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* * *

**الخاتمة**

لعله قد اتضح من خلال ما استعرض في الصفحات السابقة أن التصدي لدراسة الفكر السياسي الإسلامي مسألة تنطوي على صعوبات جمة، خاصة إذا كانت البداية في هذه الدراسة تستلزم مواجهة إشكاليات منهاجية تشكل الشجاعة في استيعابها تحليلًا وتفسيرًا وتصورًا للحلول مفتاح الإطلالة على اتجاهات هذا الفكر، إن في حقبة من حقبه، أو على مدار قرن بأكمله كالذي حاولت الدراسة أن تفعله، وهذا يقتضي القول إن نظرة إلى المنطلقات الأربعة التي فجرت كوامن الفكر السياسي الإسلامي باتجاهاته كافة، وإلى خريطة هذه الاتجاهات وبنيتها في المفاهيم والمناهج والموضوعات، وإلى عملية تقويم حصيلتها على مدار العقود العشرة الماضية، تؤكد ذلك.

وحسب المرء في هذا الختام القول بأن حركة الصعود والهبوط في عطاء اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي في هذه العقود إن كانت لم تقطع خط الصلة بينها وبين مثيلاتها في القرون الأولى إلى حد كبير، فإنها أكدت ثوابت هذا الفكر وكشفت في الوقت ذاته متغيراته هذا من ناحية، ثم إنها كشفت كذلك من ناحية أخرى عن مناطق فراغ فكرية لم يقدر لها أن تملأ بالشكل المناسب بالمقارنة بالمناطق الأخرى التي ملأها الفكر في بداية القرن وحتى بزوغ الصحوة الإسلامية خاصة منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.

فإذا ما أردنا التفضيل في هاتين الناحيتين، فيمكن القول إن من جملة الثوابت التي أكدتها اتجاهات الفكر في القرن الماضي الإنشداد إلى الأصول الدينية بشكل أو بآخر، وتوثيق الصلة بين الدينى والسياسي، وخصوصية المفاهيم، والتراوح بين الفكر البنائي والفكر الدفاعي في التأسيس، والتعدد في المصادر الفكرية، وعدم الانفصال عن الحركة السياسية، والتأثر بشكل



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واضح بموروث الوافد الخارجي وتجديداته الفكرية، والفصام بين فكر السنة وفكر الشيعة، وتأصل التأزم بين السلطة وبين الفكر، واستمرار الأمة كوعاء حضاري عقيدي للفكر.

أما المتغيرات فيدخل فيها تنوع أساليب وأدوات الخطاب الفكري، والانقسام الفرعي، والميل إلى العنف الديني والسياسي، والتأخر أحيانًا عن الحركة، وجمع بعض رواده بين القيادة الحركية والقيادة الفكرية، والنزوع إلى الهروب من المواجهات الفكرية والحركية، والغلو المذهبي، وتكفير بعض الخصوم، والصدام مع فصائل فكرية لها توجهات سياسية غير إسلامية.

أما الناحية الثانية والخاصة بمناطق الفراغ الفكرية التي لم يقدر لاتجاهات الفكر أن تملأها لظروف كثيرة، وإن كانت قدمت بعض ما قد يفيد في ملئها بشكل أو بأخر، فيدخل فيها فراغ عدم القدرة على رأب صدع الخلاف السني- الشيعي، وفراغ عدم استكمال البحث عن صيغ فكرية إسلامية تصاحب التطورات المعرفية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، وخاصة في قضايا البيئة والنوع الإنساني، والمعلوماتية، وأحادية الهيمنة، وفراغ الحديث المتجزئ عن العولمة نتيجة عدم رضوخ الموقف الإسلامي منها، نظرًا للاختلاف بين من اعتبراها إسلامية، وبين من عدّها غير إسلامية، وبين من رادفها بالعالمية، ثم هناك أيضًا فراغ عدم تقديم بدائل لعلاج أزمة الثقة المتداعية تاريخيًا بين الفكر والسلطة السياسية، أو بين المفكر وصاحب السلطان والحكم، كذلك هناك فراغ عدم فض الاشتباك مع قضايا التكرار والاجترار من مقولات فكرية قديمة في قضايا لم يعهدها سلف الأمة، ولم يعايشوها لبعد الشقة الزمنية والمكانية بينهم وبينها، ثم يبقي فراغ السكوت عن قضايا المستقبليات وعلم المستقبل في مناقشة مآل الأمة ومآل قضاياها



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي لم تحسم بعد، والتي مازالت تلقى بكواهلها ويحتمل أن تمتد زمنيًا بعد القرن العشرين. هكذا كشفت السياحة الدراسية للفكر السياسي الإسلامي عن بعض ثوابته، وبعض متغيراته، بنفس القدر الذي كشف عن بعض ما سكت عنه، أو بعض ما لم يستطع أن يسد الفراغ فيه، وليس عيبًا أن يكون للفكر ثوابته فتلك أصوله التي ينبغي أن يشد إليها ويتأسس عليها، وليس عيبًا كذلك أن تكون له متغيراته التي يطور فيها ويجدد ليحفظ من خلالها ويصون ثوابته، ويدعمها، كذلك ليس عيبًا أن لا تسعفه الظروف –على تنوعها– من أن يبدع في مناطق تركت له أو فرضت عليه، لكن العيب أن يبدد الثوابت، ويرفض المتغيرات، ولا يجتهد في الفراغات، وهو ما لم يحدث.

وهنا يبقى على من بعده المضي في الطريق لاستكمال الجهد والإبداع فهل يستطيع الفكر السياسي الإسلامي مع إطلالات القرن الواحد والعشرين أن يحافظ على ثوابت أنطلق منها هذا القرن، بحيث لا تطغي الثوابت على المتغيرات أو العكس، وبحيث لا تتجول إحداها إلى الأخرى؟ وهل يستطيع كذلك أن يسد الفراغات التي خلفت له وتركت لتتحمل مسئوليتها أجياله القادمة، لتستكمل جهود السابقين أن وجدت، أو لتؤسس وتنحت لها جهودًا إن لم توجد، أسئلة ما أصعبها، ولكنها مع الصبر والمصابرة والمجاهدة يمكن أن توجد لها إجابات، فإذا ما أضيف إلى هذه القيم الثلاثة قيمة التقوى فلا شك أن التوفيق قادم بإذنه تعالى **[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ]** (آل عمران الآية ٢٠٠)



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الهوامش والمراجع

١- يأتي الحديث عن هذه الإشكاليات المنهاجية بخصوص الفكر السياسي تتمة لحديثنا عن الإشكاليات المهناجية في دراسة الفكر السياسي عامة، انظر: د. مصطفى منجود، إشكاليات منهاجية عامة في دراسة الفكر السياسي، في: د. حمدي عبد الرحمن (محرر) "المنهج في العلوم السياسية"، الأردن: جامعة آل البيت، ١٩٩٨، صـــ ٦٠– ١٠٨.

٢- انظر: د. مصطفى منجود، "في مفهوم الفكر السياسي الاسلامي"، بحث غير منشور، وقد جاء هذا التعريف الموجز بعد دراسة تحليلية لتعريف المفهوم في بعض الدراسات التي توقفت بشكل أو بآخر عند دلالاته ومعانيه.

٣- انظر بصفة خاصة: د. نصر محمد عارف، في مصادر التراث السياسي الإسلامي، دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقرار والتأصيل، فيرجينيا: المعهد العالي للفكر الاسلامي، ١٩٩٤، وكذلك: د. كمال عبد اللطيف، في تشريح أصول الاستبداد قراءة في نظام الآداب السلطانية، بيروت: دار الطليعة، ط، ١٩٩٩، صـــ ٥ – ٤٠، ابن أبي الربيع، سلوك المالك في تدبير الممالك، تحقيق وتعليق د. حامد ربيع، القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٢، جـــ١ صـــ١٧٠– ١٧٦، وانظر: أعمال ندوة "الفكر السياسي في التراث العربي والإسلامي" التي عقدها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة بالتعاون مع لجنة العلوم السياسية بجامعة القاهرة في ٣ – ٤ مايو ١٩٩٧(غير منشورة).

٤- انظر على سبيل المثال من هذه الأعمال: د. رفعت السعيد، ضد التأسلم، القاهرة: جريدة الأهالي، كتاب الأهالي رقم ٥٦، يونيو ١٩٩٦، وله كذلك: العلمانية بين الإسلام والتأسلم، القاهرة: جريدة الأهالي، كتاب الأهالي رقم ٦٥، مارس ٢٠٠١.

٥- انظر من دراسات الإسلام السياسي: د. محمود إسماعيل، الإسلام السياسي بين الأصوليين والعلمانيين، الكويت: مؤسسة الشراع، طبعة يوليو ١٩٩٣، د. رضوان السيد، الإسلام السياسي والأنظمة العربية– الاستقطاب يهدد الحلقات الضعيفة، شؤون الأوسط، العدد (٤) مايو– يونيو ١٩٩٥، صـــ ٨٥– ٩٦، أوليفيه روا، تجربة الإسلام السياسي، ترجمة نصير مروة، بيروت، دار الساقي، ط١، ١٩٩٤، وكذلك:

Mumta Z Ahmed and William Zartman, “Political Islam Can It Become a Loyal Opposition”, Middle East Policy, Vol. V No.1, January 1997, PP 70– 84.

وانظر دراسات ناقدة لمفهوم الاسلام السياسي مثل: فرانسو بورجا، الاسلام السياسي: صوت الجنوب، ترجمة د. لوزين ذكري، القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٢، صـــ ٢٩– ٧٢، د. أحمد البرصان ود. محمد صقر، محرران، التوجهات الغربية، نحو الاسلام السياسي في الشرق الاوسط، الاردن: مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٠٠.

٦- انظر: د. مصطفى منجود، إشكاليات منهاجية عامة في دراسة الفكر السياسي، مرجع سابق، صـــ ٧٠ – ٨٠.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- انظر: عرضنا لإشكالية هذا التداخل وابعاده في د. مصطفى منجود، قضايا منهاجية في خبرة تدريس الفكر السياسي الاسلامي، المسلم المعاصر، العدد ( ٩٩ )، شوال – ذو الحجة ١٤٢١ – يناير– مارس، ٢٠٠١، صـــ ٤٧ – ٨٨.

٨- انظر: د. منى ابو الفضل، اطلالة منهاجية على مصادر التراث السياسي الاسلامي " مقدمة لكتاب د. نصر عارف، في مصادر التراث السياسي الاسلامي، مرجع سابق، صـــ ٩ – ٣٦، وكذلك د. كمال عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ٥ – ٤٠.

٩- انظر استعراضنا مفصلا لمخطوطات في الفكر السياسي الاسلامي لم يقدر لها التحقيق والنشر بعد، او ردها بعد استقصاء من اكثر من مكان د. نصر عارف، مرجع سابق، صـــ ١٠٥ – ٢٣٠.

١٠- انظر د. مصطفى منجود، اتجاهات دراسة مفهوم السلطة في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، بحث غير منشور مقدم الى اللجنة العلمية الدائمة للترفيه في العلوم السياسية ديسمبر ٢٠٠٠، صـــ ٣.

١١-انظر في الطبيعة التراكمية للفكر السياسي الاسلامي ابن ابي الربيع، مرجع سابق، ص ٧٣، وانظر ايضا: د. فهمي جدعان، اسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث، عمان: دار الشروق، ١٩٨٨، صـــ ١٤.

١٢-انظر ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق طه عبد الرؤوف سغد واخرين، القاهرة: مكتبة الكليات الازهرية، ١٩٣٨ هـــ – ١٩٧٨ م، جـــ١٢، صـــ ٤٥ – ٤٦.

١٣-انظر د. فهمي جدعان، مرجع سابق، ص ١٤، كذلك د. مصطفى. منجود، قضايا منهاجية، مرجع سابق، صـــ ٥٣ – ٥٤.

١٤- انظر د. مصطفى منجود قضايا منهاجية مرجع سابق، ص ٧٩.

١٥-انظر المرجع السابق، ص ٧٠ – ٧٦.

١٦-انظر ابن قيم الجوزيه، اعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، بيروت: دار الجبل، د. ت، ص ١، وانظر في تأصيل مفهوم السياسة في الاسلام د. سيف الدين عبد الفتاح، في النظرية السياسية من منظور اسلامي، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ١٩٨٨، ص ١٩ – ٢٢، محي الدين محمد محمود، السياسة الشرعية في ضوء جوهر مفهوم السياسة في العصر الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد. جامعة القاهرة، ١٩٩٠، مواضع متفرقة.

١٧-انظر: فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة، الفكر السياسي الشيعي. بيروت: دار الكنوز ١٩٩٨، د. توفيق الشاوي فقه الخلافة الاسلامية بين السنة والشيعة، القاهرة: منشورات العصر الحديث، ١٩٩٥، ص ٣١ وما بعدها.وانظر ايضا.

Sha hrough Akhavi, “Shi’I Social Thought and Praxis in Recent Iranian History” Russ Braley , “ the Scourging of the Shah” in Cyriac K. Pullapilly (ed), Islam in The Contemporay world, Indiana; Cross Roods Books, 1980, pp. 171 – 221.

١٨-وهذه اشكالية عامة يعاني منها الفكر السياسي، انظر د. مصطفى منجود، اشكاليات منهاجية عامة في دراسة الفكر السياسي، ص ٨٠.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩-انظر: المرجع السابق، ص٨٠، وما اورده د. حامد ابن ابي الربيع، مرجع سابق، جـ ١، ص١٠١.

٢٠-انظر د. زكي نجيب محمود، الفكر الاسلامي وآفاقه الجديدة " في ناصر محمد الاحمد الجابر (محرر) الاسلام والمستقبل.، الكويت: وزارة الاعلام ١٩٨٧، ص ٣٧

٢١-انظر ما اورده د. حامد ربيع، في ابن الربيع، مرجع سابق، جـ ١، ص٧٩.

٢٢-انظر: المستشار طارق البشري الملامح العامة للفكر السياسي الاسلامي المعاصر، القاهرة دار الشروق، ص ١٩٩٦، ص ٧.

٢٣-انظر المرجع السابق، ص ٧ – ٨ وانظر أيضًا:

Albert Hourani, A History of the Arab Peoples, Cambridge, Massa chusetts: The Belkonp Press of H.University Press 1991 p.256 – 333.

٢٤-انظر المستشار طار ق البشري مرجع سابق، ص ٧ وما بعدها، د. نصر عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، القاهرة: المعهد العالي للفكر الاسلامي، ١٩٨١، ص ١٠٩ – ١٣٦، البرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ – ١٩٣٩، بيروت دار نوفل للطباعة، ١٩٩٧،صـــ ٤٥،وما بعدهما، ابو الحسن النووي، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، الكويت: دار العلم ١٩٧٧، ص ٣٤٩ – ٣٧٩، رودلف بيترز، الاسلام والاستعمار، بدون مترجم، القاهرة: دار شهدى، ١٩٨٥، صـــ ٥٣ – ١٣٢.

٢٥-انظر ابو الحسن الندوي، مرجع سابق، صص ١٤٣ – ١٥٨، وانظر بصفة خاصة: د. محمد محمد حسين، حصوننا مهددة من داخلها، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٢.

٢٦-انظر التحليل العميق الذي اورده د. محاضر محمد رئيس الوزراء الماليزي لظاهرة الاستعمار الجديد وتداعيتها في ازمة النمور الاسيوية. في:

Mahathir Mohamad, The Challenges of Turmoil: Malysia: Pelanduk Publications, 1998.

٢٧-انظر معالجة تفصيلية لموقف الفكر السياسي الاسلامي من الصراع العربي الفلسطيني في منير شفيق، الفكر الاسلامي المعاصر والتحديات ثورات، حركات، كتابات، الكويت: دار العلم، ١٩٨٦، ص ١٣٣ – ١٣٨.

٢٨-انظر: مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، دمشق: دار الفكر ١٩٨١، ص ٩ وما بعدها.

٢٩-انظر: ابو الحسن الندوي، الصراع بين الايمان والمادية، الكويت: دار العلم ١٩٣٠ هـ.

٣٠-انظر سيد قطب، معالم في الطريق، القاهرة: دار الشروق،١٩٨٧ وله ايضا: مقومات التصور الاسلامي، القاهرة: دار الشروق ١٩٨٦، ص ٨١ وما بعدها.

٣١-وحول رؤية المودودي في الحاكمية بين الجاهلية والاسلام انظر النظرية السياسية فى الإسلام، القاهرة: دار الاعتصام،١٩٧٥، وانظر أيضًا:

Charles. j. Adams, " Mawdudi and the Islamic state" in John L. Esposi to, (ed), Voices of Resurgent Islam, New York. Oxford



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Un. Press, (1983 , pp. 99 – 133).

– انظر:

Goma Martin Munoz "Islam and the West, "in Goma Munoz (ed.) Islam Modermiz, and the West, London: L. B Turis Pub. 1999.

وانظر أيضًا: على عزت بيجوفيتش، الإسلام بين الشرق والغرب، ترجمة محمد يوسف عدس، الكويت: مجلة النور الكويتية، ١٩٩٤.

٣٢-انظر مناقشة مستفيضة لعلاقة الإسلام بمقولة صدام الحضارات في: أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، المسلمون وحوار الحضارات في العالم المعاصر، عمان في ٧–٩ صفر ١٤١٦ هـ – ٥– ٧ يوليو ١٩٩٥، صدر في ١٩٩٦.

وكذلك:

Ralph. Braibanti, "Islam and the West: Common Causes, or Clash," the American Journal of Social Science, Vol. 16, No. 1, Spring 1999, pp. 1-10.

٣٣-حول تفاصيل هذا الصراع ومحاولة تسويته انظر: حسن خ. غريب، في سبيل علاقة سليمة بين العروبة والإسلام، بحث في التاريخ والأيديولوجيا، بيروت: دار الطليعة، طـ ١، ١٩٩٩.

٣٤-انظر مناقشة مستفيضة لهذه القضايا وتأثيرها على الأمن القومي العربي في د. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤.

٣٥-قارن ما أورده البعض عن نظريات الفكر الشيعي خاصة بعد الثورة الإيرانية إلى ظاهرة الاستكبار العالمي، كما تجسدت في الدستور الإيراني في د. محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٩، ص ٢٦٥ وما بعدها. وانظر رؤية شيعية جديدة للعلاقة مع هذا الاستكبار أوردها د. محمد خاتمي، الإسلام والعالم، تقديم د. محمد سليم العوا، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١، ص ١٠١ وما بعدها.

٣٦-انظر: د. عبد العزيز صقر، الدين والدولة في الواقع الغربي، القاهرة: دار العلم للجميع، ١٩٩٥، ص ٣٨.

٣٧-انظر: د. البرت حوراني، مرجع سابق، ص ٤١.

٣٨-انظر: د. مصطفي حلمي، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية: دراسة حول كتاب النكير علي منكري النعمة من الدين والخلافة والنعمة لشيخ الإسلام مصطفي صبري، القاهرة: دار الدعوة، ١٩٨٥، ص ٦٦.

٣٩-انظر: د. البرت حوراني، مرجع سابق، ص ص ٣٥ –٤٤.

٤٠-انظر: د. البرت حوراني، ص ٤٥ وما بعدها.

٤١-انظر: د. مصطفي حلمي، مرجع سابق، ص ص ٢٨–٢٩.

٤٢-انظر في تحديات الدولة القومية للوجود العربي والإسلامي منذ بداية القرن العشرين وتأثيراتها على الفكر السياسي العربي والإسلامي في عرض كتاب أزمة الفكر السياسي العربي، في مجلة معلومات



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولية، السنة التاسعة العدد ٦٧، شتاء ٢٠٠١، ص ص ٢٦٩-٢٧٨. وانظر كذلك: الفصل الخاص عن:

Islam and The Modern State,

في:

John J. Donohue and J. L. Esposito (ed.) Islam in Transition, Oxford, Ox. University Press, 1982, pp. 55-175.

وكذلك:

Alpert Hourani, op.cit., pp. 353-434.

٤٣-انظر تفريعات لهذه المشكلة نوقشت بالتفصيل في: على العميم (محرر) العلمانية والممانعة الإسلامية، محاورات في النهضة والحداثة، بيروت: دار الساقي، ١٩٩٩.

٤٤-انظر: حسن. خ. غريب، مرجع سابق، ص ١٣٥ وما بعدها.

٤٥-نوقش هذا التصنيف باستفاضة في د. مصطفي منجود، الدولة الإسلامية وحدة العلاقات الخارجية في الإسلام، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦، ص ص ٢٩٥- ٣١٧.

٤٦-انظر المرجع السابق، ص ص ٣١٨-٣٢٥.

٤٧-انظر رؤية اجتهادية بين هذه المفاهيم في الفكر السياسي الإسلامي أوردها: د. فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام، مرجع سابق، ص ص ١٧-٢١.

٤٨-انظر د. نادية مصطفي، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، الجزء الحادي عشر من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦، ص ٢٠٤.

٤٩-في انهيار حركة الإصلاح التي حاولت الدولة العثمانية القيام بها انظر: المرجع السابق، ص ١٩٤ وما بعدها، د. مصطفي حلمي، مرجع سابق، ص ٦ وما بعدها، د. ألبرت حوراني، مرجع سابق، ص ص ٣٥-٧٥. وأيضًا:

Yahya Armajani, Middle East: Past and Present, New Jesy: Printice-Hall, 1970, pp. 152-162.

٥٠-انظر: د. ألبرت حوراني، مرجع سابق، ص ص ٧٠-٧٦.

٥١-انظر: المستشار طارق البشري، مرجع سابق، ص ٩.

٥٢-انظر أمثلة لهذه المحاولة في: د. محمد إبراهيم الفيومي، تأملات فى أزمة العقل العربي، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩١، ص ص ٨٥-٩٢، ود. طه جابر العلواني في حوار معه عن أبعاد غائبة عن الفكر الإسلامي المعاصر، قضايا إسلامية معاصرة، العدد الخامس، ١٩٩٩، ص ص ٣٥-٣٦، وانظر استعراضًا لآراء نماذج فكرية أخرى قسمت اتجاهات الفكر هذا التقسيم الثلاثي أوردها منير شفيق، مرجع سابق، ص ٢٥ وما بعدها.

٥٣-انظر: د. مجيد خدوري، الاتجاهات السياسية في العالم العربي، بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥، ص ص ١٩-٢٢.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٤-انظر: د. فهمي جدعان، مرجع سابق، ص ص ١٥- ١٧.

٥٥-انظر: د. محمد أركون، الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد، ترجمة هاشم صالح، بيروت: دار الساقي، ١٩٩٢، ص ص ١٥-١٦.

٥٦-انظر: د. أنور عبد الملك، الفكر العربي في معركة النهضة، ترجمة بدر الدين عرو دكي، بيروت: دار الآداب، ص ص ١٣- ١٨

٥٧-انظر: غازي التوبة، الفكر الإسلامي- دراسة وتقديم، بيروت: دار العلم، طـ ٣، ١٩٧٧، ص ص ٥٤-١٦١.

٥٨-انظر: د. فهمي جدعان، "نحو عقلية مسلمة متفتحة"، في ناصر محمد الحمد الجابر، مرجع سابق، ص ص ١٥-١٦

٥٩-انظر المرجع السابق، ص ١٦.

٦٠-انظر: ذكي الميلاد، الشيخ محمد رشيد رضا وتحولات الفكر الإسلامي المعاصر، بحث غير منشور، قدم في الحلقة النقاشية حول: محمد رشيد رضا دوره الفكري ونهجه الإصلاحي، الأردن- جامعة آل البيت، الأربعاء ١٥ ربيع الثاني ١٤٢٠هـ - ٢٨ يوليو ١٩٩٩.

٦١-انظر المرجع السابق، وانظر اجتهادات منهاجية من منظور العلوم السياسية تنتمى إلى هذا النمط من المحاولات المنهاجية في تحليل بنية وخريطة الفكر السياسي الإسلامي: د. سيف الدين عبد الفتاح، الاتجاهات الحديثة في دراسة الفكر السياسي الإسلامي، بحث مقدم إلى اللجنة العلمية الدائمة للترقيات في العلوم السياسية، إبريل ١٩٩٩، وانظر أيضًا الجهد الضافي التحليلي في العمل الجامع:
Dr. Abdl AL Khabeer Mahmoud Ata, Contemporary Islamic Political Thinkers, Visions and Mission, Malaysia, International Islamic University, 1421-A. H, 2000.

٦٢-انظر المستشار طارق البشري،مرجع سابق، ص ٤-٢٥.

٦٣-انظر منير شفيق، مرجع سابق، ص ص ٢٧-٣٧.

٦٤-انظر المرجع السابق، ص ٣٨.

٦٥-انظر: مصطفي منجود، اتجاهات دراسة مفهوم السلطة السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، مرجع سابق.

٦٦- انظر على سبيل المثال النظرات التحليلية النقدية لمسيرة الفكر العربي الإسلامي المعاصر في: د. محمد إبراهيم الفيومي، مرجع سابق، ص ٢١ وما بعدها، منير شفيق، مرجع سابق، ص ٣٩ وما بعدها، د. فهمي جدعان، نحو عقلية مسلمة متفتحة، مرجع سابق ص ص ١٣-٣٣، د. زكي نجيب محمود، مرجع سابق، ص ص ٣٧-٤٩، د. فهمي جدعان، الماضي في الحاضر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٧، أبو الحسن الندوي، إلى الإسلام من جديد، القاهرة: دار المختار الإسلامي، ١٩٧٨، ص ٧٣ وما بعدها، د. طه جابر العلواني، آفاق التغيير ومنطلقاته، الأزمة الفكرية ومناهج التغيير في الواقع العربي، الاجتهاد، العدد ٢٤، السنة السادسة، صيف ١٩٩٤، ص ١٨٧-٢٢٩، أزمة تفعيل الفكر الإسلامي، حوار مع الشيخ محمد المهدي شمس الدين، قضايا إسلامية، مرجع سابق، ص ص ٢٧-٤٣، والفكر الحركي الإسلامي: مراجعة تقويمية في حوار مع



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

راشد الغنوشي، قضايا إسلامية، مرجع سابق، ص ص ٤٤-٦١، إشكاليات الفكر الإسلامي المعاصر، حوار مع السيد محمد حسن الأمين، قضايا إسلامية، مرجع سابق، ص ص ٦٢-٨٢، على العميم، العلمانية والممانعة الإسلامية، مرجع سابق، مواضع متفرقة. كذلك:

Fazlur Rahman, "Islam: Legacy and Contemporary Challenge," in C. K. Pullapilly (ed.), op.cit., pp. 402-415.

٦٧- انظر خطورة التراجع إلى مواقع الفكر الدفاعي: عمر عبيد حسنة، نظرات في مسيرة العمل الإسلامي، قطر: رئاسة المحاكم الشرعية، كتاب الأمة، رقم ٢٨ المحرم ١٤٠٥هـ، ص ص ٦١-٧٠.

٦٨- انظر: محمد الوكيلي، فقه الأولويات: دراسة في الضوابط هيرندن فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٧.

٦٩- انظر محمد عبد الله محمد المحامي، معالم التقريب بين المذاهب الإسلامية، القاهرة كتاب الهلال، مارس ١٩٨٩، وكذلك:

Hamid Enayat, Modern Islamic Political Thought, London: The M. Press LTD, 1982, pp. 18- 52.

٧٠-وهي الدعوة التي أعلنها صريحة د. مصطفي الشكعة نظر مؤلفه: إسلام بلا مذاهب، القاهرة: مطبعة الحلبي، طـ٥، ١٩٧٦، والذي جاء في خاتمته "تلك هي فكرة الإسلام بلا مذاهب نادينا بها في ظل هذه الدراسة ولم يكن من دافع إليها سوى ما لمسناه من الشر والضر والأذى الذي يقع على المسلمين متفرقين، والخير والنفع والعزة التي يعيش في ظلها المسلمون ما كانوا متكاتفين متحدين، فضلًا عن أن لب العقيدة واحد ومصدرها واحد، وإلهها واحد، ورسولها واحد". انظر ص ٥٦٥.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com